

إسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهاً

السنة الحادية والستون	الصادر في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩ هـ الموافق (١٥ فبراير سنة ٢٠١٨ م)	العدد ٧
--------------------------	---	------------

محتويات العدد :

رقم الصفحة

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن الموافقة على «اتفاق تسهيل الصندوق الممدد»
بين جمهورية مصر العربية وصندوق النقد الدولى الذى اعتمده مجلس إدارة الصندوق
بتاريخ ٢٠١٦/١١/١١ ٣

قرار رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ باعتبار مشروع مسار ربط طريق مدينة دمياط الجديدة بالطريق الدولى
الساحلى بمدينة دمياط الجديدة بمحافظة دمياط من أعمال المنفعة العامة ٨١

قرار رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٨ بتخصيص قطعة أرض مساحتها (٢٩,٩٤ فدان تقريباً)
تعاادل ٢م١٢٥٨.٩ من الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة بناحية محافظة أسوان ،
لاستخدامها فى إقامة مصنع لإنتاج السماد العضوى من المخلفات الزراعية ٩٤

قرار رقم ٥١ لسنة ٢٠١٨ بالموافقة على تخصيص قطعة أرض من الأراضى المملوكة للدولة
ملكية خاصة بناحية حاجر الدهسة البحرى - مركز فرشوط - محافظة قنا بمساحة ٠.٤ فدان
(تعاادل ٢م١٧١٠) ، لاستخدامها فى إقامة محطة لتخفيض ضغط الغاز الطبيعى ... ٩٦

قرارات مجلس الوزراء

قرار رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بالموافقة على إسقاط الجنسية المصرية عن السيد/ صلاح الدين محمد محمد
صلاح الدين صالح أحمد ، وذلك لتجنسه بالجنسية الإسرائيلية بدون إذن سابق ٩٨

قرار رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ بالموافقة على إسقاط الجنسية المصرية عن السيد/ نور الدين محمد محمد
صلاح الدين صالح أحمد ، وذلك لتجنسه بالجنسية الإسرائيلية بدون إذن سابق ٩٩

قرارات القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ٢٨٣٧ لسنة ٢٠١٧ بتخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٢م٥٠٠ ،
بناحية شارع المحطة بجانب مدرسة باحثة البادية - حى شمال الجيزة - محافظة الجيزة ،
لصالح جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة، لإقامة حديقة للمرأة والطفل ... ١٠٠

قرار رقم ٢٨٣٨ لسنة ٢٠١٧ بتخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٢م٣٠٠ ،
بمدينة موط - مركز الداخلة - محافظة الوادى الجديد، بالمجان، لإقامة مبنى
بيت طلبية عليها ١٠٢

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٧

بشأن الموافقة على «اتفاق تسهيل الصندوق الممدد» بين جمهورية مصر العربية

وصندوق النقد الدولي الذى اعتمده مجلس إدارة الصندوق

بتاريخ ٢٠١٦/١١/١١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على «اتفاق تسهيل الصندوق الممدد» بين جمهورية مصر العربية

وصندوق النقد الدولي الذى اعتمده مجلس إدارة الصندوق بتاريخ ٢٠١٦/١١/١١ ،

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨هـ

(الموافق أول مارس سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٧ مارس سنة ٢٠١٧ م) .

صندوق النقد الدولى

جمهورية مصر العربية

طلب عقد اتفاق ممدد للاستفادة من «تسهيل الصندوق الممدد»

نوفمبر 2016

أهم القضايا

تأثر الاقتصاد المصرى بوجود مواطنين ضعف هيكلية أساسية واستمرار مرحلة التحول السياسى لفترة مطولة، وهو ما أسفر عن تراكم الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى، فقد أدت المبالغة الكبيرة فى تقييم سعر الصرف إلى إضعاف القدرة التنافسية واستنزاف الاحتياطيات الدولية، ومع ضعف الإيرادات وإتاحة الدعم دون استهداف دقيق للمستحقين وتنامي فاتورة الأجور فى القطاع العام، سجلت المالية العامة عجوزات كبيرة مزمنة ووصل الدين العام إلى مستوى مرتفع. ومنذ عام 2011، تباطأ معدل النمو الحقيقى والممكن، حيث أدى نقص العملة الأجنبية وضعف مناخ الأعمال إلى خفض معدلات الاستثمار وإعاقة تحسن الإنتاجية وخلق فرص العمل. كذلك تأثر الاقتصاد، وخاصة السياحة، بأجواء عدم الاستقرار والشواغل الأمنية على المستوى الإقليمى، ومن ثم زادت مخاطر التعثر الاقتصادى .

ونظراً للطابع الهيكلى الذى يغلب على اختلالات الاقتصاد الكلى فى مصر، طلبت السلطات دعماً من الصندوق بمقتضى اتفاق يغطى ثلاث سنوات للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد (EFF)". وفى هذا الإطار، وضعت السلطات برنامجاً شاملاً للتكيف والإصلاح يهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادى الكلى وتمهيد السبيل أمام نمو قابل للاستمرار على المدى الطويل، وتتضمن حزمة السياسات التى وضعتها السلطات ما يلى :

اعتماد سعر صرف مرن يكفل التخلص من المبالغة فى تقييم الجنيه المصرى، وإعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية .

تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم .

ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام فى حدود يمكن تحملها

على المدى المتوسط .

تقوية شبكات الأمان الاجتماعى وزيادة الإنفاق المساند للفقراء من أجل موازنة آثار

الإصلاحات على محدودى الدخل .

إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو الاحتوائى، وخلق فرص العمل، وزيادة حجم

الصادرات وتنويعها، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز إدارة المالية العامة .

ويحتاج البرنامج إلى موارد تمويلية كبيرة، حيث يواجه فجوة فى التمويل تبلغ

حوالى 35 مليار دولار أمريكى، نصفها تقريباً يرجع إلى ضرورة إعادة بناء الاحتياطيات،

وتطلب السلطات مبلغاً قدره 8.59657 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالى 12 مليار دولار

أمريكى، أو 422% من حصة العضوية)، على أن يوزع بالتساوى على فترة ثلاث سنوات

مع بعض التركيز على السنة الأولى لتعزيز المصدقية وكسب ثقة الأسواق فى البرنامج،

وقد تمكنت السلطات بالفعل من تأمين كل التمويل المطلوب للسنة الأولى .

وتنبع أهم المخاطر التى تواجه البرنامج الوطنى من المضاعب التى ينطوى عليها تنفيذ

برنامج إصلاحى قوى وواسع النطاق، فقد يؤدى الخروج عن أهداف المالية العامة إلى

التأثير على هدف البرنامج المتعلق بإبقاء الدين فى حدود يمكن تحملها، وقد يتسبب عدم

تشديد السياسة النقدية بالقدر الكافى فى نشأة ضغوط على صعيد سعر الصرف والتضخم

وفقدان الاحتياطيات، ويمكن أن تتعرض الإصلاحات الهيكلية للمقاومة من أصحاب

المصالح الخاصة، وهناك مخاطر تنبع من إمكانية احتدام الصراعات الإقليمية وتدهور

الأوضاع الأمنية الداخلية، وهو ما يمكن أن يؤثر على الثقة والاستثمار والسياحة.

ومما يخفف من هذه المخاطر التزام السلطات بالبرنامج المقرر، وهو ما يتضح من تنفيذها الإجراءات المسبقة، وقوة السياسات الواردة فى البرنامج، بما فى ذلك هوامش الأمان التى يحققها الانتقال إلى نظام لسعر الصرف المرن، كما يتضح من تركيز الإجراءات الأساسية فى البداية، ومساندة البرنامج من القيادة السياسية العليا .
ويدعم خبراء الصندوق طلب السلطات المصرية عقد اتفاق فى إطار "تسهيل الصندوق الممدد"، كما يدعمون طلبها الموافقة على الاحتفاظ بأسعار صرف متعددة على أساس مؤقت .

عقدت المناقشات فى شهر مايو فى واشنطن العاصمة، وفى يونيو فى لندن، وفى أغسطس فى القاهرة، وتألف فريق البعثة من كريس جارفيس (رئيساً)، نيكولوس غيغينيشفيلى، غوهار ميناسيان، بنيدىكت بادويل (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ماثيو سيموندس (من إدارة شئون المالية العامة)، فرانتيسيك ريكا (من إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، كارلوس دى باروس سيراو (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)، ورندا النجار (من إدارة التواصل)، وشارك مسعود أحمد (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) فى المناقشات التى عقدت فى لندن .

اعتمد التقرير جوها كاكونن وسانجيه بانث

السياق الاقتصادى والسياسى .

آخر التطورات .

أهداف وسياسات البرنامج :

ألف - الآفاق والمخاطر الاقتصادية الكلية .

باء - سياسات النقد والصراف .

جيم - سياسة المالية العامة وإدارة المالية العامة .

دال - إصلاحات قطاع الطاقة .

هاء - الاستقرار المالى .

واو - الإصلاحات الهيكلية من أجل النمو وتوظيف العمالة .

قضايا متعلقة بالبرنامج .

تقييم خبراء الصندوق .

إطار :

1 - آفاق النمو على المدى المتوسط .

الأشكال البيانية :

1 - تطورات القطاع العينى .

2 - ميزان المدفوعات 2011/2012-2020/2021 .

3 - ميزان المدفوعات 2011/2012-2020/2021 .

4 - عمليات قطاع الموازنة العامة 2011/2012-2020/2021 .

5 - عمليات قطاع الموازنة العامة 2011/2012-2020/2021 .

المداول :

1 - مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة 2011/2012-2016/2017 .

2 - ميزان المدفوعات 2011/2012-2020/2021 .

- 3 - ميزان المدفوعات 2021/2020-2012/2011 .
- 4 - عمليات قطاع الموازنة العامة 2021/2020-2012/2011 .
- 5 - عمليات قطاع الموازنة العامة 2021/2020-2012/2011 .
- 6 - عمليات الحكومة العامة 2021/2020-2012/2011 .
- 7 أ - حسابات البنك المركزى 2021/2020-2012/2011 .
- 7 ب - المسح النقدى 2021/2020-2012/2011 .
- 8 أ - ملخص الحسابات القومية 2021/2020-2012/2011 .
- 8 ب - ملخص الحسابات القومية 2021/2020-2012/2011 (% من إجمالى الناتج المحلى) .
- 9 - الإطار الاقتصادى الكلى على المدى المتوسط 2021/2020-2012/2011 .
- 10 - مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفى 2021/2020-2012/2011 .
- 11 - القدرة على السداد للصندوق 2021/2020-2014/2013 .
- 12 - متطلبات التمويل الخارجى ومصادره 2021/2020-2015/2014 .
- 13 - الجدول المقترح لعمليات الشراء فى ظل الاتفاق الممدد .

المرفقات :

- المرفق الأول - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام .
- المرفق الثانى - استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجى .

الملحق :

الملحق الأول - خطاب النوايا :

- الضميمة الأولى : مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية .
- الضميمة الثانية : مذكرة التفاهم الفنية .

السياق الاقتصادى والسياسى :

١ - عانت مصر طويلاً من مشكلات النمو المنخفض وغير الاحتوائى، وعجز المالية العامة، ومواطن الضعف التى تعرضها للتأثر بالصدمات الخارجية، فمعدل البطالة مرتفع وسوق العمل يستقبل ٧٠٠ ألف من الشباب سنوياً. وإزاء استمرار الإيرادات الضريبية المنخفضة والإنفاق العام المفرط، بما فى ذلك الإنفاق على الدعم، زاد العجز أثناء فترة الاضطرابات ثم ارتفع الدين العام حالياً ليصل إلى مستوى غير مريح، وساهم انخفاض الصادرات غير النفطية ونقص رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة فى تكرار مشكلات ميزان المدفوعات، بينما أدى ارتفاع التضخم وسعر الصرف الثابت إلى المبالغة فى تقييم سعر صرف الجنيه المصرى وتآكل الاحتياطيات الدولية، وتباطأ معدل النمو تأثراً بنقص العملة الأجنبية وإمدادات الطاقة، ووجود مناخ غير موات للأعمال، كذلك أصيبت السياحة بضرر بالغ من جراء المخاوف الأمنية والهجمات الإرهابية المتفرقة .

٢ - وقد استكملت الآن عملية التحول السياسى، وفى يناير ٢٠١٦ انعقد برلمان جديد منتخب لتكتمل خارطة الطريق السياسية التى وضعتها السلطات عقب اعتماد الدستور الجديد فى يناير ٢٠١٤ وتنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسى فى يونيو ٢٠١٤، وشهدت المجموعة الاقتصادية فى السلطة التنفيذية تعيين محافظ جديد للبنك المركزى فى نوفمبر ٢٠١٥ ووزير مالية جديد فى مارس ٢٠١٦ .

٣ - وتطلب السلطات دعم الصندوق بمقتضى اتفاق للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة ثلاث سنوات، للمساعدة على تجاوز تحديات السياسة الآنية والمشكلات الهيكلية طويلة الأمد. ويتوخى البرنامج، إلى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى، تطبيق حزمة من الإصلاحات تهدف إلى تحسين البيئة الحالية من أجل تنمية القطاع الخاص، وتشجيع النمو الاحتوائى وتوظيف العمالة على المدى المتوسط. وتقدر السلطات أيضاً ما يضيفه دعم الصندوق للبرامج من مصداقية، وما يتولد عنه من أثر جاذب للتمويل الخارجى. ومن المتوقع أن تعالج السياسات المقترحة مشكلات مصر على أساس دائم، وإن كانت تسعى أيضاً إلى تحقيق التوازن بين الطموحات والإمكانات .

آخر التطورات :

٤ - تأثر الاقتصاد المصرى تأثراً كبيراً بعدم الاستقرار السياسى والاضطرابات الأمنية فى المنطقة، فبعد ثورة ٢٠١١ زاد تباطؤ النمو الذى بدأ فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث انخفض إجمالى الناتج المحلى إلى أقل بكثير من المستوى الممكن. وهبطت الاستثمارات والصادرات بينما زاد الاستهلاك بدعم من تحويلات العاملين فى الخارج والإنفاق الجارى من جانب الحكومة، واتسع عجز المالية العامة الكلى من (٧-٨٪) من إجمالى الناتج المحلى قبيل الثورة إلى (١٠-١٣٪) بعدها، وارتفع الدين العام من (٧٠٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (٨٩٪) فى ٢٠١٤/٢٠١٥ (السنة المالية تنتهى فى يونيو)، وكادت مدفوعات الفائدة تصل إلى ثلث الإنفاق الكلى فى الموازنة (قرابة ٩٪ من إجمالى الناتج المحلى)، وكان الجهاز المصرفى هو المصدر الرئيسى لتمويل هذا العجز، مع الحصول على نسبة الثلث فى صورة تمويل مباشر من البنك المركزى، وأدت السياسة النقدية التيسيرية إلى استمرار التضخم المرتفع، كما أدى سعر الصرف الثابت إلى تقييم سعر صرف الجنيه بقيمة مبالغ فيها إلى حد كبير وتصاعد الضغوط على ميزان المدفوعات، وارتفع عجز الحساب الجارى بينما تراجع التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى مصر، بما فيها الاستثمار الأجنبى المباشر، وانخفضت احتياطات النقد الأجنبى من نحو سبعة أشهر من الواردات فى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ثلاثة أشهر ونصف فى ٢٠١٤/٢٠١٥

٥ - وإزاء تصاعد الاختلالات الكلية، بادرت السلطات بإجراءات لتعديل السياسة فى ٢٠١٤/٢٠١٥، فقام البنك المركزى بتخفيض سعر الجنيه المصرى بنسبة (٥٪) تقريباً ورفع أسعار الفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية، مع الشروع فى ضبط أوضاع المالية العامة عن طريق إصلاحات فى الدعم والضرائب والخدمة المدنية. واغتناماً لفرصة انخفاض أسعار النفط فى السوق العالمية، رفعت أسعار الوقود والكهرباء، مع وضع خطة لإلغاء الدعم على هذه الأسعار تدريجياً. ونتيجة لذلك، انخفضت فاتورة الدعم بنحو ثلاث نقاط مئوية من إجمالى الناتج المحلى وقل عجز الموازنة من أكثر من (١٣٪) من إجمالى الناتج

المحلى فى ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى (١١, ٥٪) فى ٢٠١٤/٢٠١٥^(١)، كذلك تقرر إلغاء الضريبة العامة على المبيعات وإبدالها بضريبة على القيمة المضافة تتسم بدرجة أكبر من العدالة والكفاءة، وبدأ التخطيط للتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد قانون جديد للخدمة المدنية لتبسيط إطار التوظيف فى القطاع العام. وقد حظيت هذه الإجراءات بترحيب من القطاع الخاص والمجتمع الدولى، وعادت مصر بنجاح إلى سوق رأس المال الدولى بإصدار سندات يورو بوند قيمتها ١,٥ مليار دولار أمريكى فى يونيو ٢٠١٥، وتلقى النمو زخماً إيجابياً أيضاً مع إنشاء مجرى قناة السويس الموازى والاستثمار فى طاقة توليد الكهرباء واكتشاف حقول غاز كبيرة فى المياه الإقليمية المصرية فى البحر المتوسط، ومن ثم تعافى النمو الحقيقى مسجلاً (٢, ٤٪) فى ٢٠١٤/٢٠١٥

٦ - غير أن زخم الإصلاح تباطأ فى ٢٠١٦/٢٠١٥، فتم تخفيض أسعار ضريبة الدخل، وتأجل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية، وتأخر نظر البرلمان فى ضريبة القيمة المضافة إلى ٢٠١٦/٢٠١٧، وبالنسبة للنفقات، تأجلت الزيادات المخططة فى أسعار الوقود، ولكن الدعم الكلى انخفض بنسبة (١, ١٪) من إجمالى الناتج المحلى فى انعكاس لانخفاض أسعار النفط العالمية، غير أن مدفوعات الفائدة ارتفعت بنسبة (٩, ٠٪) من إجمالى الناتج المحلى على أثر ارتفاع الدين العام. ونتيجة لذلك، زاد عجز ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (١, ١٢٪) من إجمالى الناتج المحلى، مقارنة بنسبة (٩, ٨٪) حسب تقديرات الموازنة، وبلغ إجمالى الدين على الحكومة العامة قرابة (٩٥٪) من إجمالى الناتج المحلى .

٧ - وتباطأ النمو مرة أخرى فى ٢٠١٦/٢٠١٥ بينما ارتفع معدل التضخم، حيث تشير التقديرات إلى نمو الاقتصاد بمعدل (٨, ٣٪) فى ٢٠١٦/٢٠١٥^(٢)،

(١) مع استثناء المنح، حققت عملية الضبط المالى ما يعادل ٤ نقاط مئوية تقريباً من إجمالى الناتج المحلى.

(٢) على أساس تكاليف المدخلات، من المقدر أن يكون إجمالى الناتج المحلى الحقيقى قد حقق نمواً قدره (٥, ٢٪) فقط، ولكن زيادة صافى الضرائب غير المباشرة بسبب تخفيض الدعم أدت إلى رفع النمو بأسعار السوق.

وتسبب نقص العملة الأجنبية والتقييم المفرط لسعر الصرف فى إعاقه قطاع الصناعة التحويلية، وأصبحت السياحة بضرر بالغ من جراء الاضطرابات الأمنية وحظر الرحلات الجوية إلى مصر فى أعقاب تحطم طائرة للركاب فوق شبه جزيرة سيناء فى أكتوبر ٢٠١٥، وتكثفت الضغوط التضخمية فى النصف الثانى من العام، حيث ارتفع التضخم الكلى من حوالى (٩٪) فى أوائل ٢٠١٦ إلى (١٤,١٪) فى شهر سبتمبر، أما التضخم الأساسى فقد ارتفع من (٩٪) إلى (١٣,٩٪) .

٨ - كذلك زادت مواطن الضعف تجاه المخاطر الخارجية، فقد ارتفع عجز الحساب الجارى من (٣,٧٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ما يقدر بنسبة (٥,٥٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠١٥/٢٠١٦، وتراجع ميزان السلع والخدمات بنحو (١٪) من إجمالى الناتج المحلى. وفى يونيو ٢٠١٦ كان إجمالى الاحتياطيات الدولية ١٧,١ مليار دولار أمريكى، أى ما يعادل ٣,١ شهر من الواردات المرتقبة و(٧٦٪) من مقياس الصندوق لكفاية الاحتياطيات (ARA) بالنسبة لأنظمة تعويم سعر الصرف و(٤٥٪) بالنسبة لأنظمة سعر الصرف الثابت. ومما خفف من الضغوط الخارجية أن الحكومة السعودية وافقت على تمويل الواردات النفطية بنحو ٤ مليارات دولار أمريكى سنوياً لمدة خمس سنوات، ولكن ليس بالدرجة الكافية لتغطية كل احتياجات النقد الأجنبى. ولا يزال الدين العام الخارجى منخفضاً نسبياً عند مستوى أقل من (٢٠٪) من إجمالى الناتج المحلى .

٩ - وفى مارس ٢٠١٦، تم تخفيض سعر الصرف الرسمى للجنه بنسبة (١٣٪) فى مقابل الدولار الأمريكى، ولكن سعر الصرف والاحتياطيات ظلا يخضعان لضغوط شديدة، ولم تصل السوق إلى استعادة التوازن. ومع نهاية سبتمبر، كانت علاوة السوق الموازية قد تجاوزت (٣٠٪)، ومن المقدر أن نسبة المبالغة فى القيمة الفعلية الحقيقية لسعر الصرف الرسمى كانت (٢٥٪) تقريباً، بينما استمر نقص العملة الأجنبية دون تغيير .

١٠ - وتشير مؤشرات السلامة المالية الكلية حتى نهاية يونيو ٢٠١٦ إلى صلابة الجهاز المصرفى بمستوى رأس المال يبدو كافياً، إذ تبلغ نسبة رأس المال التنظيمى إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (١٣,٧٪). وتشير التقارير إلى أن القروض المتعثرة تمثل (٦,٨٪) من مجموع القروض، ولكن مخصصات تغطية خسائر القروض تقترب من (١٠٠٪). وقد استمر نمو الودائع ولكن بوتيرة أبطأ من ذى قبل. ويمثل انكشاف البنوك الكبير على سندات الدين الحكومية مصدراً محتملاً للخطر، كما تشير التقارير إلى محدودية مركزها المفتوح الصافى بالنقد الأجنبى .

أهداف وسياسات البرنامج :

١١ - ويهدف برنامج السلطات الجديد، الذى يدعمه الاتفاق المقترح للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد"، إلى معالجة مواطن الضعف الاقتصادية الكلية وتشجيع النمو الاحتوائى وخلق فرص العمل. ويقوم البرنامج على أربع ركائز :
تعديل كبير فى السياسات لاستعادة الثقة فى السياسات المحلية ودعم مصداقيتها،
ويتضمن هذا التعديل :

١ - توحيد سوق الصرف الأجنبى فى ظل النظام الجديد لتعويم سعر الصرف بغية القضاء على نقص العملة الأجنبية والمبالغة فى قيمة الجنيه المصرى، ولتشجيع الاستثمارات والصادرات .

٢ - تطبيق سياسة نقدية تقشفية حذرة للسيطرة على التضخم وتخفيضه إلى أرقام أحادية، وتيسير بناء الاحتياطيات الدولية .

٣ - مواصلة الضبط القوى لأوضاع المالية العامة بما يضمن بقاء الدين العام فى حدود يمكن تحملها .

تعزيز شبكات الأمان الاجتماعى عن طريق إنفاق نسبة إضافية تبلغ (١٪) من إجمالى الناتج المحلى على دعم المواد الغذائية والتحويلات النقدية إلى الفقراء .

إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتشجيع النمو الاحتوائى بمعدلات أعلى، وخلق فرص العمل، وزيادة الصادرات. وتنوى السلطات التركيز على تحسين إدارة المالية العامة وتبسيط القواعد المنظمة للأعمال وتعزيز الحوكمة، بما فى ذلك حوكمة المؤسسات العامة، وإصلاح قطاع الطاقة .

الحصول على تمويل خارجى جديد لسد الفجوات التمويلية: مع التعديل الكبير فى السياسات بمقتضى البرنامج الاقتصادى، ستصل مصر بالمالية العامة والحساب الجارى إلى وضع قابل للاستمرار. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة تمويلية تبلغ حوالى ٣٥ مليار دولار أمريكى، جاء نصفها تقريباً نتيجة الحاجة لإعادة بناء الاحتياطيات الدولية وصولاً إلى مستويات كافية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى على المدى المتوسط .

ألف - الآفاق والمخاطر الاقتصادية الكلية :

١٢ - تبدو آفاق الاقتصاد موالية على المدى المتوسط شريطة معالجة تحديات المدى القصير وتنفيذ سياسات وإصلاحات داعمة للنمو. ومن نقاط القوة المتأصلة فى الاقتصاد ارتفاع نسبة الشباب المليئين بالطاقة من مجموع السكان، وحجم السوق الكبير، والموقع الجغرافى المتميز، وسهولة الوصول إلى أسواق أجنبية مهمة. وكان افتتاح مجرى قناة السويس الموازى فى أغسطس الماضى، والاستثمارات الكبيرة فى قطاع الطاقة، واكتشاف حقل كبير للغاز بمثابة مؤشرات مبشرة لما ينتظر مصر من تطورات على المدى المتوسط. غير أن الانتفاع بهذه الإمكانيات يعتمد على تجاوز التحديات قصيرة الأجل مثل نقص العملة الأجنبية وانخفاض الهوامش الوقائية التى تتيحها السياسات وضعف ثقة السوق، بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تعمل على دعم النمو الاحتوائى. وهذا هو الهدف الرئيسى الذى يتوخاه برنامج السلطات .

١٣ - وتقوم توقعات البرنامج للاقتصاد الكلى على الافتراضات التالية :

مع تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى والقضاء على نقص العملة الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال، يتوقع أن يتعافى نمو إجمالى الناتج المحلى ليصل إلى مستواه الممكن الذى يتراوح بين (٥) و(٦٪) على المدى المتوسط. ومن المنتظر أن يؤدى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى إلى زيادة تنافسية السلع والخدمات المصرية وزيادة جاذبية العائد على الأصول المصرية. ومن المتوقع زيادة الاستثمارات، بما فيها الاستثمار الأجنبى المباشر، والصادرات وأن يصبح قاطرة للنمو بدلاً من الاستهلاك الممول بالدين .

ومن المتوقع أن تؤدى السياسة النقدية الحذرة إلى خفض التضخم إلى أرقام أحادية بعد تلاشى الآثار غير المتكررة لانخفاض سعر الجنيه المصرى، وإصلاحات الدعم، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أيضاً أن يكون تمرير الأثر من سعر الصرف إلى التضخم محدوداً هذا العام لأن جانباً كبيراً من الواردات مسعر بالفعل حسب أسعار السوق الموازية .

وسيرتكز ضبط أوضاع المالية العامة على تحسين تعبئة الإيرادات، وهو ما يتحقق عبر تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد وتحسين الإدارة الضريبية، وترشيد الإنفاق عن طريق إجراءات تتعلق بإدارة المالية العامة وتخفيض الدعم وإصلاح الخدمة المدنية، وغيرها من الإجراءات ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يخفف الضغط عن القطاع الخارجى وإرساء دين الحكومة العامة على مسار تنازلى يصل به إلى (٥٨,٨٪) من إجمالى الناتج المحلى مع نهاية البرنامج ثم (٧٨,٣٪) من إجمالى الناتج المحلى مع حلول ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

ومن المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجارى إلى (٣٪) من إجمالى الناتج المحلى بحلول ٢٠١٨/٢٠١٩، ويرتكز التعافى المتوقع للصادرات على استكشاف حقوق غاز جديدة وتحسن التنافسية بفضل انخفاض سعر الصرف الحقيقى للجنيه والإصلاحات الداعمة للنمو. وسيتم احتواء الطلب على الواردات عن طريق تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، مع تمويل جانب من واردات السلع الاستثمارية عن طريق زيادة التدفقات

الداخلة من الاستثمار الأجنبى المباشر. ومن المتوقع أن يستفيد الحساب المالى من زيادة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. وسيعاد بناء الاحتياطيات الدولية من خلال فوائض ميزان المدفوعات ككل .

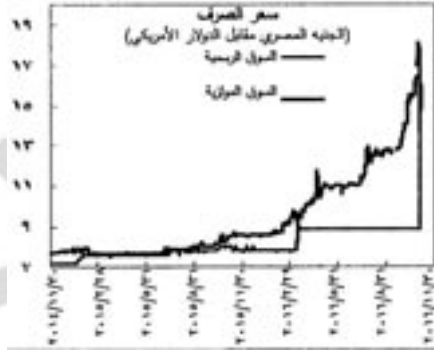
وفى ٢٠١٦/٢٠١٧، من المتوقع أن يظل الناتج أدنى بكثير من المستوى الممكن، فلا مفر من أن يؤدي الضبط المالى المصحوب بتشديد السياسات النقدية إلى تقييد النمو، وسيستغرق الأمر بعض الوقت حتى تؤتى الإصلاحات الهيكلية المخططة ثمارها المرجوة. غير أن القضاء على نقص العملة الأجنبية - الذى يراه الكثيرون أكبر عقبة على الإطلاق أمام أنشطة الأعمال - وعلى تقييم سعر الصرف المبالغ فيه من شأنهما إعطاء دفعة كبيرة للإنتاج والتصدير. وعلى وجه العموم، من المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلى الحقيقى حوالى (٤٪)، وهو ما يكاد يتطابق مع المعدل المحقق فى العام الماضى .

١٤ - ويتعرض البرنامج لمخاطر كبيرة معظمها ناشئ من المصاعب التى ينطوى عليها تنفيذ برنامج إصلاحى قوى وواسع النطاق، فقد يؤدي الخروج المحتمل عن أهداف المالية العامة بسبب نقص الإيرادات أو ارتفاع زيادات الأجور عن المقرر فى البرنامج أو تأخر تنفيذ إجراءات الإنفاق إلى التأثير على ما يستهدفه البرنامج من إبقاء الدين فى حدود يمكن تحملها، وخاصة بالنظر إلى عجز المالية العامة المرتفع بصورة مزمنة طوال سنوات عديدة سابقة. وقد تؤدي محاولات إدارة سعر الصرف إلى فقدان الاحتياطيات أو عودة العلاوة الكبيرة على السعر فى السوق الموازية، ويمكن أن يتسبب عدم تشديد السياسة النقدية بالقدر الكافى فى نشأة ضغوط قوية على صعيد سعر الصرف والتضخم وفقدان الاحتياطيات. ويمكن أن تتسبب المقاومة من أصحاب المصالح المكتسبة فى انحراف الإصلاحات الهيكلية عن مسارها المقرر وإضعاف آفاق النمو على المدى المتوسط، ومما يخفف كل هذه المخاطر قوة السياسات المحددة فى البرنامج، وتركيز الإجراءات الأساسية بدرجة كبيرة فى بداية البرنامج، ومساندة البرنامج من القيادة السياسية العليا، وقد اتضح أيضاً التزام السلطات بالبرنامج من خلال تنفيذها الإجراءات المسبقة .

١٥ - ومصر معرضة أيضاً للصدمات الخارجية: فقد ترتفع تكاليف الاقتراض إذا ما اشتدت الأوضاع المالية العالمية أو زاد تقلبها. وإذا انخفض النمو لدى الشركاء التجاريين (منطقة اليورو وروسيا) أو تفاقمت الأوضاع الأمنية في المنطقة، يمكن أن يلحق الضرر بالنشاط التجارى والسياحى، ومن شأن استمرار الانخفاض فى أسعار الطاقة أن يحد من تحويلات العاملين فى الخارج ويخفض التمويل من دول الخليج، وعلى الجانب الإيجابى، يمكن أن يساعد انخفاض أسعار الطاقة فى تحسين الميزان التجارى وميزان المالية العامة. ويتيح نظام سعر الصرف المرن الجديد فى مصر وسياساتها الاقتصادية الكلية الحذرة فى ظل البرنامج هوامش وقائية كافية لتغطية مواطن الخطر المذكورة .

باء - سياسات النقد والصرف :

١٦ - فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦، خفض البنك المركزى سعر الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى بنسبة (٣٢,٥ ٪) وسمح بتعويم سعر الصرف، واستشرافاً لتحرك سعر الصرف،



تجاوزت علاوة السوق الموازية (٥٠ ٪) فى نهاية شهر أكتوبر، غير أن الجنيه حقق بعض التعافى فى السوق الموازية فى ١ و ٢ نوفمبر، مما يشير إلى أن جانباً من الانخفاض السريع السابق كان يمثل تجاوزاً للمستوى التوازنى، وقد اغتنم البنك المركزى هذه الفرصة الموازية وقام

بتخفيض سعر الصرف الرسمى إلى ١٣ جنيهاً للدولار، وفى نفس الوقت، ترك للبنوك حرية تحديد أسعار البيع والشراء، وألغى قائمة الواردات ذات الأولوية، وسمح بتحديد سعر الصرف من خلال آليات السوق، وعلى أثر مزاد العملة الأجنبية اللاحق الذى طرح فيه البنك المركزى ١٠٠ مليون دولار أمريكى، وصل سعر الصرف إلى متوسط مرجح قدره ١٤,٦٤٥ جنيه للدولار. وفى ٦ نوفمبر ٢٠١٦، كانت أسعار البيع والشراء المعلنة هى ١٦,٣/١٥,٧ جنيه للدولار الأمريكى .

١٧ - وتم تشديد السياسة النقدية على أساس وقائي لمواجهة الضغوط التضخمية المتصاعدة وبالتوازي مع قرار التعويم، ففي ٣ نوفمبر الماضى، رفع البنك المركزى أسعار الفائدة الأساسية بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، وأقام مزادات للودائع بأجال استحقاق ١١٨ يوماً لتعقيم جزء من فائض السيولة الكبير الذى تراكم فى النظام نتيجة للموقف التيسيرى السابق، وفى أول هذه المزادات، طرح البنك المركزى ٥٠ مليار جنيه مصرى وتلقى ٣٨,٨ مليار جنيه بمتوسط سعر فائدة (٥,١٧٪). ووقع البنك المركزى بروتوكولاً مع وزارة المالية يفرض قيوداً على التمويل المباشر من البنك المركزى للموازنة العامة عن طريق السحب على المكشوف للحيلولة دون ضخ سيولة جديدة .

الإطار ١ - آفاق النمو على المدى المتوسط

عانى النمو فى مصر خلال السنوات الأخيرة من تدهور أوضاع المالية العامة ووجود اختلالات فى ميزان المدفوعات الدولية مما أضاف إلى القيود الهيكلية طويلة الأمد المتجسدة فى البطالة المرتفعة والمشاركة المنخفضة فى سوق العمل والبيئة غير المواتية للأعمال، فقد هبط النمو إلى متوسط قدره (٢,٧٪) فى ٢٠١١ - ٢٠١٦ بمساهمة من الاستهلاك المحلى، مما تسبب فى زيادة عجز المالية العامة. وشهد القطاع الخارجى تدهوراً حاداً فى سياق من الاستثمار المنخفض والبيئة العالمية الأقل إيجابية والاضطرابات الأمنية .

وتتم معالجة القيود الاقتصادية الكلية والهيكلية فى برنامج السلطات الوطنى الذى يدعمه اتفاق الاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة ثلاث سنوات، ومع التنفيذ السليم للسياسات المخططة، يمكن أن يرتفع النمو فى مصر إلى (٦٪) على المدى المتوسط، وهو ما يضاهاى الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ حين بلغ متوسط النمو السنوى (٩,٥٪).

وعلى جانب الطلب، سيكون النمو مدفوعاً بزيادة الاستثمار وتحسن المركز الصافى للقطاع الخارجى، وسيساعد ضبط أوضاع المالية العامة وإصلاحات تحسين مناخ الأعمال على تشجيع تنمية القطاع الخاص عن طريق إتاحة التمويل للقطاع الخاص وإزالة القيود أمام بدء المشروعات وممارسة الأعمال، وسيؤدى تحسين الاستقرار الاقتصادى الكلى إلى تحسين ثقة السوق وجذب الاستثمار الأجنبى، ولا سيما الاستثمار الأجنبى المباشر. ومع زيادة مرونة سعر الصرف ستتحسن التنافسية الخارجية وتزداد الصادرات. وسيؤدى إصلاح دعم الطاقة إلى إزالة التحيز لصالح الصناعات ذات الاستخدام



١٨ - وعلى المدى المتوسط، ستركز السياسة النقدية على تخفيض التضخم إلى أرقام أحادية متوسطة، ومن المقدر أن يساهم انخفاض سعر صرف الجنيه وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصلاح دعم الطاقة في ارتفاع متوسط التضخم إلى (١٨٪) في ٢٠١٦/٢٠١٧، وسيستوعب البنك المركزي هذه الآثار المباشرة، ولكنه سيحتفظ بسياسة نقدية تقشفية بالدرجة الملائمة لاحتواء الضغوط اللاحقة وتخفيض التضخم إلى أرقام أحادية في غضون الثلاث سنوات القادمة. وفي إشارة من البنك المركزي إلى نواياه على صعيد السياسة النقدية وتثبيت توقعات التضخم، سيحافظ على أسعار الفائدة قصيرة الأجل عند مستويات

تضمن تقليص السيولة، مما سيؤدي إلى احتواء الطلب المحلي والسماح للبنوك التجارية والبنك المركزي بإعادة بناء ما استنفد من أصولها الأجنبية. وفي ٢٠١٧/٢٠١٨ وما بعدها، ستنخفض أسعار الفائدة مع تراجع التضخم للسماح بتعافي الائتمان. غير أن البنك المركزي على استعداد لتشديد الموقف النقدي إذا ما عادت ضغوط الطلب .

١٩ - وستعتمد السياسة النقدية على استراتيجية الاستهداف النقدي. ويحدد البرنامج مساراً متشدداً لأهداف الاحتياطي النقدي في ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ما سيتحقق بالسيطرة على الائتمان المقدم للحكومة والبنوك. وسيطلب هذا تحسين التنبؤ بالسيولة وإدارتها، وتعزيز استقلالية البنك المركزي بإلغاء هيمنة المالية العامة. وقد اتفقت وزارة المالية والبنك المركزي على خفض الأموال المسحوبة على المكشوف لتمويل الموازنة إلى أقل من ٧٥ مليار جنيه في ٢٠١٦/٢٠١٧ عن طريق توريق ٢٥٠ مليار جنيه والحد من الإصدارات الجديدة. وسيراقب البنك المركزي عن كثب الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك ويعتمد في سياسته النقدية على أدوات غير مباشرة، مثل مزادات الودائع وعمليات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكسة، من أجل تحقيق أهدافه، ولكنه قد يلجأ أيضاً إلى تغيير اشتراطات الاحتياطي الإلزامي إذا اقتضت الضرورة. في هذا السياق، سيكفل البنك المركزي أن تظل سبل الحصول على السيولة متاحة للبنوك ذات الملاءة والقدرة على الاستمرار حتى تواصل العمل دون انقطاع .

٢٠ - وتخطط السلطات للحفاظ على نظام مرن لسعر الصرف وإضافة قدر كبير من الاحتياطيات الدولية لتكون هامشاً وقائياً في مواجهة الصدمات الخارجية وتعزز مصداقية البنك المركزي وتحافظ على التنافسية. ويستهدف البرنامج إضافة نحو ٥ مليارات دولار أمريكي في ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع الاحتياطيات إلى أكثر من (١٠٠٪) من مقياس الصندوق لكفاية الاحتياطيات بالنسبة لأنظمة سعر الصرف المعوم. ومع نهاية البرنامج، من المتوقع أن يصل إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ٣٣ مليار دولار أمريكي تقريباً، أي ما يغطي ٥ أشهر

من الواردات المرتقبة من السلع والخدمات. وبمجرد استعادة ثقة السوق وزيادة المعروض من النقد الأجنبى، سيبدأ البنك المركزى التركيز على جانب الشراء، وإن كان الأمر قد يتطلب عمليات بيع للنقد الأجنبى من حين إلى آخر لمنع التقلبات المفرطة فى سعر الصرف قصير الأجل. والبنك المركزى ملتزم بتحقيق أهدافه المدرجة فى البرنامج، وسيتشاور مع الصندوق حول ما يلزم من تعديلات فى السياسة إذا ما زادت مبيعات النقد الأجنبى بصورة مفرطة (بما فى ذلك المبيعات المباشرة إلى الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة).

٢١ - والسلطات ملتزمة بإلغاء ممارسة أسعار الصرف المتعددة (Mcp) التى ظلت مطبقة لغير أغراض ميزان المدفوعات. وستؤدى مزادات العملة متعددة الأسعار، التى تنشأ عنها ممارسة أسعار الصرف المتعددة، إلى المساعدة فى تطوير سوق كفاءة للصرف الأجنبى. وقد طلبت السلطات الموافقة مؤقتاً على استمرار هذا الإجراء على اعتبار أنه لا ينطوى على تمييز ضد الأعضاء الآخرين، ولا يضر بمصالحهم، ولا يعيق تصحيح ميزان المدفوعات، ولكونه إجراءً مؤقتاً^(٣). وسيتم إلغاء هذه الممارسة بمجرد اكتمال تطور سوق المعاملات بين البنوك. وفى موعد لا يتجاوز ٣٠ يونيو ٢٠١٧، سيتم أيضاً إلغاء الحد الأقصى البالغ ١٠٠ ألف دولار أمريكى على تحويلات الأفراد إلى الخارج غير المرتبطة بمعاملة تجارية و ٥٠ ألف دولار أمريكى على الودائع النقدية لاستيراد السلع غير ذات الأولوية. ومع توحيد سعر الصرف، من المتوقع أن تختفى العلاوة الكبيرة على سعر السوق الموازية. غير أن تقييم مدى نجاح هذه السياسة سيستغرق بعض الوقت. وسيجرى خبراء الصندوق تحليلاً كاملاً لنظام الصرف قبل المراجعة الأولى للتحقق من التزام مصر بالمادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

(٣) ممارسة تعدد أسعار الصرف ناتجة عن نظام المزادات متعددة الأسعار الذى أنشأه البنك المركزى، حيث يجوز أن تختلف أسعار الصرف للمعاملات الفورية للمزاد بنسبة تزيد على (٢٪).

٢٢ - وسيعزز البنك المركزي عملياته ومستوى شفافيته. وعلى وجه التحديد، سيعمل على تحقيق الاتساق بين القواعد المنظمة للاستثمار فى سياق إدارة الاحتياطيات مع أفضل الممارسات الدولية فى هذا الصدد لضمان استثمار الاحتياطيات فى أدوات منخفضة المخاطر عالية السيولة. وسيوضع حد أقصى قدره ٦,٥ مليار دولار أمريكى لاستثمار الاحتياطيات فى المقرات الرئيسية للبنوك المصرية أو فروعها فى الخارج. وسيضع البنك المركزى استراتيجية لإفصاح من أجل تحسين المعلومات المبلغة للأسواق عن أهداف سياسته النقدية وتفسير ما يتخذه من إجراءات. وستشمل هذه الاستراتيجية نشر تقارير الاستقرار المالى (من ديسمبر ٢٠١٦) وتقارير ربع سنوية عن السياسة النقدية والتضخم (من مارس ٢٠١٧) وزيادة التواصل النشط مع وسائل الإعلام.

جيم - سياسة المالية العامة وإدارة المالية العامة :

٢٣ - سترتكز سياسة المالية العامة على هدف إعادة الدين إلى مستويات يمكن الاستمرار فى تحملها ووضع الدين العام على مسار تنازلى واضح. وقد اتفق خبراء الصندوق مع السلطات المصرية على أن عدم تغيير السياسات كان سيصل بالدين العام إلى مستويات لا يمكن تحملها. وتم تصميم البرنامج بحيث يوازن بين هدف استقرار الدين وإمكانية تطبيق الضبط المالى من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ومن ثم، يستهدف البرنامج مساراً للضبط المالى تراه السلطات ممكناً من الناحية السياسية ويهدف إلى تخفيض دين الحكومة العامة من (٩٥٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى (٨٦٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠١٨/٢٠١٩، ثم (٧٨٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠٢٠/٢٠٢١. ويوضح تحليل القدرة على تحمل الدين العام (المرفق الأول) أن الدين العام فى مستوى يمكن تحمله فى ظل سيناريو التعديل المقترح، وإن لم يكن بدرجة احتمالية عالية.

٢٤ - وتمشياً مع الهدف الموضوع للدين، يستهدف البرنامج تعديل الرصيد الأولي بواقع (٥,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات. وقد ناقش فريق البعثة مع السلطات المصرية ما إذا كان من الأنسب اعتماد خطة أكثر طموحاً للضبط المالي، ولكن التعديل الذى ينطوى عليه البرنامج كبير نظراً لتأثيره الانكماشى وما قد يسببه من المستصوب إجراء تعديل إضافي كبير نظراً لتأثيره الانكماشى وما قد يسببه من انعكاسات اجتماعية سلبية. ويتم استهداف الرصيد الأولي وليس الرصيد الكلي لأنه أدق تعبيراً عن موقف السياسات الحكومية عن طريق استبعاده لمدفوعات الفائدة التى يصعب التحكم فيها مع عدم اليقين الذى يحيط بأسعار الفائدة فى الفترة الانتقالية. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض العجز الكلي أثناء البرنامج من (١,١٢٪) من إجمالي الناتج المحلي إلى (٧,٤٪). ومن المتوقع أن تزداد الإيرادات الضريبية بنسبة (٥,٢٪) من إجمالي الناتج المحلي أثناء البرنامج، وهو ما يرجع فى الأساس إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة التى أقرها البرلمان فى أغسطس الماضى، كما يتوقع أن تنخفض النفقات الأولية بنسبة (٥,٣٪) من إجمالي الناتج المحلي بسبب تخفيضات الأجور والدعم. ومع انخفاض الدين العام نتيجة للضبط المالي، تنخفض بدورها فاتورة الفائدة. وسيؤدى هذا إلى إفساح حيز مالى يسمح بزيادة الإنفاق فى المجالات ذات الأولوية بالنسبة للسلطات، وهى الصحة والتعليم والبحوث والتطوير والاستثمار والحماية الاجتماعية.

٢٥ - وقد أقر البرلمان فى أواخر يونيو موازنة الدولة لسنة ٢٠١٦/٢٠١٧ والتي تتوافق مع أهداف البرنامج. وتهدف الموازنة إلى عجز أولى قدره (٨,٠٪) من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يتوافق مع تقشف مالى يعادل (٦,٢٪) من إجمالي الناتج المحلي. وسيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة الجديدة التى أقرها البرلمان فى ٢٩ أغسطس الماضى بسعر (١٣٪) فى ٢٠١٦/٢٠١٧ (مقارنة بسعر (١٠٪) فى حالة الضريبة العامة على

المبيعات التى كانت مطبقة فى السابق)، على أن يرتفع إلى (١٤٪) فى ٢٠١٧/٢٠١٨، وتطبق إعفاءات على معظم السلع الغذائية الأساسية التى يستهلكها الفقراء. ومع رفع سعر الضريبة، بالإضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال، ستتحقق زيادة إضافية تعادل (١٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بالضريبة العامة على المبيعات. ومن ناحية النفقات، يقضى قانون الموازنة الجديد بإلغاء استخدام مؤشر تتحدد على أساسه علاوات وبدلات موظفى القطاع العام، مما سيؤدى إلى احتواء زيادة فاتورة الأجور ضمن حدود أقل من التضخم المتوقع، وتحقيق وفر فى المالية العامة يعادل (٩.٠٪) من إجمالى الناتج المحلى. ومن المتوقع تحقيق وفورات إضافية على المدى المتوسط من خلال خفض الصافى المتوقع فى توظيف العمالة فى القطاع العام بمقتضى قواعد التعيين الصارمة الجديدة وترشيد إطار التوظيف فى القطاع العام بمقتضى قانون الخدمة المدنية الجديد الذى أقره البرلمان فى أكتوبر. وتتضمن الموازنة انخفاضاً فى دعم الوقود بنسبة (٤.٠٪) من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠١٦/٢٠١٧ (راجع الفقرة ٢٧).

٢٦ - ويتضمن برنامج السلطات مكوناً قوياً يختص بالإنفاق الاجتماعى. فمن أجل تخفيف عبء الإصلاحات على المواطنين، سيتم توجيه جانب من وفورات المالية العامة بما يعادل (١٪) من إجمالى الناتج المحلى لتقديم دعم إضافى على السلع الغذائية، وتحويلات نقدية للمسنين والأسر الفقيرة، وغيرها من البرامج الاجتماعية الموجهة. والهدف من ذلك هو إلغاء دعم الطاقة الذى لا يوجه إلى المستحقين وإبداله ببرامج تدعم الأسر الفقيرة بشكل مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتفظ البرنامج بمخصصات برامج الحماية للفئات الهشة، كالوجبات المدرسية ودعم ألبان الرضع وأدوية الأطفال والتدريب المهنى للشباب، أو يضيف عليها.

٢٧ - وقد بدأت إصلاحات دعم الطاقة فى عام ٢٠١٤ ولا تزال مستمرة. ويتسم نظام الدعم الحالى بعدم الدقة فى استهداف المستحقين وتوجيه المنافع إلى القادرين أكثر من الفقراء. ويرى خبراء الصندوق أن إجراء تخفيضات كبيرة فى دعم الوقود أمر ضرورى أثناء البرنامج. وقد رفعت السلطات تعريفات الكهرباء بنحو (٤٠٪) فى يوليو ٢٠١٦، كما رفعت أسعار الديزل والبنزين فى ٣ نوفمبر الماضى بواقع (٣٥٪) فى المتوسط لتصل بنسبة استرداد التكلفة قبل الضريبة إلى (٥٦٪) وتخفض فاتورة دعم الوقود وفقا لما حددته الموازنة. والسلطات مستعدة لإجراء مزيد من التعديل فى أسعار الوقود أو اتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى لتعويض التكاليف الإضافية فى حالة انخفاض الجنيه المصرى أكثر من المتوقع أو ارتفاع أسعار النفط العالمية. وقد تعهدت أيضا بإجراء زيادة دورية أخرى فى نسبة استرداد التكلفة قبل الضريبة لمعظم منتجات الوقود حتى تصل إلى (١٠٠٪) فى ٢٠١٨/٢٠١٩، وبإلغاء دعم الكهرباء على مدار الخمس سنوات القادمة .

٢٨ - وناقشت البعثة مع السلطات سبل الوقاية من الخروج عن أهداف المالية العامة. وتم تحديد أهم المخاطر التى تواجه عملية الضبط المالى، وهى انخفاض النمو الاقتصادى وارتفاع أسعار الفائدة وضعف أداء ضريبة القيمة المضافة مقارنة بالمستوى المتوقع وزيادة فاتورة الأجور عن الحدود المقررة والالتزامات تجاه المؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة. وللحفاظ على أهداف المالية العامة فى مسارها المقرر، ستنظر السلطات فى تحسين استهداف الدعم الغذائى عن طريق تحسين نظام البطاقات الذكية الحالى، والتعجيل بإصلاحات دعم الطاقة، وإعادة النظر فى الإعفاءات الضريبية والنفقات الضريبية الأخرى وإجراء مزيد من الخفض فى النفقات غير ذات الأولوية، حسب مقتضى الحال .

٢٩ - وتهدف الإصلاحات في إدارة المالية العامة إلى تعزيز إطار الموازنة

وتحسين مراقبة مخاطر المالية العامة. وستقوم السلطات بالإجراءات الأساسية التالية :

١ - مراجعة تصنيف السلطات الاقتصادية في حسابات المالية العامة لتحديد

السلطات التي تخدم أهداف السياسة العامة وتضمينها في موازنة الدولة .

٢ - تعزيز الإطار الذي يحكم إصدار ومراقبة ضمانات الدولة وإعداد تقرير في موعد

لا يتجاوز ٣١ يناير ٢٠١٧ عن كل ضمانات الدولة القائمة، وذلك لاحتمال التعرض

الكبير لمخاطر الالتزامات الاحتمالية .

٣ - وضع خارطة طريق لإصلاح نظام معاشات التقاعد في موعد لا يتجاوز

يونيو ٢٠١٧، بما في ذلك وضع خطة لمعالجة الالتزامات الضمنية لقطاع الموازنة تجاه

صندوق التأمينات الاجتماعية .

٤ - استحداث إطار متوسط الأجل للموازنة يتضمن حدوداً قصوى متحركة متعددة

السنوات لفئات الإنفاق الأساسية مع تركيز أكبر على الموازنة البرمجية .

٥ - إعداد بيان سابق على الموازنة بشأن تطورات الاقتصاد والمالية العامة وإحالته

إلى البرلمان .

٦ - إعداد بيانات بمخاطر المالية العامة في موعد غايته ٣١ مارس ٢٠١٧

يغطي المخاطر الاقتصادية الكلية والمؤسسات العامة وإدارة الدين والالتزامات الاحتمالية

ومعاشات التقاعد وتعبئة الموارد .

مصر : إجراءات المالية العامة (*)

٢٠١٧/٢٠١٦	
(٪ من إجمالى الناتج المحلى)	
٣,٩	الإجراءات الخافضة للعجز
٢,٢	الإيرادات
١,٠	ضريبة القيمة المضافة
٠,٥	رسوم التبغ وغيره من الرسوم الجمركية المخصصة
٠,١	إصلاحات الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية
٠,٢	الأرباح الموزعة من بنوك القطاع العام
٠,٤	إيرادات ضريبية وغير ضريبية أخرى
١,٨	النفقات
٠,٦	دعم الكهرباء
٠,٦	دعم الوقود
٠,٥	وفورات أخرى فى الإنفاق
١,٠-	الإجراءات الرافعة للعجز
١,٠-	النفقات
٠,٣-	الصحة والتعليم والبحوث والتطوير
٠,٢-	دعم السلع الغذائية
٠,١-	التحويلات النقدية من خلال برنامجى تكافل وكرامة
٠,٠	معاشات التضامن الاجتماعى
٠,٣-	شيكات الأمان الاجتماعى
٢,٩	الأثر الصافى للإجراءات على العجز

(*) توضح هذه الإجراءات الفرق بين قيم البرنامج وتقديرات السلطات الأساسية التى تفترض عدم تغيير السياسات. وقد تتجاوز هذه الإجراءات حجم الوفورات مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نتيجة لزيادات فى تكاليف السيناريو الأساسى .

دال - إصلاحات قطاع الطاقة :

٣٠ - وبالإضافة إلى تخفيض الدعم، تقوم السلطات المصرية بوضع جدول أعمال شامل لإصلاح قطاع الطاقة (البتروك والكهرباء والغاز). والهدف من ذلك هو تحديث القطاع من خلال تحسين إطاره التنظيمى لإتاحة الفرصة أمام الاستثمارات الخاصة، وتعزيز موارده المالية، وتشجيع المنافسة وغير ذلك من الإجراءات. ويكتسب هذا أهمية خاصة فى ضوء الجهود الجارية لتطوير حقول غاز جديدة فى دلتا النيل والبحر المتوسط. ولهذا الغرض، استعانت وزارة البترول باستشارى خارجى لإجراء دراسة تشخيصية تقوم على أساسها بوضع استراتيجية متوسطة الأجل لإصلاح قطاع الطاقة فى موعد غايته ٣١ مارس ٢٠١٧

٣١ - وسيتم الانتهاء بحلول ٣١ مارس ٢٠١٧ أيضاً من وضع خطة متكاملة لإعادة "الهيئة المصرية العامة للبترول" (EGPC) المملوكة للدولة إلى مستوى الاستدامة المالية. فقد شهدت أوضاعها المالية تدهوراً كبيراً منذ عام ٢٠١١، فيما يرجع جزئياً إلى انخفاض الإيرادات وإن كان يرجع أيضاً إلى تزايد تكاليف التشغيل. وأدى ذلك إلى تراكم متأخرات بقيمة ٣,٦ مليار دولار أمريكى مستحقة لشركات النفط الدولية التى تمثل المورد الرئيسى للوقود، الأمر الذى يمكن أن يفرض عبئاً كبيراً على المالية العامة إذا ترك دون علاج. وستشمل خطة تحديث الهيئة إصلاح دعم الوقود، واتخاذ إجراءات لرفع كفاءة عملياتها وزيادة شفافيتها والمساءلة بشأنها، ووضع إستراتيجية للتعامل مع رصيد المتأخرات القائمة. وفى نفس الوقت، ستقوم الهيئة بخفض المتأخرات الحالية تدريجياً وتجنب مراكمة متأخرات صافية جديدة .

هاء - الاستقرار المالى :

٣٢ - السلطات المصرية على ثقة من قدرة الجهاز المصرفى على تجاوز الفترة الانتقالية إلى حين استقرار نظام الصرف الجديد. وقد أجرى البنك المركزى اختبارات مكثفة لقياس تحمل الضغوط قبيل تخفيض سعر الصرف للتأكد من أن احتياطيات رأس المال والسيولة لدى البنوك كافية لمواجهة هذا التخفيض وارتفاع أسعار الفائدة. وأشارت نتائج الاختبارات

إلى استمرار سلامة الجهاز المصرفى، ولكنها أوضحت أن بضعة بنوك صغيرة يمكن أن تتعرض لهبوط نسبة كفاية رأس المال عن المستوى الذى أوصت به لجنة بازل، وهو (١٠٠٪)، إذا ما واجهت صدمة حادة. ومن المتوقع ألا يكون أثر انخفاض سعر الصرف كبيراً على مخاطر الائتمان فى البنوك، نظراً لما تتسم به الميزانيات العمومية من درجة دويرة محدودة نسبياً فى قطاعى الشركات والأسر. غير أن عدم وجود بيانات مصرفية مفصلة بالقدر الكافى لاختبارات الضغوط يحول دون قيام خبراء الصندوق بتقييم وافٍ للمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها البنوك بسبب اقتران انخفاض العملة بارتفاع أسعار الفائدة السوقية. وسيحرص البنك المركزى على متابعة التطورات فى البنوك أثناء عملية الإصلاح، ويتيح لخبراء الصندوق بياناتها المالية فى الشهور القادمة ويعمل معهم عن كثب لتقييم مدى صحة القطاع المصرفى وإجراء اختبارات لقياس تحمل الضغوط فى كل بنك على حدة حسبما يتطلبه تخفيف أى مخاطر محتملة. وفى هذا الصدد، من المشجع أن البنك المركزى قام مؤخراً بطلب مساعدة فنية من الصندوق تتعلق بإجراء اختبارات لقياس تحمل الضغوط .

٣٣ - وتخطط السلطات لمزيد من التقدم فى تعزيز الإطار التنظيمى والقدرة على مواجهة الأزمات. ويجرى البنك المركزى مراجعة لنموذجه الرقابى بغية تنفيذ أفضل الممارسات الدولية تمشياً مع مبادئ اتفاقية بازل الثالثة، وزيادة الشفافية، وتشجيع المنافسة بين البنوك. ويخطط البنك أيضاً إلى تعزيز قدراته فى مجال مراقبة المخاطر النظامية، ووضع أساليب أكثر تطوراً لاختبارات تحمل الضغوط ونظم الإنذار المبكر وتعزيز أطر الحوكمة وتسوية الأوضاع المصرفية ومساعدات السيولة الطارئة .

١٥- الإصلاحات الهيكلية من أجل النمو وتوظيف العمالة :

٣٤ - وتشكل البطالة المرتفعة والمعوقات الهيكلية للنمو تحديات طويلة الأمد فى الاقتصاد المصرى. وقد سجلت البطالة انخفاضاً هامشياً فى ٢٠١٥/٢٠١٦، ولكنها لا تزال مرتفعة عند معدل (١٢,٧٪) وأعلى من ذلك بكثير فى حالة الشباب والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المشاركة فى سوق العمل على مستواها المنخفض تاريخياً

قياساً على المعايير الدولية، كما أن كثافة توظيف العمالة المصاحبة للنمو أضعف من أن تستوعب أعداد السكان المتزايدة والتي يشكل الشباب نسبة كبيرة منها. وتحتل مصر المرتبة ١٢٢ من ١٩٠ على مؤشرات "ممارسة أنشطة الأعمال" التي يصدرها البنك الدولي، كما يعتبر فرط القواعد التنظيمية ومتطلبات إصدار التراخيص، والحواجز التجارية، وأسواق العمل غير المرنة، وضعف فرص الحصول على التمويل، من بين أهم المعوقات الهيكلية أمام النمو والتصدير وتوظيف العمالة حسبما يشير عدد كبير من منشآت الأعمال والمراقبين الخارجيين. وتتسبب هذه المعوقات فى تشبيط الاستثمار وكبح الناتج الممكن .

٣٥ - وتقترح الحكومة فى برنامجها مجموعة من الإجراءات الطموحة واسعة النطاق. فهى تخطط لإصدار قانون جديد للتراخيص يتم اعتماده بحلول مارس ٢٠١٧ ويهدف إلى تبسيط إجراءات منح التراخيص لكل المنشآت الصناعية عدا التى تخدم المصالح العامة الحيوية، وربط إجراءات منح التراخيص للمصانع بمخاطر النشاط وتفويض هذه المهمة للسلطات المحلية، وتبسيط وتخفيض الموافقات المسبقة بشأن اشتراطات الدفاع المدنى والوقاية من الحريق. وستحد هذه الإجراءات من الطابع المعقد والوقت اللازم لاستخراج التراخيص الصناعية، وهما العاملين اللذان تم تحديدهما كمعوقات أساسية أمام تطور هذا القطاع. كذلك تقترح الحكومة قانوناً جديداً للإعسار يتم اعتماده فى موعد غايته ٣٠ يونيو ٢٠١٧، لتبسيط إجراءات الإفلاس الطويلة وإلغاء تجريم الإعسار. وبالإضافة إلى ذلك، ستنشئ الحكومة سجلاً للضمانات من أجل تيسير الحصول على التمويل، وهو على رأس شكاوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وخطة عمل لترشيد نظام تشجيع الصادرات والحد من الحواجز التجارية غير الجمركية؛ ونظماً للوساطة فى مجال توظيف العمالة وبرامج تدريبية متخصصة للشباب. وستعمل أيضاً على دعم مشاركة المرأة فى سوق العمل بإنفاق ما يقرب من ٢٥٠ مليون جنيه مصرى على توفير مزيد من دور الحضانه العامة ودراسة كيفية رفع مستويات الأمان فى المواصلات العامة .

قضايا متعلقة بالبرنامج :

٣٦ - من المقترح أن تكون قيمة الموارد المتاحة فى ظل اتفاق الاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" لفترة ثلاث سنوات ٥٩٦٥٧, ٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أى حوالى ١٢ مليار دولار أمريكى، أو (٤٢٢٪) من حصة عضوية مصر). وفى ضوء السياسات المحددة فى مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، يتوقع خبراء الصندوق أن تكون هناك فجوات تمويلية تبلغ حوالى ٣٥ مليار دولار أمريكى فى السنوات الثلاث القادمة. ويقترح الخبراء أن توزع الموارد بالتساوى على مدار السنوات المالية الثلاث، مع بعض التركيز فى السنة الأولى بصرف مبلغ يعادل ٩٧٠.٠٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أى حوالى ٢,٧٥ مليار دولار أمريكى) عند الموافقة على البرنامج. ويتضمن الجدول ١٣ المواعيد المقترحة للمراجعات والدفوعات المالية المقابلة لها. ونظراً لمحدودية التمويل المتاح لمصر من أسواق رأس المال الدولية، تطلب السلطات استخدام دفعات القرض المقدم من الصندوق لدعم الموازنة، مما سيساعد على استعادة توازن التمويل بين المصادر المحلية والأجنبية ومن ثم تخفيض ضغوط المالية العامة على القطاع الخاص. ومع نهاية البرنامج، يُتوقع أن يكون عجز المالية العامة الكلى أقل من نصف مستواه فى ٢٠١٦/٢٠١٥ وأن يكون بمقدور مصر سد احتياجاتها التمويلية من خلال الاقتراض الداخلى والخارجى دون اللجوء إلى دعم من الصندوق لتمويل الموازنة العامة .

٣٧ - وقدرة مصر على السداد للصندوق كافية، ولكنها تواجه مخاطر كبيرة (الفقرات ١٤-١٥). فمع نهاية فترة الاتفاق فى ٢٠١٨/٢٠١٩ من المتوقع أن يصل قرض الصندوق القائم إلى أعلى مستوياته بنسبة (٣٦٪) من إجمالى الاحتياطيات، ثم يبدأ فى الانخفاض. ومن المتوقع أيضاً أن تصل خدمة دين الصندوق إلى ما يعادل (٦,٠٪) من صادرات السلع والخدمات فى نفس العام (الجدول ١١)، وقد وقع البنك المركزى ووزارة المالية مذكرة تفاهم بشأن المسئوليات المتعلقة بقرض الصندوق لضمان عدم انقطاع مدفوعات السداد. وسوف يستكمل تقييم الضمانات الوقائية قبل إجراء المراجعة الأولى .

٣٨ - وستجرى مراقبة البرنامج من خلال مراجعات نصف سنوية. وستستند المراجعة الأولى إلى مستوى الأداء فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦، أى بعد موافقة المجلس التنفيذى بأقل من شهرين. وبعد هذه المراجعة، مع استقرار حالة الاقتصاد الكلى، يُتوقع أن تكون المراجعات نصف السنوية كافية، وخاصة بالنظر إلى متطلبات إعداد تقارير بمعدلات تواتر عالية. ومن الممكن أيضاً تخفيف المخاطر المحيطة بالبرنامج من خلال الزيارات المتكررة لخبراء الصندوق وإعادة فتح مكتب للممثل المقيم فى القاهرة بعد بدء البرنامج. ويحدد البرنامج معايير أداء للاحتياطات الدولية، وصافى الأصول المحلية لدى البنك المركزى، ورسيد المالية العامة الأولى، ودعم الوقود، وتراكم متأخرات سداد الدين الخارجى، والأهداف الإرشادية لمتوسط الاحتياطي النقدى، والإيرادات الضريبية، ومتأخرات الهيئة المصرية العامة للبترول (الجدول ١ فى مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية). ويعرض الجدول ٢ فى مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية قائمة بالمعايير الهيكلية.

٣٩ - وقد تم تنفيذ الإجراءات المسبقة المختارة من برنامج الإصلاح الوطنى. فتم اعتماد قانون الضريبة على القيمة المضافة فى أواخر أغسطس، ورفع الأسعار الاستهلاكية للبنزين والديزل بنسبة (٣٥٪) فى المتوسط للوصول بنسبة السعر قبل الضريبة إلى حوالى (٥٦٪) من التكلفة. وخفض البنك المركزى سعر الصرف بنسبة (٣٢,٥٪) فى ٣ نوفمبر الماضى، وأصدر إشعاراً للبنوك يجيز لها تحديد أى سعر صرف والتعامل به، ورفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس وطرح ٥٠ مليار جنيه مصرى فى مزادات أطول أجلاً للودائع.

٤٠ - ويتوافر التمويل الكامل اللازم للبرنامج فى ٢٠١٦/٢٠١٧، ولكن التمويل الإضافى اللازم للعامين ٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٩ لا يزال يتعين تأمينه. وفى ضوء الجدول الزمنى المقترح لصرف دفعات القرض من الصندوق، تتراجع الفجوة التمويلية لسنة ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٣, ١٢ مليار دولار أمريكى، وهو المبلغ الذى تم تأمينه للثلاثين عشر شهراً الأولى من الاتفاق الممدد على النحو التالى: ٢ مليار دولار أمريكى

من البنك الدولى فى سياق "تمويل سياسات التنمية" (منها مليار دولار تم صرفه فى أوائل سبتمبر عند اعتماد قانون الضريبة على القيمة المضافة)، و ٠,٥ مليار دولار أمريكى من بنك التنمية الإفريقى ، ٣,٢ مليار دولار أمريكى من تجديد قرض البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد ، مليار دولار من وديعة لدولة الإمارات، ١,٣٥ مليار دولار من عملية إعادة شراء مع بنوك تجارية دولية، ٩٥٠ مليون دولار من الإصدار المزمع لليوروبوند، ٢,٧ مليار دولار من مبادلة العملة مع الصين، ٢٥٠ مليون دولار من ألمانيا، و ١٥٠ مليون دولار من كل من المملكة المتحدة وفرنسا، و ٥٠ مليون دولار من اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع الحصول من فرنسا واليابان على تمويل كبير يوجه للمشروعات. أما الفجوة التمويلية لكل من ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩ فهى أقل بكثير، وهناك احتمالات واعدة بأن يتسنى تغطيتها من خلال دعم متعدد الأطراف، وعمليات تجديد لبعض الالتزامات التى يحل أجل استحقاقها، وقليل من التمويل الجديد .

٤١ - تواجه مصر ثلاث مشكلات مترابطة: مشكلة عاجلة فى ميزان المدفوعات، وتساعد فى الدين العام، وقضية طويلة الأمد تتمثل فى انخفاض النمو وارتفاع البطالة. وتجسدت مشكلات ميزان المدفوعات فى شكل عجز مرتفع فى الحساب الجارى، وتناقص فى الاحتياطيات، وظهور سوق صرف موازية، ونقص العملات الأجنبية، وأثرت هذه المشكلات على كل جانب من جوانب الحياة فى مصر، فكبحت النمو وتسببت فى نقص سلع ضرورية. ويأتى تصاعد الدين العام على أثر سنوات من عجز المالية العامة بأرقام ثنائية، وهو ما جاء بدوره كاستجابة معقولة لمصاعب الاقتصاد العيى فى فترة ما بعد الثورة ولكنه يعتبر الآن من قبيل الرفاهية التى لا طاقة لمصر بها، وهبط كل من النمو الفعلى والممكن فى السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى تصاعد البطالة التى سجلت ارتفاعاً كبيراً بين النساء والشباب على وجه الخصوص .

٤٢ - ويهدف البرنامج إلى حل المشكلات الثلاث، فسيؤدي انخفاض سعر الصرف وزيادة مرونته إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، والحفاظ على الاحتياطيات، والحد من الانكشاف للمخاطر، كما سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، ومن ثم زيادة النمو. ومع اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالموازنة، سينخفض العجز ويوضع الدين على مسار تنازلي واضح، مع دعم التصحيح المطلوب في الحسابات الخارجية. وأهم هذه الإجراءات ضريبة القيمة المضافة التي تم إقرارها مؤخراً واستئناف عملية إصلاح دعم الوقود. وتتيح كل هذه الإجراءات معاً تخفيض العجز وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أثناء فترة الإصلاح. وستستهدف السياسة النقدية احتواء التضخم ثم تخفيضه، وستؤدي الإصلاحات الهيكلية المعززة لمناخ الأعمال إلى زيادة النمو الممكن وخلق فرص العمل، وسيصبح النمو أكثر احتوائية لمختلف شرائح السكان مع تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين فرص الحصول على التعليم وزيادة قدرة المرأة على المشاركة في سوق العمل.

٤٣ - ويمثل البرنامج انفصلاً عن النمط القديم من جوانب متعددة، فالتحرك الذي تم على صعيد سعر الصرف يأتي إدراكاً لعدم إمكانية الاستمرار في محاولة الاحتفاظ بسعر الصرف المبالغ فيه، وسيؤدي إصلاح الدعم إلى إلغاء الأفضلية المعطاة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال لإفساح المجال أمام نمو منشآت الأعمال الأصغر والأكثر كثافة في استخدام العمالة. ويهدف إصلاح الخدمة المدنية إلى تحويل اتجاه الزحف التصاعدي لقاتورة الأجور. كذلك يشكل البرنامج تحولاً في العلاقة بين مصر والصندوق، مع تعهد السلطات باتخاذ إجراءات يمكن أن تحظى بدعم كامل من الصندوق، وقيام الصندوق بتقديم الدعم اللازم للبرنامج الاقتصادي الوطني.

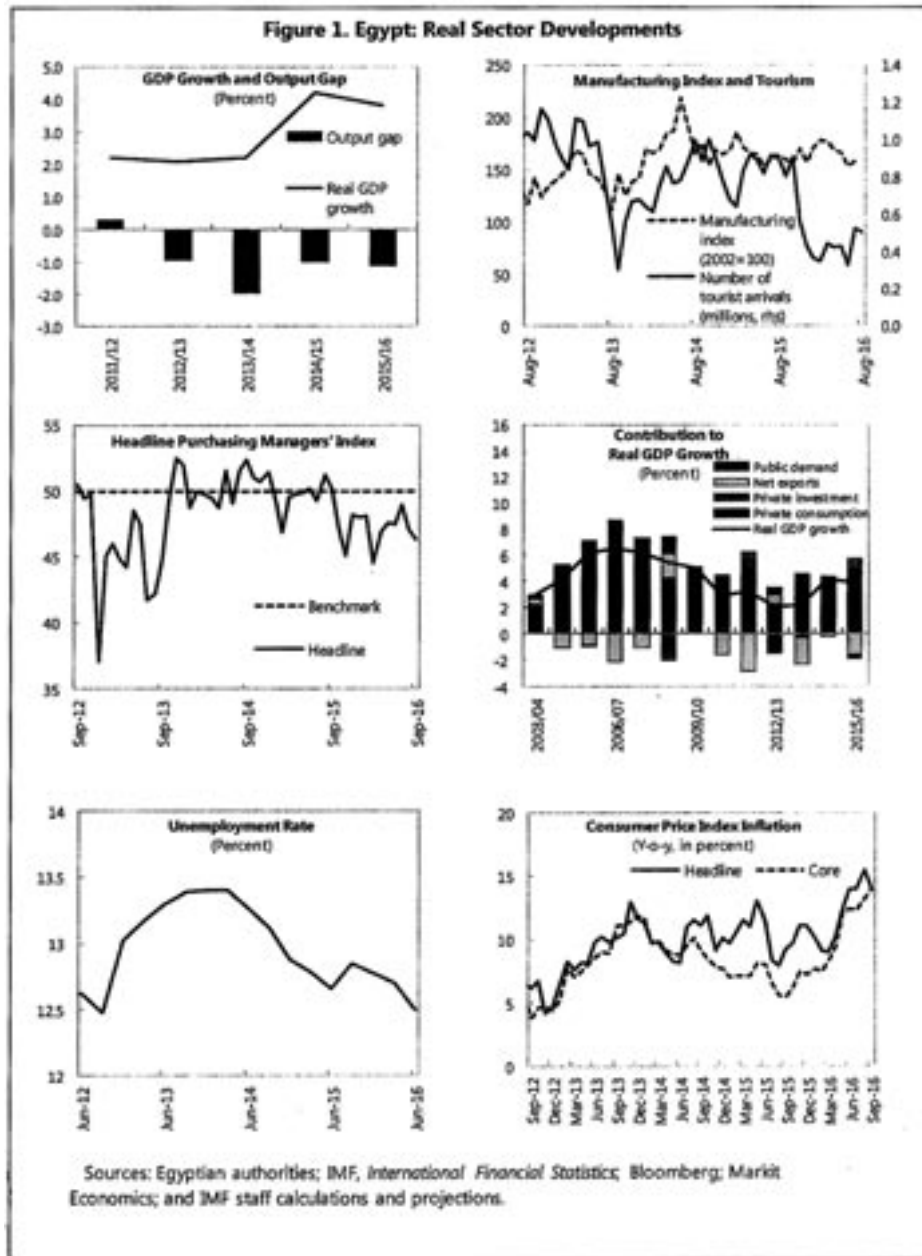
٤٤ - وهناك مخاطر كبيرة يتعرض لها البرنامج، ولا يزال من الضروري بذل جهد كبير لضمان النجاح في تنفيذه، فقد يواجه البنك المركزي ضغوطاً للحد من مرونة سعر الصرف وسيكون من المهم للغاية أن يظل ملتزماً بسياسات البرنامج وأهدافه، وسيستغرق تحرير سعر الصرف وقتاً حتى يوتى ثماره، مع مواجهة أجواء من التقلب وعدم اليقين على الطريق.

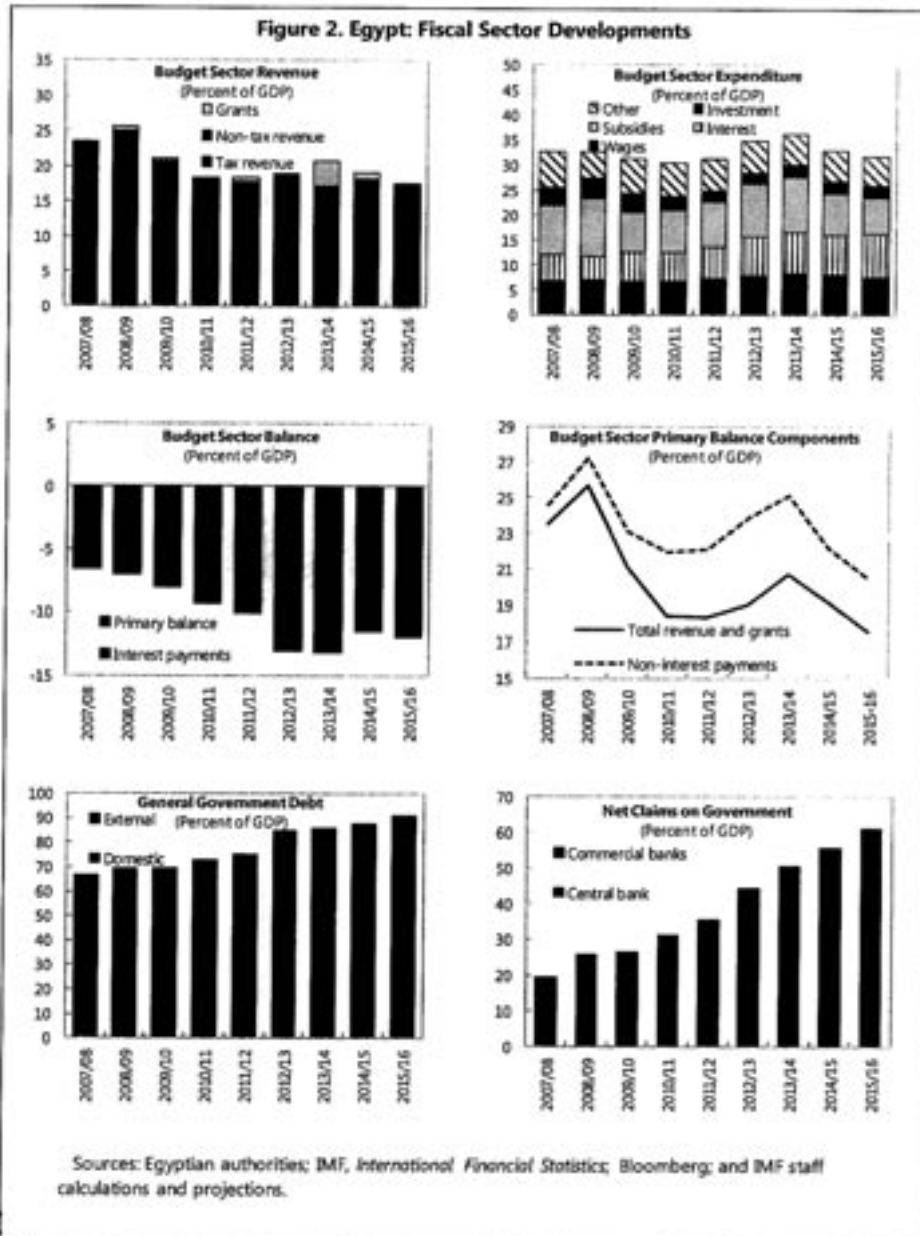
وستظهر ضغوطاً لإضعاف سياسة المالية العامة، الأمر الذى يتعين مقاومته إذا كان التضخم والدين العام تحت السيطرة، أما إصلاح الدعم فهو ضرورى وشاق فى نفس الوقت. وقد أجرت السلطات زيادات كبيرة فى أسعار الوقود فى نوفمبر ٢٠١٦، ولكنها تكفى بالكاد لرفع نسبة السعر فى مقابل التكلفة، نظراً لارتفاعات أسعار النفط العالمية وانخفاض سعر الجنيه فى الآونة الأخيرة. وتعتبر هذه الزيادة المطبقة، إلى جانب التزام السلطات، باعثاً على الاطمئنان لإمكانية تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة فى رفع الكفاءة وتخفيف العبء عن المالية العامة، وستحتاج السلطات إلى إجراء زيادات كبيرة أخرى فى أسعار الطاقة لتحقيق هدف إلغاء أغلبية الدعم فى السنوات القادمة، وسيستغرق الإصلاح الهيكلى عدة سنوات، وقد يتعرض للتراجع تحت ضغط المصالح المكتسبة، وسيكون من الضرورى المشاركة فى تنفيذ البرنامج من أجل إعادة بناء الاحتياطيات الدولية، وتوحيد سوق الصرف الأجنبى، وتحسين وضع الدين بما يضمن القدرة على تحمله. وسيتعين أيضاً تكثيف جهود الإصلاح لاستعادة الثقة وتحقيق ما تتمتع به مصر من إمكانات النمو .

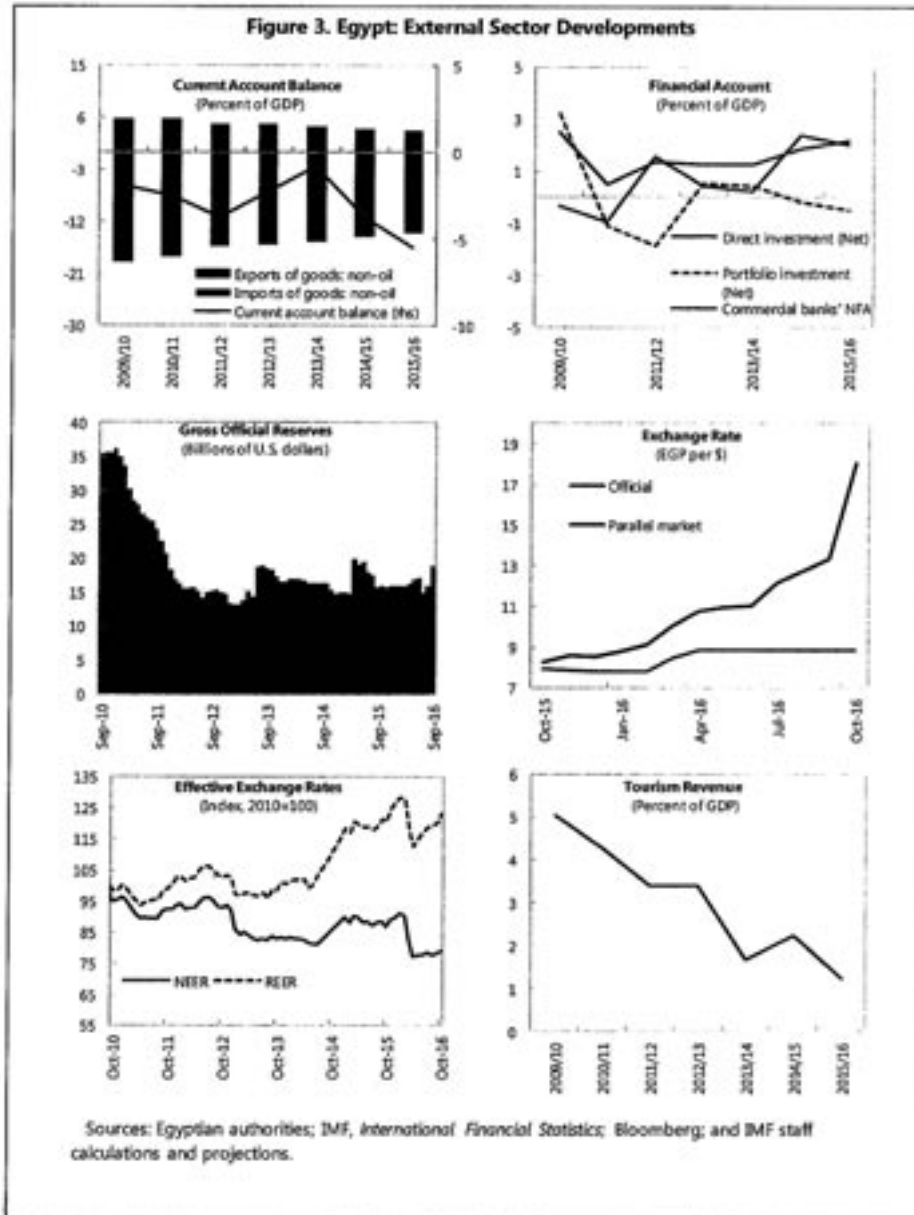
٤٥ - وهناك مخاطر خارجية أيضاً، فقد تعرض أمن مصر ذاته لأعمال الإرهاب، وهو غير محصن من التأثير بأزمات البلدان المجاورة، ومع عودة مصر إلى التعامل مع الأسواق المالية الدولية، ستكتسب المخاطر المالية العالمية أهمية أكبر بالنسبة لها. ومع تحسن أنشطة التجارة والسياحة، سيصبح أداء شركائها التجاريين عاملاً مؤثراً بالنسبة لها أيضاً .

٤٦ - ويشكل الدعم المالى من شركاء مصر الدوليين عنصراً أساسياً فى هذا البرنامج، ويعتبر البنك الدولى وبنك التنمية الإفريقى شريكين قوين فى هذه العملية. ويفضل الدعم السخى الذى جاء فى حينه من الصين ودولة الإمارات وبلدان مجموعة السبعة، تمكنت مصر من سد الفجوة التمويلية والوصول بهذا البرنامج إلى مرحلة العرض على المجلس التنفيذى. وستكون هناك حاجة للحصول على تمويل جديد وتجديد الديون التى يحل أجل استحقاقها فى السنوات التالية للبرنامج، وإن كانت الحاجة لمثل هذا الدعم ستتناقص بالتدرج مع نهاية فترة البرنامج .

٤٧ - ويمثل هذا البرنامج فرصة أيضاً، فمع سنّ الإجراءات التى يتضمنها البرنامج، بدأت مصر التحرك فى اتجاه اقتصادى جديد يتناسب مع دورها المهم فى العالم العربى ومع طموحات جيل جديد من المصريين أصحاب الرؤية المنفتحة. ومع استعادة الاستقرار الاقتصادى الكلى، ستتمكن مصر من إغلاق صفحة الاضطرابات الاقتصادية التى أعقبت الثورة، كما ستتمكن من معالجة مشكلات النمو غير الاحتوائى وتحقيق احتوائية الاقتصاد بإجراء إصلاحات جوهرية تشمل سياسة سعر الصرف، ودعم الوقود، ومناخ الأعمال، والمعوقات التى تحول دون انخراط محدودى الدخل فى النشاط الاقتصادى. ويدعم خبراء الصندوق طلب السلطات المصرية عقد اتفاق للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة ثلاث سنوات، وطلبها الموافقة مؤقتاً على الإجراء الذى ينشئ ممارسة تعدد أسعار الصرف على اعتبار أنه لا ينطوى على تمييز ضد الأعضاء الآخرين، ولا يضر بمصالحهم، ولا يعيق تصحيح ميزان المدفوعات، ولكونه إجراءً مؤقتاً .







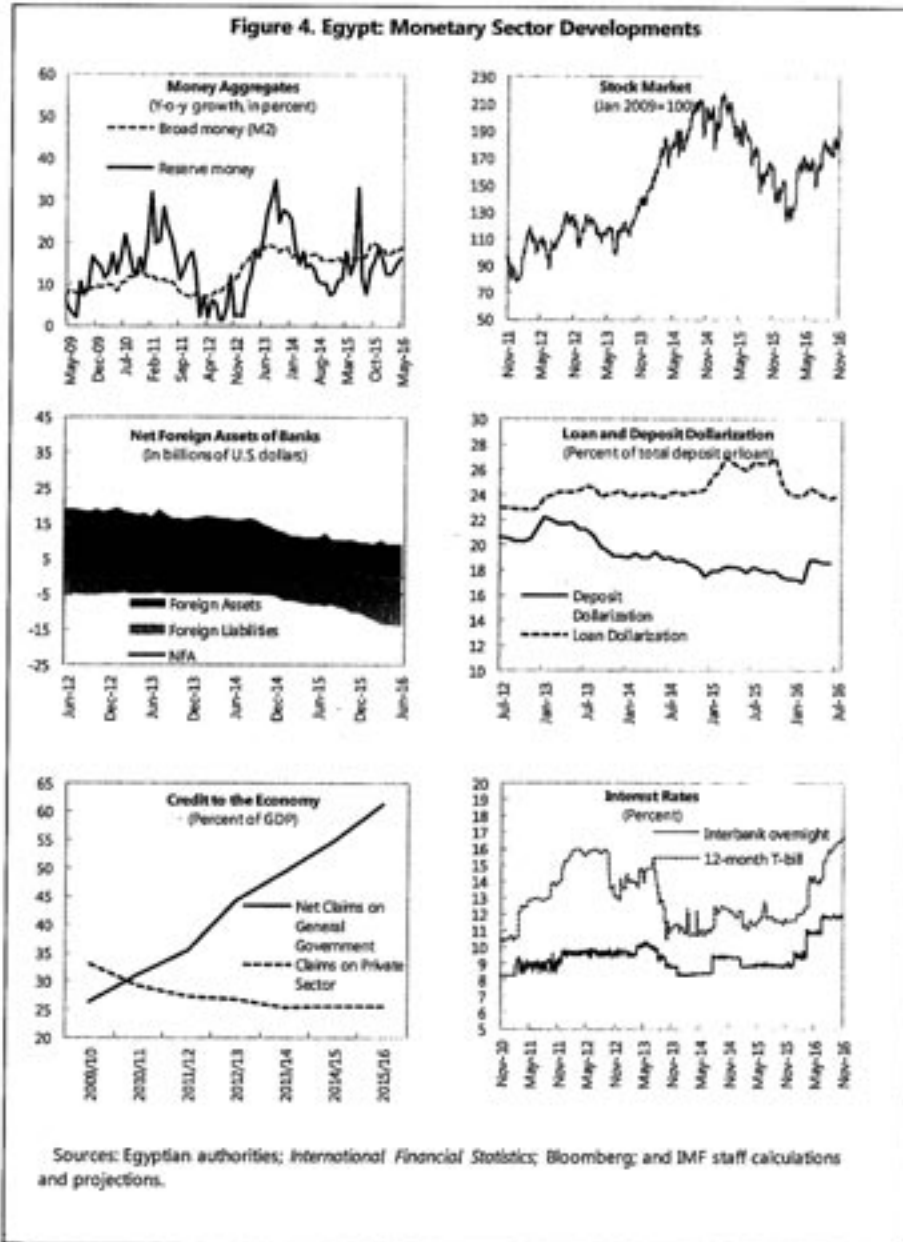


Table 1. Egypt: Selected Macroeconomic Indicators, 2011/12–2016/17 ^{1/}						
	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16 Prel.	2016/17 Proj.
Output and prices						
Real GDP (market prices)	2.2	2.1	2.2	4.2	3.8	4.0
Consumer prices (end of period)	7.3	9.8	8.2	11.4	14.0	16.6
Consumer prices (period average)	8.6	6.9	10.1	11.0	10.2	18.2
Public finances						
General government 2/						
Revenue and grants	21.1	21.9	23.7	21.9	20.3	25.5
Expenditure (incl. net acquisition of financial assets)	31.1	35.3	36.7	33.5	32.0	33.1
Of which: Interest	5.6	7.3	7.6	7.3	8.1	8.7
Overall balance	-10.0	-13.4	-12.9	-11.5	-12.0	-10.0
Overall balance, excl. grants	-10.6	-13.7	-16.5	-12.6	-12.2	-10.1
Primary balance	-4.9	-6.3	-5.8	-4.8	-4.4	-1.8
Gross Debt	74.6	84.8	86.3	89.0	94.6	93.8
External	9.3	10.8	9.9	8.0	7.7	10.1
Domestic	65.3	74.0	76.4	81.0	86.8	83.7
Budget sector 3/						
Revenue and grants	18.3	19.0	20.8	19.1	17.6	22.9
Expenditure (incl. net acquisition of financial assets)	28.4	32.0	33.9	30.6	29.4	30.5
Of which: Fuel subsidies	5.8	7.0	6.6	4.0	3.0	2.6
Of which: Food subsidies	1.8	1.8	1.7	1.7	1.5	1.4
Overall balance	-10.1	-13.0	-13.1	-11.5	-12.1	-10.0
Overall balance, excl. grants	-10.7	-13.3	-16.7	-12.5	-12.3	-10.1
Primary balance	-3.8	-5.1	-4.9	-3.7	-3.5	-0.9
Monetary sector						
Credit to the private sector	7.1	9.8	7.4	16.7	14.2	8.3
Reserve money 5/	5.1	20.4	14.8	33.3	-1.6	16.1
Broad money (M2)	8.3	18.4	17.1	16.4	18.6	16.7
Treasury bill rate, 3 month (average, in percent)	13.4	13.4	10.9	11.4	11.8	19.7
External sector						
Exports of goods (in US\$, percentage change)	-7.1	7.6	-3.2	-15.5	-15.2	12.8
Imports of goods (in US\$, percentage change)	2.7	2.4	3.7	1.7	-7.4	1.7
Merchandise trade balance	-11.3	-10.8	-11.2	-11.7	-11.0	-12.5
Current account	-3.7	-2.2	-0.8	-3.7	-5.5	-5.2
Capital and financial account (incl. errors and omissions)	-3.7	1.1	0.9	5.5	4.6	1.7
Foreign direct investment (net, in billions of US\$)	3.7	3.6	3.8	6.1	6.7	9.4
External debt 4/	125	15.1	15.3	14.3	14.0	22.9
Gross international reserves (in billions of US\$)	35.2	14.5	16.3	19.5	17.1	22.0
In months of next year's imports of goods and services	2.7	2.5	2.7	3.6	3.1	3.7
In percent of short-term external debt 5/	308.8	138.1	191.9	280.6	267.8	283.1
Financing gap (in billions of US\$)	-	-	-	-	0.0	16.3
Memorandum items:						
Nominal GDP (in billions of Egyptian pounds)	1,656.6	1,843.8	2,101.9	2,429.8	2,777.8	3,434.1
Nominal GDP (in billions of US\$)	275.8	285.4	301.5	330.2	-	-
GDP per capita (in US\$)	3,347	3,370	3,478	3,730	-	-
Unemployment rate (period average, percent)	12.4	13.0	13.4	12.9	12.7	12.3
Poverty rate (percent)	n.a.	26.3	-	-	-	-
Population (in millions)	82.4	84.7	86.7	89.0	90.2	92.3

Sources: Egyptian authorities; and IMF staff estimates and projections.

1/ Fiscal year ends June 30.
 2/ General government includes the budget sector, the National Investment Bank (NIB), and social insurance funds.
 3/ Budget sector comprises central government, local governments, and some public corporations.
 4/ Includes multilateral and bilateral public sector borrowing, private borrowing and prospective financing (in 2011/12).
 5/ Debt at remaining maturity and stock of foreign holding of T-bills.

Table 2. Egypt: Balance of Payments, 2011/12-2020/21

(In billions of US\$, unless otherwise indicated)

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Est.		Projections			
Current account	-10.1	-4.4	-2.4	-12.2	-8.7	-14.9	-13.8	-10.1	-10.0	-9.3
Balance on goods and services	-18.2	-28.2	-25.4	-28.0	-31.1	-26.7	-27.0	-24.4	-25.0	-24.5
Exports of goods and services	45.7	49.0	43.6	43.9	34.8	36.5	44.3	49.5	34.5	60.2
Imports of goods and services	-64.9	-77.2	-69.0	-71.9	-65.9	-63.2	-71.3	-73.9	-79.4	-84.6
Trade balance	-19.2	-28.2	-25.4	-28.0	-31.1	-26.7	-27.0	-24.4	-25.0	-24.5
Of trade balance	-6.5	8.9	-0.8	-3.7	-3.6	-4.6	-5.0	-8.9	-4.1	-4.7
Non-of trade balance	-12.7	-37.1	-24.6	-24.3	-27.5	-22.1	-22.0	-15.5	-20.9	-19.8
Exports of goods	25.1	27.0	26.1	22.1	18.7	21.1	22.9	24.7	27.0	28.7
Oil	11.2	13.0	12.3	8.7	5.7	6.8	7.3	7.5	7.9	8.2
Other	13.9	14.0	13.7	13.4	13.0	14.3	15.6	17.2	19.1	20.5
Imports of goods	-56.9	-57.7	-59.8	-60.8	-54.3	-57.3	-61.5	-63.7	-68.5	-73.2
Oil	-11.8	-12.1	-13.2	-12.4	-9.3	-11.4	-12.3	-13.4	-12.1	-12.9
Other	-45.1	-45.6	-46.6	-48.5	-45.0	-45.9	-49.2	-51.3	-56.4	-60.4
Services (net)	5.4	5.0	1.0	4.7	2.3	3.8	6.1	8.6	9.0	11.4
Total Receipts	20.9	22.2	17.6	22.0	16.5	18.7	21.8	25.2	27.9	30.9
Of which: Tourism receipts	9.4	9.8	5.1	7.4	3.8	4.6	6.5	8.5	9.7	11.1
Of which: Suez canal receipts	5.2	5.0	5.4	5.4	5.1	5.3	5.8	6.3	6.7	7.2
Total payments	-15.3	-17.2	-16.7	-17.3	-14.4	-14.9	-15.7	-16.6	-18.0	-19.8
Of which: Investment income	-4.7	-7.6	-7.5	-6.2	-4.9	-6.0	-6.6	-4.4	-7.1	-8.2
Transfers	18.4	19.3	10.4	21.9	16.9	17.3	18.0	20.3	25.8	23.9
Official grants	0.6	0.8	11.9	2.7	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Of which: Official grants from GCC countries	-	-	8.9	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Private remittances	17.8	18.4	38.4	19.2	16.8	17.4	18.8	20.2	25.7	23.7
Capital and financial account	1.0	8.8	4.0	17.6	18.9	5.0	12.8	7.0	11.1	14.1
Medium- and long-term loans (net)	-0.3	0.7	-1.4	-0.8	0.4	2.8	7.3	4.2	3.6	3.5
Drawings	1.7	2.8	0.8	1.5	3.0	7.3	9.4	6.1	6.2	6.4
Amortization 1/	2.0	2.0	2.2	2.3	2.7	4.5	3.1	1.9	2.6	3.0
FCI (net)	3.7	3.6	3.8	6.1	6.7	8.4	10.4	13.5	11.9	12.9
Portfolio investment (net)	-3.2	1.3	1.7	-0.6	-1.1	0.0	3.0	3.0	1.1	3.0
Commercial banks' NFA	4.3	3.3	0.7	8.0	8.3	-2.0	-0.0	-0.0	-0.0	-0.0
Other (including short-term capital and central bank deposits)	-1.5	2.7	0.3	5.0	5.7	-5.1	-3.8	-6.7	-2.4	-6.2
Of which: Deposits from GCC countries	1.0	5.5	10.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
Errors and omissions (net) 2/	-8.5	-3.0	-0.8	0.8	-4.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Overall balance	-17.6	-9.4	1.8	6.1	-2.8	-9.9	-0.7	-1.5	1.1	4.8
Financing	17.6	-0.4	-1.8	-6.1	2.8	-6.1	-0.2	-1.2	-0.4	-4.2
Reserves 3/ (Indicates increase)	13.3	-0.2	-1.8	-3.3	2.5	-4.9	-7.0	-4.0	-6.4	-4.2
Change in assets 4/ (Indicates decrease) 3/	8.3	-0.2	-0.3	-2.4	0.0	-0.2	-1.2	-1.1	0.0	0.0
Financing gap	-	-	-	0.0	0.0	16.3	9.4	9.9	0.0	0.0
Net financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.0	8.9	8.2	0.0	0.0
Memorandum items:										
Current account excluding grants	-10.8	-3.2	-1.3	-14.9	-8.8	-15.0	-13.7	-10.2	-10.2	-9.4
Non-energy export volume growth (in percent)	-10.7	2.3	-0.1	1.4	1.8	30.3	7.5	9.3	10.5	12.2
Non-energy import volume growth (in percent)	0.8	-2.1	3.2	9.9	3.7	3.1	2.7	3.4	6.1	5.1
Terms of trade (percent change)	1.7	6.5	0.2	-4.9	-5.9	1.2	2.2	0.5	0.5	0.6
Gross international reserves (end of period)	23.2	24.5	28.9	19.5	17.1	23.9	29.0	33.0	33.4	37.6
In-month of next year's imports of goods and services	2.7	2.5	2.7	3.4	3.1	3.7	4.7	5.0	4.7	6.9
External debt 4/	34.4	43.2	46.1	47.2	47.8	46.0	42.3	44.9	46.7	48.4
External debt service	2.6	2.8	2.9	2.9	3.4	3.8	3.5	3.4	3.4	4.0
External debt service (in percent of exports of GMS)	3.3	2.6	3.3	3.8	5.5	8.0	7.4	6.8	7.0	7.3
Stock of external assets	4.3	6.2	5.8	3.5	3.5	2.7	1.3	0.0	0.0	0.0
Real effective exchange rate (period average, percentage change)	3.0	-1.2	-0.4	14.1	5.9	-	-	-	-	-

Sources: Central Bank of Egypt, and IMF staff estimates and projections.

1/ Includes the amortization of official external financing from Gulf Cooperation Council (GCC) countries and EGPC arrears.

2/ In 2015/11 to 2015/13, includes accumulation of EGPC arrears.

3/ EGPC arrears.

4/ Includes multilateral and bilateral public sector borrowing, private borrowing and prospective financing (in 2015/12).

Table 3. Egypt: Balance of Payments, 2011/12-2020/21
(In percent of GDP, unless otherwise indicated)

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Est.		Projections			
Current account	-8.7	-2.2	-0.8	3.7	-5.5	-5.2	-4.4	-3.0	-2.8	-2.4
Balance on goods and services	-7.0	-6.4	-6.4	-6.5	-6.1	-6.3	-6.8	-7.2	-6.9	-6.2
Exports of goods and services	16.6	17.2	16.6	15.3	16.2	15.7	14.5	14.7	15.0	15.2
Imports of goods and services	-23.5	-23.6	-23.0	-21.8	-21.3	-22.0	-21.3	-21.9	-21.8	-21.4
Trade balance	-11.3	-10.8	-11.2	-11.7	-11.0	-12.5	-12.6	-12.6	-11.4	-11.0
Of trade balance	-6.2	-6.3	-6.3	-5.1	-5.1	-5.4	-5.8	-5.5	-5.1	-5.2
Non-trade balance	-11.1	-11.1	-10.9	-10.6	-10.0	-10.9	-11.0	-10.4	-10.3	-9.8
Exports	8.1	8.5	8.7	6.7	5.5	7.3	7.5	7.3	7.4	7.5
Of										
OE	4.1	4.6	4.1	2.6	1.7	2.3	2.4	2.2	2.2	2.1
Other	5.0	4.9	4.5	4.0	3.8	5.0	5.1	5.1	5.2	5.5
Imports	-20.4	-20.2	-19.8	-18.4	-16.5	-19.9	-19.1	-18.9	-18.8	-18.4
Of										
OE	-4.3	-4.2	-4.4	-3.7	-2.7	-3.9	-4.0	-3.4	-3.3	-3.3
Other	-16.2	-16.0	-15.4	-14.7	-13.8	-15.9	-16.1	-15.5	-15.5	-15.2
Services (net)	2.8	1.8	0.3	1.4	0.6	1.3	2.0	2.5	2.7	2.9
Total receipts	7.6	7.8	5.8	6.7	4.8	6.5	7.1	7.5	7.7	7.8
Of which: Tourism receipts	3.4	3.4	1.7	2.2	1.1	1.6	2.1	2.5	2.7	2.8
Of which: Suez canal dues	1.9	1.8	3.8	1.6	1.5	1.8	1.9	1.9	1.9	1.8
Total payments	-5.5	-4.8	-5.5	-5.2	-4.2	-5.2	-5.1	-4.9	-4.8	-5.0
Of which: Investment income	-2.4	-2.7	-2.5	-1.9	-1.4	-2.1	-2.0	-1.9	-1.9	-2.1
Transfers	6.7	6.7	10.1	6.6	5.8	6.1	6.2	6.0	5.9	5.8
Official grants	0.2	0.8	4.0	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Of which: Official grants from GCC countries	-	-	3.8	0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Private remittances	6.4	6.5	6.1	5.8	4.9	6.0	6.2	6.0	5.9	5.8
Capital and financial account	0.4	3.4	1.8	5.3	5.8	1.7	4.2	2.1	3.1	3.6
Medium- and long-term loans (net)	-0.1	0.3	-0.5	-0.2	0.1	1.0	2.4	1.7	1.0	0.9
Drawings	0.6	1.0	0.5	0.4	0.9	2.5	3.1	1.8	1.7	1.6
Amortisation 1/	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	1.5	0.7	0.6	0.7	0.7
FDI (net)	1.4	1.3	1.3	1.9	2.0	3.2	3.4	3.4	3.3	3.3
Portfolio investment (net)	-1.9	0.5	0.4	-0.2	-0.5	0.0	0.7	0.9	0.3	0.8
Commercial banks' NFA	1.6	0.5	0.2	2.4	2.4	-0.7	-1.0	-0.9	-0.8	-1.3
Other (including short-term capital and central bank deposits)	-0.5	1.0	0.1	1.5	1.7	-1.8	-1.2	-1.8	-0.7	-0.1
Of which: Deposits from GCC countries	0.4	1.9	3.3	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Errors and omissions (net) 2/	-3.1	-1.0	-0.3	0.2	-3.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Overall balance	-4.4	0.1	0.6	1.8	-0.8	-3.4	-0.2	-0.9	-0.3	1.2
Financing	6.4	-0.1	-0.6	-1.8	0.8	-2.1	-2.7	-1.5	-0.1	-1.1
Reserves ("-" indicates increase)	4.1	-0.1	-0.6	-1.9	0.7	-1.7	-2.3	-1.2	-0.1	-1.1
Change in assets ("-" indicates decrease) 3/	2.3	-0.1	-0.1	-0.7	0.0	-0.4	-0.4	-0.3	0.0	0.0
Financing gap	-	-	-	0.0	0.0	5.6	3.1	2.6	0.0	0.0
Net financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.5	2.8	2.4	0.0	0.0
Memorandum items:										
Current account excluding grants	-3.9	-2.5	-4.7	-4.5	-5.5	-5.2	-4.5	-3.0	-2.8	-2.4
Gross international reserves (end of period)	5.5	5.1	5.4	5.9	5.0	7.6	8.5	8.8	8.2	8.5
External debt 4/	12.3	15.1	15.3	14.3	14.0	12.9	26.9	28.2	27.1	25.9
External debt service	0.2	0.2	0.3	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1

Sources: Central Bank of Egypt and IMF staff estimates and projections.

1/ Includes the amortization of official external financing from Gulf Cooperation Council (GCC) countries and EGPIC areas.

2/ For FY 2018/19 to FY 2012/13, includes EGPIC areas.

3/ EGPIC areas.

4/ Includes multilateral and bilateral public sector borrowing, private borrowing and prospective financing (in 2011/12).

Table 4. Egypt: Budget Sector Operations, 2011/12-2020/21^{1/}

(In billions of Egyptian pounds, unless otherwise indicated)

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Est.			Projections		
Revenue and grants	303.8	350.3	438.3	485.3	487.8	720.2	789.7	908.4	1023.4	1171.3
Tax revenue	207.4	251.1	290.3	306.0	339.4	473.2	584.4	694.2	799.7	913.3
Income and property	194.3	234.2	288.7	350.9	360.4	502.5	577.1	688.5	799.0	921.1
Personal income tax	21.7	26.7	31.4	38.2	43.9	56.5	73.1	92.2	107.7	130.7
Corporate income tax	89.3	91.5	89.5	91.6	87.9	108.1	125.0	148.5	200.1	248.4
EGPC	34.1	45.8	46.1	36.0	29.2	26.3	30.0	41.7	51.9	57.0
Other	35.5	45.7	43.5	55.6	67.7	81.8	105.0	126.9	148.3	191.4
Property	13.1	16.5	18.8	21.3	28.8	37.9	49.0	68.8	81.1	82.0
Goods and services	84.6	92.9	91.9	122.9	141.3	218.2	273.2	308.4	361.7	426.2
Oil excises	10.6	13.4	5.1	13.4	14.6	11.7	12.6	13.5	14.6	15.5
GST and nonoil excises	74.0	79.6	86.8	109.5	126.7	206.5	260.7	294.9	347.2	412.7
International trade	14.8	16.8	17.7	21.9	26.7	36.7	36.5	40.4	47.0	48.2
Other taxes	3.7	7.2	11.1	10.2	11.0	15.8	15.6	16.0	16.0	16.0
Non-tax revenue	86.1	94.0	100.6	133.8	144.3	234.8	183.1	212.9	227.5	255.8
Oil-related non-tax revenue	17.8	21.7	23.5	31.4	27.2	38.9	20.3	32.3	42.0	47.7
Other non-tax revenues	68.3	72.3	77.1	102.4	117.1	215.9	162.8	180.6	185.5	208.1
Of which: interest income	1.1	0.8	0.7	3.4	3.9	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4
Grants	13.1	5.2	75.4	25.5	4.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2
Expenditure	471.0	588.2	701.5	793.3	820.2	1043.3	1196.5	1380.6	1223.4	1381.1
Wages and other remunerations	122.8	143.0	178.6	196.3	212.0	226.7	255.3	281.4	307.1	334.3
Purchases of goods and services	26.8	26.7	27.2	31.3	33.2	44.2	59.0	73.5	86.2	109.9
Interest	104.4	147.0	173.1	191.0	241.5	315.8	384.5	478.0	540.1	568.4
Domestic	101.0	143.1	168.2	188.3	236.5	290.9	358.7	451.8	514.4	540.7
External	3.4	3.9	5.0	4.7	5.0	34.9	24.9	22.2	25.8	25.7
Subsidies, grants, and social benefits	150.2	197.1	228.4	198.6	201.1	248.4	250.7	266.3	264.0	340.3
Energy subsidies	95.5	128.8	138.5	97.5	84.4	91.0	56.3	29.2	23.3	25.0
Of which: fuel subsidy	95.5	120.0	126.2	73.9	51.0	62.2	36.5	28.0	21.8	25.0
Food subsidies 2/	30.3	32.4	36.1	40.7	41.5	48.5	51.0	53.2	53.4	54.4
Transfer to SF	6.2	16.4	29.2	33.2	43.9	52.5	71.8	93.2	154.8	144.7
Other	-71.4	-208.9	23.8	27.1	31.3	54.4	71.6	90.8	92.5	116.9
Other current	30.8	35.0	43.1	50.3	54.3	58.3	62.6	68.4	75.2	82.8
Investment	35.9	39.5	52.9	61.7	68.1	149.9	94.4	112.8	130.8	147.4
Cash balance	-167.4	-237.9	-265.2	-298.0	-322.3	-393.1	-396.8	-271.2	-200.0	-208.5
Net acquisition of financial assets	-6.7	1.9	10.7	11.3	14.3	11.7	3.9	7.2	30.0	30.0
Overall balance (BMF staff definition)	-166.7	-239.8	-275.9	-279.3	-336.8	-344.8	-340.7	-278.3	-230.0	-239.5
Overall balance (authorities' definition) 3/	-166.7	-239.8	-255.4	-274.3	-336.8	-344.8	-340.7	-278.3	-230.0	-239.5
Financing	264.7	239.8	275.9	279.3	336.8	296.1	267.3	222.3	230.0	239.5
Net domestic	182.4	270.6	277.3	272.9	341.3	314.7	296.3	250.5	233.2	245.0
Bank	146.4	221.3	244.4	254.8	296.9	259.8	231.0	175.0	147.7	147.9
Nonbank	36.0	49.3	33.0	18.1	44.4	54.9	65.3	75.5	85.5	97.1
Net external	-8.1	30.3	4.0	-0.8	-4.5	-58.6	-29.0	-28.2	-3.2	-5.5
Financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	88.7	71.4	56.1	0.0	0.0
Memorandum items										
Total measures included (cumulative, deficit reducing)						101.0	198.7	251.9	240.8	254.5
Revenue measures						34.9	161.2	215.2	195.9	251.2
Energy subsidy reforms						41.5	106.2	132.1	192.9	230.6
Of which: fuel subsidy						17.5	65.2	98.0	136.6	152.4
Other spending						17.9	19.3	21.2	23.2	25.2
Social spending measures ("-" shows increased spending)						-32.6	-87.1	-136.6	-171.1	-236.5
Primary balance	-42.3	-82.8	-102.8	-86.3	-95.3	-29.0	43.9	99.7	110.1	126.9
Oil balance 4/	-18.0	-47.6	-64.8	-16.7	-22.4	-34.2	6.5	38.3	85.1	95.3
Financing gap (in billions of USD)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.5	5.5	4.0	0.0	0.0
Gross budget sector debt 5/	1,308.4	1,641.5	1,904.8	2,279.8	2,770.4	3,390.2	3,820.5	4,293.7	4,526.3	4,877.4
Gross general government debt	1,235.9	1,561.1	1,813.2	2,161.8	2,828.7	3,279.4	3,640.8	4,056.7	4,413.3	4,755.8
Overall balance net of one-off measures	-166.7	-239.8	-275.9	-279.3	-336.8	-344.8	-340.7	-278.3	-230.0	-239.5
Nominal GDP (in billions of Egyptian pounds)	1,656.8	1,843.8	2,101.9	2,429.8	2,777.8	3,434.1	4,084.7	4,725.7	5,350.2	6,076.1

Sources: Ministry of Finance, and BMF staff estimates.

1/ Budget sector comprises central and local governments, and some public corporations. Fiscal year ends June 30. Cash basis.

2/ Food subsidies include subsidies paid to farmers.

3/ The authorities accounted as grants in 2013/14 and 2014/15 the transfer to the budget of special deposits held at the CBE received from abroad following the 1991 Gulf War. Staff recorded these amounts as central bank financing below the line, consistent with-GFDM principles.

4/ Oil revenue minus fuel subsidies. Oil revenue includes corporate income tax receipts from EGPC and foreign partners, royalties, extraordinary payments, excise taxes on petrol products, and dividends collected from EGPC.

5/ Includes debt issued to the SF for settlement of past arrears and implied future liabilities.

Table 5. Egypt: Budget Sector Operations, 2011/12–2020/21^{1/}
(In percent of GDP)

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Prst.		Projections			
Revenue and grants	18.8	18.0	20.8	21.1	17.6	20.7	18.8	19.2	19.1	19.3
Tax revenue	12.5	13.6	12.4	12.6	12.2	13.8	14.3	14.7	14.8	15.0
Income and corporate tax	6.3	7.3	6.6	6.2	5.8	5.9	6.3	6.5	6.5	6.9
Personal income tax	1.3	1.6	1.5	1.6	1.6	1.6	1.8	2.0	2.0	2.2
Corporate income tax	4.2	5.0	4.3	3.8	3.2	3.1	3.3	3.6	3.7	4.1
EGPC	2.1	2.5	2.2	1.5	0.7	0.8	0.7	0.9	1.0	0.9
Other	2.1	2.5	2.1	2.3	2.4	2.4	2.6	2.7	2.8	3.2
Property	0.8	0.9	0.9	0.9	1.0	1.1	1.2	1.0	0.8	0.7
Goods and services	5.1	5.0	4.4	5.1	5.1	6.4	6.7	6.9	7.1	7.0
Oil excises	0.6	0.7	0.2	0.6	0.5	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
GST and nonoil excises	4.5	4.3	4.1	4.5	4.6	6.0	6.4	6.7	6.9	6.8
International trade	0.9	0.9	0.8	0.9	1.0	1.1	0.9	0.9	0.9	0.8
Other taxes	0.2	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3
Nontax revenue	5.2	5.1	4.8	5.5	5.2	6.8	4.5	4.5	4.3	4.2
Oil-related nontax revenue	1.1	1.2	1.1	1.3	1.0	0.5	0.5	0.7	0.8	0.8
Other nontax revenues	4.1	3.9	3.7	4.2	4.2	6.3	4.0	3.8	3.5	3.4
Of which: interest income	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0
Grants	0.6	0.3	3.6	1.1	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
Expenditure	26.4	31.9	31.4	30.2	29.2	30.4	27.1	25.0	22.9	22.7
Wages and other remunerations	7.4	7.8	8.5	8.2	7.6	6.7	6.3	6.0	5.7	5.5
Purchases of goods and services	1.6	1.4	1.3	1.3	1.2	1.3	1.4	1.6	1.6	1.8
Interest	6.3	8.0	8.2	7.9	8.7	9.2	9.4	8.0	6.4	6.0
Domestic	4.1	7.8	8.0	7.7	8.5	8.5	8.8	7.5	5.9	5.6
External	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.7	0.6	0.5	0.5	0.4
Subsidies, grants and social benefits	9.1	10.7	10.9	8.2	7.3	7.2	6.1	5.6	5.3	5.6
Energy subsidies	5.8	7.0	6.6	4.0	3.0	2.6	1.4	0.6	0.4	0.4
Of which: fuel subsidy	5.8	6.5	6.0	3.0	1.8	1.8	0.9	0.4	0.4	0.4
Food subsidies 2/	1.8	1.8	1.7	1.7	1.5	1.4	1.2	1.1	1.0	0.9
Transfers to SF	0.4	0.9	1.4	1.4	1.6	1.5	1.8	2.0	2.1	2.4
Other	-4.7	-5.9	1.1	1.1	1.1	1.6	1.8	1.9	1.7	1.9
Other current	1.9	1.9	2.0	2.1	2.0	1.7	1.5	1.5	1.4	1.4
Investment	2.2	2.1	2.5	2.5	2.5	4.4	2.3	2.4	2.4	2.4
Cash balance	-10.1	-12.9	-12.6	-11.0	-11.6	-9.7	-8.2	-5.7	-3.7	-3.4
Net acquisition of financial assets	0.0	0.1	0.5	0.5	0.3	0.3	0.1	0.2	0.6	0.5
Overall balance (IMF staff definition)	-10.1	-13.0	-13.1	-11.5	-12.1	-10.0	-8.3	-5.9	-4.3	-3.9
Overall balance (authorities' definition) 3/	-10.1	-13.0	-12.2	-11.3	-12.1	-10.0	-8.3	-5.9	-4.3	-3.9
Financing	10.1	13.0	13.1	11.5	12.1	7.5	6.5	4.7	4.3	3.9
Net domestic	11.0	14.7	13.2	11.2	12.3	9.2	7.3	5.3	4.4	4.0
Bank	8.8	12.0	11.6	8.8	10.7	7.6	5.7	3.7	2.8	2.4
Nonbank	2.2	2.7	1.6	2.4	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6
Net external	-0.5	1.1	0.2	0.0	-0.2	-1.7	-0.7	-0.6	-0.1	-0.1
Financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6	1.8	1.2	0.0	0.0
Memorandum items:										
Total measures included (cumulative, deficit reducing)						2.9	4.9	5.3	4.5	4.2
Revenue measures						2.2	3.9	4.6	3.7	4.2
Energy subsidy reforms						1.2	2.6	3.2	3.6	3.5
Of which: fuel subsidies						0.5	1.6	2.1	2.6	2.5
Other spending						0.5	0.5	0.4	0.4	0.4
Social spending measures ("-" shows increased spending)						-1.0	-2.1	-2.9	-3.2	-3.9
Primary balance	-3.8	-5.0	-4.9	-3.6	-3.4	-0.8	1.1	2.1	2.1	2.1
Oil balance 4/	-2.0	-2.6	-3.1	-0.7	-0.8	-3.0	0.2	1.2	1.6	1.6
Gross budget sector debt 5/	79.0	89.0	90.6	93.7	99.7	99.0	93.5	88.7	84.6	80.3
Nominal GDP (in billions of Egyptian pounds)	1,456.6	1,643.8	2,101.9	2,429.8	2,777.8	3,434.1	4,084.7	4,725.7	5,350.2	6,076.1

Sources: Ministry of Finance; and IMF staff estimates.

1/ Budget sector comprises central and local governments, and some public corporations. Fiscal year ends June 30. Cash basis.

2/ Food subsidies include subsidies paid to farmers.

3/ The authorities accounted as grants in 2013/14 and 2014/15 the transfer to the budget of special deposits held at the CBE received from abroad following the 1991 Gulf War. Staff recorded these amounts as central bank financing below the line, consistent with GFSM principles.

4/ Oil revenue minus fuel subsidies. Oil revenue includes corporate income tax receipts from EGPC and foreign partners, royalties, extraordinary payments, excise taxes on petrol products, and dividends collected from EGPC.

5/ Includes debt issued to the SF for settlement of past arrears and implied future liabilities.

Table 6. Egypt: General Government Operations, 2011/12-2020/21^{1/}

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Est.	Proj.	Proj.	Proj.	Proj.	Proj.
(in billions of Egyptian pounds)										
Revenue and grants	348.9	403.8	498.9	533.2	564.8	759.1	877.8	1,024.0	1,138.3	1,300.8
Tax revenue	207.4	251.2	302.9	306.0	329.4	473.2	584.4	694.2	791.7	913.5
Income and property	104.3	124.2	139.7	130.9	160.4	202.5	237.1	309.5	348.0	421.1
Personal income tax	21.7	26.2	31.4	38.2	43.9	56.5	79.1	92.2	107.7	130.7
Corporate income tax	88.5	91.5	89.5	81.6	87.9	108.1	135.0	168.5	200.1	248.4
EGPC	34.1	45.8	46.3	36.0	30.2	26.3	30.0	41.7	51.9	57.0
Other	35.5	45.7	43.5	35.6	47.7	81.8	105.0	126.8	148.3	191.4
Goods and services	84.6	92.9	91.9	122.9	141.3	218.2	273.2	328.4	381.7	428.2
Oil excises	20.6	13.4	5.1	13.4	24.6	11.7	12.8	13.5	14.6	15.5
GST and retail excises	74.0	79.8	86.8	109.5	126.7	206.5	260.7	314.8	367.2	412.7
International trade taxes	14.8	16.8	17.7	21.9	26.7	36.7	38.5	40.4	47.0	48.2
Other taxes	3.7	7.2	11.3	10.2	11.0	15.8	15.6	16.0	16.0	16.0
Non-tax revenue	131.4	147.3	163.3	201.8	223.2	323.7	291.2	327.6	342.4	385.1
Of which: Interest income	8.6	4.8	9.3	12.5	12.8	15.0	17.6	18.1	17.4	19.0
Grants	35.1	5.2	75.4	25.5	4.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2
Expenditure	516.4	644.1	758.8	802.4	894.1	1,132.6	1,203.1	1,304.1	1,326.1	1,518.7
Wages and other remunerations	124.5	145.1	180.8	201.0	215.0	252.9	258.6	286.3	312.4	340.6
Purchases of goods and services	27.1	27.2	27.5	31.6	33.4	44.5	58.3	71.9	81.6	110.4
Interest	93.4	135.3	139.3	177.4	224.6	298.1	367.0	360.5	322.8	348.9
Domestic interest	90.0	131.4	134.3	173.7	218.6	273.9	342.2	338.9	296.9	323.2
External interest	3.4	3.9	5.0	4.7	5.0	24.8	24.9	21.2	25.8	25.7
Subsidies, grants, and social benefits	204.5	261.8	298.0	290.0	298.2	349.0	375.6	401.5	421.7	489.2
Other current	31.1	35.1	41.2	30.5	34.6	38.4	43.0	49.0	75.4	83.1
Investment	36.0	39.6	53.0	45.8	68.2	150.0	94.6	112.7	130.9	147.5
Net acquisition of financial assets	-1.9	6.4	10.7	11.3	14.5	11.7	3.9	7.2	30.0	30.0
Overall balance	-167.7	-240.8	-271.8	-269.4	-329.8	-345.1	-345.2	-287.3	-247.8	-218.9
Financing	165.7	246.8	271.6	272.8	339.3	255.8	271.1	292.4	246.9	248.9
Net domestic	184.0	268.7	279.8	277.7	345.5	320.7	304.6	260.1	245.8	251.6
Bank	145.3	213.7	242.1	211.9	291.4	294.8	226.7	172.1	147.9	145.1
Nonbank	38.7	55.0	37.6	65.5	54.0	65.9	77.9	88.0	98.0	116.6
Net external	-8.1	20.3	4.0	-0.8	-4.5	-58.6	-29.0	-28.2	-3.2	-5.5
Other	-8.3	-42.1	-12.2	-4.2	-7.7	-6.3	-6.4	-1.6	4.4	-1.2
Financing gap	0.0	0.0	0.0	7.6	0.5	89.3	74.1	56.9	0.8	0.0
(in percent of GDP, unless otherwise indicated)										
Revenue and grants	21.1	21.9	28.7	23.9	20.3	29.3	21.5	21.7	21.3	21.4
Tax revenue	12.3	13.6	12.4	12.6	12.2	18.8	14.3	14.7	14.8	15.0
Non-tax revenue	7.9	8.0	7.8	8.3	8.0	9.4	7.1	6.9	6.4	6.3
Of which: Interest income	0.5	0.3	0.4	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3
Grants	0.6	0.3	3.6	1.3	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
Expenditure	31.2	34.9	36.2	33.0	31.8	33.0	29.8	27.8	25.3	25.0
Wages and other remunerations	7.5	7.9	8.6	8.3	7.7	6.8	6.4	6.1	5.8	5.6
Purchases of goods and services	1.6	1.5	1.3	1.9	1.2	1.3	1.5	1.6	1.8	1.8
Interest	5.6	7.3	7.6	7.8	8.1	8.7	9.0	7.6	6.0	5.7
Subsidies, grants, and social benefits	12.9	14.2	14.2	11.5	10.4	10.2	9.2	8.5	8.0	8.1
Other current	1.9	1.9	2.0	2.1	2.0	1.7	1.5	1.5	1.4	1.4
Investment	2.2	2.1	2.5	2.5	2.5	4.4	2.3	2.4	2.4	2.4
Net acquisition of financial assets	-0.1	0.3	0.5	0.5	0.5	0.3	0.1	0.2	0.8	0.5
Overall balance	-10.0	-13.4	-12.9	-11.5	-12.0	-10.0	-8.5	-6.1	-6.6	-6.1
Financing	10.0	13.4	12.9	11.2	12.0	7.4	6.6	4.9	4.6	4.1
Net domestic	11.1	14.6	13.9	11.4	12.4	9.3	7.5	5.5	4.6	4.2
Bank	8.8	11.6	11.5	8.7	10.5	7.4	5.5	3.6	2.8	2.4
Nonbank	2.3	3.0	1.8	2.7	1.9	1.9	1.9	1.9	1.8	1.8
Net external	-0.5	1.1	0.2	0.0	-0.2	-1.7	-0.7	-0.6	-0.1	-0.1
Other	-0.6	-2.3	-0.4	-0.2	-0.3	-0.2	-0.1	0.0	0.1	0.0
Financing gap	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	2.6	1.8	1.2	0.0	0.0
Memorandum items										
Primary balance	-4.4	-6.1	-5.3	-4.2	-3.9	-1.4	0.5	1.6	1.4	1.6
Gross debt	74.6	84.8	86.3	89.0	94.6	93.8	89.1	85.8	82.6	78.3
Net debt	64.6	74.3	77.8	78.0	86.2	86.9	81.4	80.9	78.2	74.4
Gross debt (in billions of LE)	1,215.9	1,582.1	1,813.2	1,361.8	1,628.7	1,709.6	1,640.8	1,696.7	1,429.3	1,755.8
Net debt (in billions of LE)	1,069.8	1,389.6	1,495.3	1,495.9	1,593.8	1,594.5	1,405.7	1,421.6	1,384.2	1,320.7
Nominal GDP (in billions of LE)	1,636.6	1,843.8	2,101.9	2,429.8	2,777.8	3,434.1	4,084.7	4,725.7	5,350.2	6,076.1

Sources: Ministry of Finance; and IMF staff estimates.

1/ General government includes budget sector, National Investment Bank (NIB) and social insurance funds. Fiscal year ends June 30. Cash basis.

Table 7a. Egypt: Central Bank Accounts, 2011/12-2020/21

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
	Projections									
	(end-period, in billions of Egyptian Pounds, unless otherwise indicated)									
Net foreign assets	76	36	37	25	-45	-59	34	149	201	281
Foreign assets	92	99	116	148	150	286	396	474	503	591
Foreign liabilities	16	64	79	123	195	345	362	325	302	311
Net domestic assets	188	282	327	461	523	614	626	618	656	688
Net credit to central government	176	314	434	585	668	794	785	772	763	772
Net credit to public economic authorities	-11	-12	-14	-61	-39	-29	-30	-31	-32	-32
Credit to banks	58	46	25	25	120	153	184	184	184	184
Banks' deposits in foreign currency	-25	-32	-34	-51	-61	-110	-120	-132	-135	-138
Open market operations	-3	-21	-44.3	0	-150	-119	-171	-159	-109	-82
Other items net	-8	-14	-39	-37	-16	-76	-22	-16	-16	-16
Reserve money 1/	264	318	364	486	478	555	660	767	856	969
Currency in circulation	194	241	271	293	347	401	470	544	605	684
Reserves of banks	70	77	94	193	131	154	190	223	251	285
Cash in vaults	11	20	18	21	22	25	29	34	38	43
Deposits in local currency	59	57	76	172	110	129	160	189	213	242

Sources: Central Bank of Egypt and IMF staff estimates and projections.

1/ Reserve money in 2014/15 was affected by cancellation of deposit renewals at the CBE due to unexpected announcement of national holiday on June 30, 2015.

Table 7b. Egypt: Monetary Survey, 2011/12–2020/21

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
								Projections		
	(End-period, in billions of Egyptian pounds)									
Net foreign assets	157.8	126.7	118.1	52.5	-87.4	-95.4	36.9	194.8	293.8	456.8
Central bank	76.1	35.8	37.4	25.3	-44.9	-58.8	34.4	149.0	200.7	280.7
Commercial banks	81.56	90.9	80.77	26.21	-42.53	-36.63	2.55	45.77	93.08	176.12
Net domestic assets	938.8	1,175.0	1,397.5	1,714.0	2,181.9	2,540.0	2,812.2	3,235.7	3,514.2	3,804.8
Net claims on central and local government	389.4	817.2	1,038.1	1,333.1	1,812.7	1,872.5	2,309.3	2,776.5	2,426.2	2,574.1
Net claims on public economic authorities	-16.8	-12.0	6.3	-41.5	52.2	94.2	98.4	102.9	102.9	102.9
Claims on public sector companies	40.8	42.9	41.4	63.2	89.3	118.5	134.5	152.7	163.6	175.8
Claims on private sector	453.3	497.7	534.5	629.6	712.1	771.2	893.8	1,014.9	1,134.8	1,267.3
Net other items	-133.9	-170.9	-228.0	-264.9	-288.2	-316.3	-318.1	-313.3	-313.3	-313.3
Broad money (M2)	1,096.6	1,301.7	1,515.6	1,766.5	2,094.5	2,444.5	2,948.1	3,430.4	3,808.0	4,261.6
Domestic currency component (M2D)	908.4	1,071.5	1,280.5	1,502.5	1,770.7	1,928.0	2,375.0	2,789.4	3,136.6	3,561.0
Currency outside banks	184.0	242.6	270.9	292.7	346.9	401.4	470.3	543.9	605.4	683.7
Domestic currency deposits	714.3	830.9	1,009.7	1,209.8	1,423.8	1,526.6	1,904.8	2,245.5	2,531.2	2,877.3
Foreign-currency deposits	186.0	234.2	278.1	263.0	323.8	326.5	574.1	641.0	671.4	702.8
	(Annual percent change, unless otherwise indicated)									
Broad money (M2)	8.3	18.4	17.1	16.4	16.6	16.7	20.6	16.3	11.0	12.0
Domestic currency component (M2D)	9.0	18.0	18.5	17.3	17.8	8.9	23.2	17.4	12.4	13.5
Reserve money 1/	3.1	20.4	14.8	33.3	-1.6	16.1	18.9	16.2	11.6	13.3
Contribution to Broad Money Growth	8.3	18.4	17.1	16.4	16.6	16.7	20.6	16.3	11.0	12.0
Net foreign assets	-8.5	-3.4	-2.1	-4.5	-7.9	-0.4	3.4	3.4	2.9	4.9
Net domestic assets	17.8	21.8	17.2	20.9	24.5	17.1	15.2	11.0	8.1	7.7
Credit to the private sector	7.1	8.8	7.4	16.7	14.2	8.3	15.9	13.5	11.8	11.7
Credit to government and public sector companies	30.4	36.5	26.1	28.7	22.2	16.7	12.4	8.6	6.5	6.2
Memorandum items:										
Velocity										
Velocity GDRM2D (new)	1.9	1.9	1.8	1.7	1.7	1.9	1.9	1.8	1.8	1.8
Velocity GDRM2 (new)	1.6	1.5	1.5	1.5	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
M2 (in percent of GDP)	86.1	79.3	72.2	72.7	75.4	71.2	72.2	72.6	71.2	70.2
Money multiplier (M2 / reserve money)	3.4	3.4	3.5	3.1	3.7	3.5	3.6	3.6	3.7	3.7
Money multiplier (M2 / reserve money)	4.2	4.1	4.2	3.6	4.4	4.4	4.5	4.5	4.4	4.4
M2 (in real terms)	1.0	7.9	8.2	4.5	4.1	0.1	8.6	4.7	3.0	4.7
Domestic currency deposit (in real terms)	0.1	6.0	12.3	7.6	3.3	-8.1	12.3	8.2	4.6	6.8
Claims on private sector (in real terms)	-0.2	0.0	-0.7	4.7	0.2	-7.1	4.9	4.2	3.7	4.4
Foreign-currency deposits (in percent of total deposits)	20.7	23.3	19.0	17.9	18.5	25.9	23.2	22.2	21.0	19.6

Sources: Central Bank of Egypt and BIF staff estimates and projections.

1/ Reserve money as of end 2014/15 was affected by cancellation of deposit remuneration at CBE due to unexpected announcement of national holiday on June 30, 2015.

Table 8a. Egypt: Summary of National Accounts, 2011/12-2020/21										
	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Prel.			Projections		
(Annual change, in percent)										
Real GDP at market price	3.2	2.1	2.2	4.2	3.8	4.0	4.8	5.5	5.8	6.0
Domestic demand (absorption)	5.9	1.2	4.0	4.0	4.5	2.4	4.2	4.3	5.5	5.5
Private	6.8	0.9	3.2	3.6	5.6	1.2	6.9	4.3	5.6	5.5
Public	0.0	3.7	9.4	6.8	-2.5	10.9	-12.4	4.1	4.6	5.4
Consumption	6.1	2.9	4.4	3.3	4.4	0.4	5.1	2.2	3.4	3.7
Private	6.5	2.8	4.1	2.8	5.5	1.2	5.5	2.1	3.3	3.5
Public	3.1	3.9	6.6	7.0	-3.1	-5.7	1.7	3.0	3.6	5.4
Investment	4.8	-8.4	1.7	8.6	5.0	15.0	-0.5	15.8	16.0	13.9
Gross fixed capital formation	7.1	-7.8	1.4	9.8	12.9	15.0	-0.5	15.8	16.0	13.9
Private	11.7	-9.6	-2.9	10.8	15.9	0.8	15.9	17.1	17.2	14.6
Public	-13.6	2.5	23.7	5.5	0.2	85.0	-44.5	8.7	8.6	5.2
Net exports of goods and services 1/	-2.8	0.8	-2.1	-0.2	-1.0	1.3	0.3	1.0	0.0	0.2
Exports of goods and services	-2.3	5.6	-11.9	-0.4	-5.9	8.0	8.7	10.3	8.5	9.0
Imports of goods and services	10.8	0.5	0.2	0.5	0.9	-1.3	4.0	2.2	5.8	5.5
Real GDP at factor cost	2.2	2.1	2.2	3.1	2.5	3.5	4.0	4.5	5.3	5.9
Agriculture	2.9	3.0	3.0	3.0	3.1	3.2	3.2	3.5	3.5	3.5
Construction	3.3	3.7	7.4	9.7	10.8	11.0	8.0	8.0	9.0	9.0
Industry	0.7	0.2	0.8	-0.1	-1.0	1.9	3.3	4.0	5.5	6.2
Services	2.7	3.3	2.0	4.0	3.2	4.1	4.8	5.2	5.8	6.5
General government	2.9	3.4	5.3	7.5	6.0	2.5	2.0	2.0	2.0	3.0
Suez Canal	3.9	-1.9	2.2	6.7	1.9	2.5	3.5	5.5	7.5	6.0
(Contribution to real growth, in percent 2/)										
Real GDP at market price	2.2	2.1	2.2	4.2	3.8	4.0	4.8	5.5	5.8	6.0
Domestic demand (absorption)	6.1	1.3	4.3	4.4	4.9	2.6	4.5	4.6	5.8	5.8
Private	6.1	0.8	3.0	3.4	5.3	1.1	6.4	4.1	5.2	5.1
Public	0.0	0.5	1.3	1.0	-0.4	1.5	-1.9	0.5	0.6	0.7
Consumption	5.4	2.7	4.1	3.1	4.1	0.3	4.6	2.0	3.0	3.2
Private	5.0	2.2	3.3	2.3	4.5	1.0	4.4	1.7	2.6	2.7
Public	0.4	0.4	0.8	0.8	-0.4	-0.7	0.2	0.3	0.4	0.5
Investment	0.8	-1.4	0.2	1.2	0.8	2.3	-0.1	2.5	2.8	2.6
Gross fixed capital formation	1.0	-1.2	0.2	1.8	1.8	2.3	-0.1	2.5	2.8	2.6
Private	1.4	-1.2	-0.3	1.2	1.8	0.1	2.0	2.3	2.6	2.4
Public	-0.3	0.1	0.5	0.1	0.0	2.2	-2.0	0.2	0.2	0.1
Net exports of goods and services	-2.8	0.8	-2.1	-0.2	-1.0	1.3	0.3	1.0	0.0	0.2
Exports of goods and services	-0.4	0.9	-2.0	-0.1	-0.8	1.0	1.2	1.4	1.2	1.3
Imports of goods and services	-2.4	-0.1	0.0	-0.1	-0.2	0.3	-0.8	-0.5	-1.2	-1.1
Real GDP at factor cost	2.2	2.1	2.2	3.1	2.5	3.5	4.0	4.5	5.3	5.9
Agriculture	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
Construction	0.1	0.2	0.3	0.4	0.5	0.6	0.4	0.5	0.5	0.6
Industry	0.3	0.1	0.3	0.0	-0.3	0.6	1.0	1.2	1.7	1.9
Services	1.1	1.3	0.8	1.6	1.3	1.6	1.9	2.1	2.4	2.7
General government	0.3	0.3	0.5	0.7	0.6	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3
Suez Canal	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1

Sources: Egyptian authorities; and IMF staff estimates and projections.
 1/ Contribution to growth.
 2/ Components do not sum up to total due to statistical discrepancies associated with changes of base years.

Table 8b. Egypt: Summary of National Accounts, 2011/12-2020/21
(In percent of GDP)

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					PreL			Projections		
(In percent of nominal GDP)										
GDP at market price	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
Domestic demand (absorption)	108.0	106.4	108.5	108.4	108.8	109.2	108.7	107.2	106.8	106.3
Private	94.5	92.8	94.0	94.1	95.3	94.9	96.7	95.4	95.2	94.7
Public	13.5	13.6	14.5	14.4	13.5	14.3	12.0	11.8	11.7	11.6
Consumption	95.8	92.1	94.7	94.1	94.2	93.2	93.4	90.4	88.5	86.7
Private	80.5	80.6	82.7	82.2	83.2	83.2	83.7	81.0	79.2	77.5
Public	11.3	11.5	12.0	11.8	11.0	10.0	9.6	9.4	9.2	9.2
Investment	16.2	14.3	13.8	14.4	14.5	16.1	15.3	16.7	18.4	18.6
Gross fixed capital formation	14.9	13.1	12.6	13.7	14.5	16.1	15.3	16.7	18.4	18.6
Private	12.7	11.0	10.1	11.2	12.1	11.7	12.9	14.4	15.9	17.2
Public	2.2	2.1	2.5	2.5	2.5	4.4	2.3	2.4	2.4	2.4
Net exports of goods and services	-8.0	-4.4	-4.5	-4.4	-8.8	-9.2	-8.7	-7.2	-6.8	-6.3
Exports of goods and services	16.6	17.2	14.4	13.2	10.2	13.7	14.4	14.6	14.9	15.2
Imports of goods and services	-24.6	-23.6	-23.0	-21.6	-19.0	-22.9	-23.1	-21.8	-21.7	-21.5
Net factor income	-2.3	-2.6	-2.4	-1.8	-1.3	-2.0	-1.8	-1.8	-1.8	-2.0
Net remittances inflows	6.4	6.5	6.1	5.8	4.9	6.0	6.2	6.0	5.9	5.8
Net official transfers	0.2	0.3	4.0	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Gross National Disposable Income	104.3	104.2	107.7	104.8	103.6	104.1	104.4	104.2	104.3	103.8
Investment	16.2	14.3	13.8	14.4	14.5	16.1	15.3	16.7	18.4	18.6
Private (incl. change in inventories)	14.0	12.2	11.3	11.8	12.1	11.7	12.9	14.4	15.9	17.2
Public	2.2	2.1	2.5	2.5	2.5	4.4	2.3	2.4	2.4	2.4
National savings	12.5	12.1	13.0	10.7	9.1	10.9	10.8	13.7	15.6	17.3
Private	20.5	23.0	22.9	19.2	18.1	16.3	16.9	17.3	17.2	18.4
Public	-7.9	-10.9	-9.9	-8.5	-9.0	-5.3	-6.0	-3.5	-1.6	-1.2
Savings-investment balance	-3.7	-2.2	-0.8	-3.7	-5.5	-5.2	-4.4	-3.0	-2.8	-2.4
Private	6.4	10.8	11.6	7.4	6.0	4.6	3.9	2.9	1.3	1.2
Public	-10.1	-13.0	-12.4	-11.1	-11.5	-9.7	-8.4	-5.9	-4.1	-3.6
GDP at factor cost	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
Agriculture	11.1	11.0	11.0	11.1	11.3	11.4	11.3	11.2	11.0	10.7
Construction	4.2	4.3	4.3	4.8	5.2	5.6	5.9	6.1	6.3	6.4
Industry	34.6	34.6	34.3	31.2	30.5	30.4	30.3	30.1	30.2	30.2
Services	39.3	39.3	39.0	40.2	39.7	39.2	39.4	39.8	40.1	40.4
General government	8.5	9.1	9.7	11.1	11.6	11.6	11.4	11.1	10.8	10.5
Suez Canal	1.8	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7

Sources: Egyptian authorities; and IMF staff estimates and projections.

Table 9. Egypt: Medium-Term Macroeconomic Framework, 2011/12-2020/21
(In percent of GDP, unless otherwise indicated)

	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Real.		Projections			
Growth and prices										
Real GDP (annual change, in percent)	2.2	2.1	2.2	4.2	3.8	4.0	4.8	5.5	5.8	6.0
CPI inflation (end-of-period, in percent)	7.3	9.8	8.2	11.4	14.0	16.6	11.1	9.0	7.8	7.0
CPI inflation (average, in percent)	8.6	6.9	10.1	11.0	10.2	18.2	11.3	9.6	7.0	7.1
Unemployment rate (period average, in percent)	12.4	13.0	13.4	12.9	12.7	12.3	11.3	10.0	8.4	6.7
Savings-investment balance										
Investment	-3.7	-2.2	-0.8	-3.7	-5.5	-5.2	-4.4	-3.0	-2.8	-2.4
Domestic savings	16.2	14.9	13.8	14.4	14.5	14.1	15.3	16.7	18.4	18.6
Public finances										
General government										
Revenue and grants	23.1	21.9	21.7	21.9	20.3	23.3	21.5	21.7	21.3	21.4
Expenditure and loans	31.1	35.8	36.7	35.5	32.4	31.3	29.9	27.7	25.9	25.5
Overall balance	-10.0	-13.4	-12.9	-11.5	-12.0	-9.0	-8.5	-6.1	-4.6	-4.1
Overall balance, excl. grants	-10.6	-13.7	-16.5	-12.6	-12.2	-10.1	-8.5	-6.1	-4.7	-4.1
Primary balance	-4.4	-4.1	-5.3	-4.2	-3.9	-1.4	0.5	1.8	1.4	1.6
Gross debt	74.6	84.8	86.3	89.0	94.6	93.8	89.2	85.8	82.6	78.3
Domestic	68.2	76.5	78.4	81.5	77.5	72.6	69.3	67.3	65.3	62.6
External	12.5	16.4	15.7	15.0	17.1	21.2	19.8	18.6	17.3	15.7
Budget sector										
Revenue and grants	18.1	19.0	20.8	18.1	17.6	20.7	18.8	18.2	18.1	18.3
Tax revenue	12.5	13.6	12.4	12.6	12.2	13.8	14.3	14.7	14.8	15.0
Non-tax revenue	5.2	5.1	4.8	5.5	5.2	6.8	4.5	4.5	4.3	4.2
Grants	0.6	0.3	3.6	1.1	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
Expenditure and NARA	28.4	32.0	31.9	30.6	29.7	30.7	27.2	25.1	23.4	23.2
Of which: Current	26.3	29.8	30.3	27.6	26.7	26.0	24.8	22.6	20.4	20.3
Capital	2.2	2.1	1.5	2.9	2.9	4.4	2.3	2.4	2.4	2.4
Overall budget balance	-10.1	-13.0	-13.1	-11.5	-12.1	-10.0	-8.3	-6.9	-4.3	-3.9
Overall budget balance, excl. grants	-10.7	-13.3	-16.7	-12.5	-12.3	-10.1	-8.4	-5.9	-4.3	-4.0
Primary budget balance	-3.8	-5.0	-4.9	-3.8	-3.4	-0.8	1.1	2.1	2.1	2.1
Balance of payments and external debt										
Current account	-3.7	-2.2	-0.8	-3.7	-5.5	-5.2	-4.4	-3.0	-2.8	-2.4
Trade balance	-11.3	-10.8	-13.2	-11.7	-11.0	-12.5	-12.6	-11.6	-11.4	-11.0
Oil trade balance	-0.2	0.3	-0.3	-1.1	-1.1	-1.6	-1.6	-1.1	-1.1	-1.2
Non-oil trade balance	-11.1	-11.1	-12.9	-10.6	-10.0	-10.9	-11.0	-10.4	-10.3	-9.8
Capital and financial account (incl. errors and omissions)	-3.7	1.1	0.9	5.5	4.6	1.7	4.2	2.1	3.1	3.6
Reserve gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.6	3.1	2.8	0.0	0.0
Official reserves (in billions of US\$)	15.2	14.5	16.3	18.5	17.1	23.0	29.0	33.0	33.4	37.6
36-months of next year's imports of goods and services	2.7	2.5	2.7	3.8	3.1	3.7	4.7	5.0	4.7	6.9
External debt (in percent of GDP)	12.5	15.1	15.3	14.3	14.0	21.9	26.9	28.2	27.1	25.9

Sources: Egyptian authorities, and IMF staff estimates and projections.

Table 10. Egypt: Financial Soundness Indicators of the Banking System

(End-June, unless otherwise indicated)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
<i>Capital adequacy</i>							
Regulatory capital to RWA	15.1	16.3	15.9	14.9	13.7	13.9	13.2 Sept
Net worth assets	5.5	6.2	6.2	7.2	7.1	6.7	6.8
<i>Asset quality</i>							
NPLs to total loans	13.4	13.6	10.9	9.8	9.3	8.5	7.2 Sept
Loan provisions to non-performing loans	100.4	92.5	94.6	97.1	99.8	98.9	99.0 Sept
<i>Profitability</i>							
Return on assets	0.8	1.0	1.0	1.0	1.0	1.3	1.3 Sept
Return on average equity	13	14.3	14.3	13.9	14.5	18.9	18.9 Sept

Source: Central Bank of Egypt.

Table 11. Egypt: Capacity to Repay the Fund, 2013/14–2020/21^{1/2/}

	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
					Projections			
Fund repayments and charges								
Millions of SDRs	0.0	0.0	0.1	26.3	65.0	144.6	193.5	317.0
Repurchases	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	164.2
Charges and fees	0.0	0.0	0.1	26.3	65.0	144.6	193.5	192.8
Millions of US\$	0.0	0.0	0.1	36.8	90.7	201.8	270.1	498.3
Percent of exports of goods and nonfactor services	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.4	0.5	0.8
Percent of total debt service ^{3/}	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2	0.3
Percent of quota	0.0	0.0	0.0	1.3	3.2	7.1	9.5	17.5
Percent of gross international reserves	0.0	0.0	0.0	0.2	0.3	0.6	0.8	1.3
Fund credit outstanding								
Millions of SDRs	0	0	0	2,866	5,731	8,597	8,597	8,432
Millions of US\$	0	0	0	4,000	8,000	12,000	12,000	11,771
Percent of exports of goods and nonfactor services	0.0	0.0	0.0	10.1	18.1	24.3	22.0	19.6
Percent of quota	0.0	0.0	0.0	140.7	281.3	422.0	422.0	413.9
Percent of gross international reserves	0.0	0.0	0.0	18.2	27.6	36.4	35.9	31.3
Memorandum Items:								
Exports of goods and nonfactor services (in millions of US\$)	43,556	43,870	34,784	39,482	44,279	49,471	54,452	60,161
Debt service (in millions of US\$)	141,972	176,897	153,028	125,532	146,090	161,009	173,302	180,502
Quota (in millions of SDRs, end of period) ^{4/}	943.7	943.7	2,037.1	2,037.1	2,037.1	2,037.1	2,037.1	2,037.1
Quota (in millions of US\$ at eop exchange rate)	613.9	673.8	1,447.1	1,459.3	1,459.3	1,459.3	1,459.3	1,459.3
Gross international reserves (in millions of US\$)	16,289	19,549	17,097	22,000	29,000	33,000	33,435	37,588

Source: IMF staff calculations.

^{1/} Fiscal year starts on July 1 and ends on June 30.
^{2/} Assumes repurchases are made on obligations schedule.
^{3/} Debt service includes interest on the entire debt stock and amortization of medium- and long-term debt.
^{4/} Quota changed from 943.7 to 2037.1 millions SDRs effective as of February 2016.

Table 12. Egypt: External Financing Requirement and Sources, 2014/15–2020/21

(In billions of US\$, unless otherwise indicated)

	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21
		PreI.	Projections				
Gross financing requirements	17.0	24.0	21.8	18.1	14.7	15.5	13.4
Current account deficit	12.2	18.7	14.9	13.6	10.1	10.0	9.3
Of which: Net interest payments	0.4	0.4	1.0	1.1	1.1	0.6	0.5
Maturing short-term debt	2.6	2.7	2.3	2.4	2.6	2.8	3.1
Private sector	2.6	2.7	2.3	2.4	2.6	2.8	3.1
Public sector	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Amortization of medium and long-term debt	2.3	2.7	4.5	2.1	1.9	2.6	3.0
Private sector	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Public sector	2.3	2.6	2.4	1.9	1.7	2.4	2.8
MLT to external private creditors	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
By domestic private sector	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
By domestic public sector	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
MLT to external official creditors	2.3	2.6	2.4	1.9	1.7	2.4	2.8
IMF	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
To other official creditors	2.3	2.6	2.4	1.9	1.7	2.4	2.8
By domestic private sector	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
By domestic public sector	2.3	2.6	2.4	1.9	1.7	2.4	2.8
Sources of financing	17.0	27.8	5.6	9.2	6.4	16.2	16.0
Foreign direct investment (net)	6.1	6.7	9.4	10.4	11.5	11.9	12.9
Roll-over of short-term debt	2.7	2.3	2.4	2.6	2.8	3.1	3.1
Private sector	2.7	2.3	2.4	2.6	2.8	3.1	3.1
Bank	1.7	1.4	1.5	1.7	1.8	2.0	2.0
Nonbank	1.0	1.1	1.2	1.3	1.4	1.5	1.5
Public sector	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Medium- and long-term borrowing	1.5	3.0	7.3	9.4	6.1	6.2	6.4
Private sector	0.2	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Public sector	1.3	2.1	7.3	9.4	6.1	6.2	6.4
From private creditors	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
From official creditors	1.3	2.1	7.3	9.4	6.1	6.2	6.4
Borrowing from IMF (gross)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Borrowing from other official creditors	1.3	2.1	7.3	9.4	6.1	6.2	6.4
Other net capital flows	12.3	13.4	-7.3	-5.0	-8.9	-4.6	-2.2
Of which: portfolio investment	-0.6	-1.1	0.0	2.0	3.0	1.1	3.0
Change in reserves (- increase) †	-3.3	2.5	-4.8	-7.0	-4.0	-6.4	-4.2
Change in errors (- indicates decrease)	-2.4	0.0	-1.2	-1.2	-1.1	0.0	0.0
Net financing gap	0.0	0.0	16.0	8.9	8.2	0.0	0.0
Gross financing gap	0.0	0.0	16.3	9.4	8.9	0.0	0.0
Projective financing							
Net use of fund resources	0.0	0.0	4.0	4.0	4.0	0.0	0.0
Other IFIs	0.0	0.0	5.7	-1.2	0.0	0.0	0.0
World Bank	0.0	0.0	2.0	1.0	0.0	0.0	0.0
African Development Bank	0.0	0.0	0.5	0.5	0.0	0.0	0.0
African Export Import Bank	0.0	0.0	3.2	-2.7	0.0	0.0	0.0
China	0.0	0.0	2.7	0.0	0.0	0.0	0.0
France	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
Germany	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0
Japan	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
United Arab Emirates	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0
United Kingdom	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
Eurobond issuance	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0
International bank financing	0.0	0.0	1.4	-1.4	0.0	0.0	0.0
Residual financing gap	0.0	0.0	0.0	7.9	4.9	0.0	0.0
Potential sources of financing	0.0	0.0	0.0	5.4	4.9	0.0	0.0
Rollover of African Export Import Bank debt	0.0	0.0	0.0	3.2	0.0	0.0	0.0
Rollover of GCC deposits	0.0	0.0	0.0	2.2	4.9	0.0	0.0
Memorandum items:							
Gross international reserves (GIR)	18.5	17.1	22.0	29.0	33.0	33.4	37.6
External debt	47.2	47.6	66.0	82.3	94.9	96.7	102.4

Source: Central Bank of Egypt and IMF staff estimates and projections.

Date	Amount		Percent of Quota	Condition
	Millions of SDR	Millions of US Dollars		
November 11, 2016	1,970.05	2,750	96.7	Board approval of the EFF
March 15, 2017	895.48	1,250	44.0	First review and end-December 2016 performance criteria
November 11, 2017	1,432.76	2,000	70.3	Second review and end-June 2017 performance criteria
March 15, 2018	1,432.76	2,000	70.3	Third review and end-December 2017 performance criteria
November 11, 2018	1,432.76	2,000	70.3	Fourth review and end-June 2018 performance criteria
March 15, 2019	1,432.76	2,000	70.3	Fifth review and end-December 2018 performance criteria
Total	8,596.57	12,000	422.0	
Memorandum items:				
Quota (SDR, million)	2037.1			
USD/SDR exchange rate	1.3959			
Source: IMF staff calculations.				

الملحق الأول خطاب النوايا

٧ نوفمبر ٢٠١٦

السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

عزيزتي السيدة لاغارد،

تجتاز مصر حالياً مرحلة تحول تاريخية. وقد حققت تقدماً مطرداً في العملية السياسية، مع اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٤ وانتخاب برلمان جديد في ديسمبر ٢٠١٥. غير أن فترة التحول السياسى الطويلة بعد ثورة ٢٠١١، والتي زاد من صعوبتها احتدام القضايا الأمنية فى المنطقة، أثرت على الثقة والاستثمار ووضعت ميزان المدفوعات فى مواجهة تحديات جسيمة. وقد زادت مواطن الضعف على المدى القصير، وإن كانت آفاق الاقتصاد مواتية على المدين المتوسط والطويل بفضل موقع مصر الاستراتيجى وإمكاناتها السياحية الكبيرة وإحتياطياتها من الغاز الطبيعى ووفرة فرص الاستثمار فيها وقوتها العاملة الشابة والمتزايدة. وإزاء الصدمات المتعددة واستمرار عدم اليقين لفترة طويلة، شهدت مصر خروجاً للتدفقات الرأسمالية بينما تراجع الاستثمارات والنشاط السياحى. وأصبح الموقف أكثر تعقيداً بسبب صعوبة البيئة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار السلع الأولية. ونتيجة لذلك، ظل النمو وخلق فرص العمل دون المستوى الممكن، وخضعت موازنة الحكومة لضغوط كبيرة، وتراجعت الصادرات، وارتفع التضخم، وبدأ نقص العملة الأجنبية فى الظهور.

ولمعالجة تحديات السياسة التى تواجه الاقتصاد المصرى، وضعنا برنامجاً اقتصادياً كلياً شاملاً على النحو الموضح فى المذكرة المرفقة عن السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) وقد أعلنت الحكومة معظم الركائز والإجراءات التى يتضمنها برنامجنا الوطنى، كما عرضت على البرلمان وحظيت بموافقة قبل بدء مناقشاتنا مع الصندوق. ودعماً لجهودنا

فى هذا الصدد، نطلب عقد اتفاق ممدد يغطى ثلاث سنوات للحصول على ما يعادل ٨,٥٩٦٥٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤٢٢٪ من حصة العضوية أو حوالى ١٢ مليار دولار أمريكى) من خلال "تسهيل الصندوق الممدد". وقد تعهد شركاؤنا الدوليون بتقديم موارد إضافية كافية للمساعدة فى ضمان التمويل الكامل للبرنامج المقترح .

ويتألف برنامجنا من إجراءات مركزة فى البداية نقوم فيها بتعديل السياسات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى والحفاظ عليه، وتشجيع النمو الاحتوائى وخلق فرص العمل، ودعم تنمية القطاع الخاص، وحماية الشرائح محدودة الدخل. ويسعى البرنامج إلى تعزيز ثقة الأسواق بتقليص اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية، ومعالجة المعوقات الهيكلية أمام النمو، وتشجيع التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدنا نظام سعر الصرف المرن ليكون عاملاً واقياً من الصدمات الخارجية يكفل التوازن السوقي بين العرض والطلب. ولدعم الانتقال السلس إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف على مدار الشهور القادمة، نطلب الموافقة مؤقتاً على الاحتفاظ بأسعار الصرف المتعددة التى رصدها الصندوق. وستركز سياسة المالية العامة على تضيق عجز الموازنة لإرساء الدين العام على مسار تنازلى واضح فى المدى المتوسط، مع إفساح حيز للإنفاق على الاحتياجات ذات الأولوية مثل البنية التحتية العامة، وخفض معدلات الفقر، والاهتمام بالرعاية الصحية، والتعليم، والتحويلات الاجتماعية. وستسعى السياسة النقدية إلى السيطرة على التضخم وتخفيضه تدريجياً، ودعم النمو الائتمانى، والحفاظ على سوق منظمة للنقد الأجنبى، وزيادة الاحتياطات الدولية. وستركز سياسات القطاع المالى على حماية قوة واستقرار الجهاز المصرفى، كما تستهدف الإصلاحات الهيكلية إلى تحسين مناخ الأعمال، ودعم قطاع التصدير، وعميق أسواق العمل، وتبسيط القواعد التنظيمية وتشجيع المنافسة بطرق مختلفة منها توسيع قاعدة الملكية لبعض المؤسسات العامة من خلال طروحات عامة أولية. وسيتم تعزيز إدارة المالية العامة وزيادة الشفافية لتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز المساءلة فى صنع السياسات .

وتمشياً مع سياسة الصندوق، من المتوقع إجراء تقييم لكافة الضمانات الوقائية (contingent liabilities) واستكمالها قبل موعد المراجعة الأولى للبرنامج. وسيتم الاحتفاظ بموارد الصندوق التى ستستخدم لدعم الموازنة العامة فى حسابات حكومية لدى البنك المركزى المصرى. وسيوقع البنك المركزى ووزارة المالية مذكرة تفاهم توضح المسئوليات المتعلقة بهذا الاتفاق .

ونحن نرى أن السياسات الموضحة فى مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة هى سياسات ملائمة لتحقيق أهداف برنامجنا على المدى المتوسط. وسوف نراقب التطورات الاقتصادية وأداء الاقتصاد ونظّل على استعداد لاتخاذ أى إجراءات إضافية قد تصبح ضرورية لتحقيق أهداف برنامجنا. وطبقاً لسياسات الصندوق، سنتشاور معه بشأن اعتماد هذه الإجراءات وقبل إدخال تعديلات على السياسات التى تتضمنها مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية. وسنوافى الصندوق بالبيانات الحديثة والدقيقة اللازمة لمتابعة البرنامج. وتتم مراجعات البرنامج على أساس نصف سنوى، ومن المتوقع استكمال المراجعة الأولى فى 15 مارس 2017 أو بعد هذا التاريخ، بينما تُستكمل المراجعة الثانية فى 11 نوفمبر 2017 أو بعد هذا التاريخ، وفى هذا السياق، نوافق على نشر هذا الخطاب، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية بما فيها الجدولان ١ و ٢، ومذكرة التفاهم الفنية وتقرير خبراء الصندوق ذى الصلة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمره الجارحى

وزير المالية

جمهورية مصر العربية

طارق عامر

محافظ البنك المركزى المصرى

جمهورية مصر العربية

ملحق (١)

مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية

ألف - مقدمة :

1 - تواجه مصر تحديات اقتصادية ومالية كبيرة. فمع عدم الاستقرار السياسى الذى شهدته الفترة 2011-2014 وزيادة الشواغل الأمنية على مستوى المنطقة، وقع تأثير كبير على الاقتصاد المصرى وتفاقت مشكلة النمو غير الكافى والبطالة المرتفعة طويلة الأمد. وتسببت أجواء عدم اليقين فى إضعاف ثقة الأعمال، وتخفيض التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى البلاد، وزيادة المخاطر، وحدوث تباطؤ كبير فى القطاعات الاقتصادية الأساسية. ولا تزال البطالة مرتفعة حتى الآن، كما أن النمو غير المتوازن الذى يتراوح بين المنخفض والمتوسط لا يزال غير كافٍ لاستيعاب القوى العاملة سريعة النمو .

2 - ويدعو الموقف الاقتصادى الحالى إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى وإزالة التشوهات القائمة. وقد أوضحت السنوات الخمس الماضية أن نظام سعر الصرف، وقيود العملة الأجنبية، وعجز الموازنة المرتفع، والأسعار الموجهة، وخاصة فى قطاع الطاقة، تشكل قيوداً على تنافسية الاقتصاد المصرى. ومع مناخ الأعمال المحفوف بالتحديات، والمالية العامة الضعيفة، والمعوقات الهيكلية، تزداد القيود على النمو الممكن ويتقلص حيز المناورة من خلال السياسات. ولمعالجة التحديات المتعددة التى تواجه بلدنا، بدأنا إعداد برنامج شامل ومتوازن لتعديل السياسات وإجراء إصلاحات هيكلية وتدابير التمويل. ونعتمد الاستفادة الكاملة من مواردنا المحلية ومن الدعم الدولى لتحويل مصر إلى اقتصاد ديناميكى منتج وسريع النمو. وسيكون من الضرورى تحقيق نمو احتوائى واسع النطاق وخلق فرص عمل جديدة بما يدر الدخل ويعزز الرخاء لكل المصريين .

باء - آخر التطورات الاقتصادية :

3 - عقب التطورات المواتية فى 2014/2015 تباطأت وتيرة النمو الاقتصادى فى 2015/2016 وارتفع معدل التضخم. فقد تراجع قدوم السائحين بنحو 63.9% بين شهر أكتوبر 2015 ويونيو 2016، ثم تحسنت هذه النسبة لتسجل 41.8% فى يوليو 2016.

وضعف قطاع الصناعة التحويلية بسبب نقص العملة الأجنبية وكذلك، ولكن بدرجة أقل، بسبب انقطاع الكهرباء بضع مرات. ورغم استمرار قوة قطاع البناء والقطاع العام وتجارة التجزئة وبعض الخدمات، تشير التقديرات إلى أن النمو الحقيقى الكلى للسنة المالية سيظل دون المستوى الممكن، وهو ما يرجع فى الأساس إلى انكماش القطاع السياحى بنسبة تقدر بنحو 25%. وبينما بلغ متوسط التضخم على مؤشر أسعار المستهلكين 10.1% فى 2016/2015 فى مقابل 11% منذ عام، ارتفع التضخم على هذا المؤشر فى نهاية الفترة إلى 14.1% فى سبتمبر 2016 كما زاد التضخم الأساسى (باستثناء بعض المواد الغذائية والأسعار الموجهة) من 8% فى 2015/2014 إلى 13.9% فى سبتمبر 2016. وكانت أسعار المواد الغذائية هى المصدر الرئيسى للضغوط التضخمية، ولكن اختناقات العرض وقوة الاستهلاك المحلى وانتقال أثر انخفاض سعر الصرف والتعديلات فى بعض الأسعار الموجهة، كلها ساهم بدور فى هذا الخصوص.

4 - كذلك ضعُف المركز الخارجى فى 2016/2015 فقد ارتفع عجز الحساب الجارى إلى 5.5% من إجمالى الناتج المحلى فى مقابل 3.7% فى 2015/2014. وبالرغم من هبوط واردات السلع والخدمات بنسبة 2.5% من إجمالى الناتج المحلى، معظمها بسبب نقص العملة الأجنبية وضعف النمو بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط والسلع الأولية، فقد ساء ميزان السلع والخدمات مع انكماش الصادرات بنسبة 3.1% من إجمالى الناتج المحلى، أى أكثر من انخفاض الواردات. وانخفضت عائدات السياحة بنحو 3.6 مليار دولار أمريكى أو 1.1% من إجمالى الناتج المحلى. وفى نفس الوقت، تراجعت المنح الرسمية والتحويلات الخاصة من العاملين فى الخارج، وهو ما يرجع جزئياً إلى البيئة العالمية غير المواتية وانخفاض دخول المصريين المهاجرين فى دول الخليج بسبب انخفاض أسعار النفط. وقلت الاحتياطات الدولية الإجمالية بنحو 2.5 مليار دولار أمريكى، من 3.6 شهراً من الواردات المرتقبة فى 2015/2014 إلى 3.1 شهراً فى 2016/2015.

5 - وزاد عجز المالية العامة الكلى فى قطاع الموازنة من 11.5% من إجمالى الناتج المحلى فى 2015/2014 إلى 12.1% فى 2016/2015، وهو أكبر بكثير من العجز المقدر فى الموازنة والبالغ 8.9% من إجمالى الناتج المحلى. فقد انخفضت الإيرادات عن المستوى المتوقع بسبب فترات التأخير فى تنفيذ بعض الإصلاحات الأساسية المخططة، بما فيها ضريبة القيمة المضافة، وتأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية، وتوحيد أسعار ضريبة الدخل، وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية. وزاد الدين الإجمالى للحكومة العامة إلى ما يقدر بنسبة 94.6% من إجمالى الناتج المحلى .

6 - وقد اتخذنا عدداً من الخطوات نحو تحرير نظام سعر الصرف حسبما تقتضى الضرورة لمعالجة الاختناقات فى سوق النقد الأجنبى. وفى 3 نوفمبر الماضى، اعتمدنا نظاماً لسعر الصرف المرن ليكون واقياً من الصدمات الخارجية يكفل التوازن السوقى بين العرض والطلب (إجراء مُسبق). وسُمح للبنوك ببيع وشراء العملات الأجنبية بالأسعار التى تحددها وتم إلغاء قوائم الواردات ذات الأولوية. وحرص البنك المركزى على إعلام السوق بأنه لن يشارك فى جلسات التداول إلا بصورة متقطعة لضمان الحد من تحركات سعر الصرف غير المنظمة. واقترن تغيير نظام الصرف بتشديد كبير للسياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 300 نقطة أساس وامتصاص فائض سيولة قدرة 38.8 مليار جنيه مصرى لدى الجهاز المصرفى من خلال مزادات الودائع المستحدثة مؤخراً بأجال استحقاق 118 يوماً. وكانت هذه خطوة مهمة للحد من تجاوز سعر الصرف التوازنى وتجنب التعديل غير المنظم فى سوق النقد الأجنبى .

جيم - البرنامج الاقتصادى :

7 - وقد وضعنا برنامجاً شاملاً للإصلاح سيكون من شأنه معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الحالية والمشكلات عميقة الجذور التى تعطل مسيرة الاقتصاد المصرى. وأهم أهداف البرنامج هى استعادة الاستقرار الاقتصادى الكلى، وإرساء أوضاع أكثر قابلية للاستمرار على مستوى المالية العامة والحسابات الخارجية، ووضع أساس راسخ

للمنمو الاحتوائى القوى، وخلق فرص العمل. ونحن نعمل حالياً على تطبيق إجراءات قوية ومركزة فى البداية لتعديل سياسة المالية العامة والسياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادى ووضع الدين العام على مسار تنازلى واضح. وقد أطلقنا أيضاً مجموعة من الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق لدعم تنمية القطاع الخاص، وتقوية القطاع المالى، وتشجيع الصادرات، وتحسين الحوكمة ومناخ الأعمال. ونعتمد أن جهودنا ستساعد على استعادة الثقة، وجذب الاستثمارات، وستظل حافزاً للأطراف الدولية على تقديم الدعم المالى الضرورى لتأمين التمويل الكافى للبرنامج .

سياسات النقد والصراف :

8 - ستسعى السياسة النقدية إلى السيطرة على التضخم وتخفيضه تدريجياً حتى يصل إلى رقم أحادى على المدى المتوسط. وسيؤدى هذا إلى دعم الدخول الحقيقية وتعزيز التنافسية الخارجية. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم فى الفترة 2017/2016، وهو ما يرجع فى الأساس إلى عوامل تتعلق بالعرض مثل التعديل الأخير فى سعر الجنيه المصرى، واستحداث ضريبة القيمة المضافة، وزيادة أسعار الطاقة. وبينما سيتم التكيف مع جولة الآثار المباشرة على التضخم، فسوف يتم توجيه الموقف النقدى نحو احتواء جولة الآثار اللاحقة ومنع الضغوط على الطلب. فقد بادرننا مسبقاً بتشديد الموقف النقدى قبل الانتقال إلى نظام سعر الصرف المرن، وتعقيم أثر السيولة الزائدة. وعلى وجه التحديد، رفع البنك المركزى سعر الفائدة الأساسى واستحدثت مزايدات للودائع بأجال استحقاق أطول للحفاظ على فائض الاحتياطيات لدى البنوك. ومع بدء اعتدال التضخم، يتوخى البنك المركزى تيسير الموقف النقدى على نحو مدروس لكى يسمح بتخفيض أسعار الفائدة واستئناف نمو الائتمان. أما إذا استمرت زيادة ضغوط الطلب، فسيكون البنك المركزى مستعداً لتأخير هذا المسار التيسيرى أو حتى تشديد السياسة النقدية حسب الحاجة .

9 - وسيكون الاستهداف النقدى هو الركيزة التى يقوم عليها إطار السياسة النقدية خلال فترة البرنامج. فسوف يعتبر الاحتياطى النقدى هدفاً إرشادياً يعكس توقعاتنا لسيولة السوق بما يتوافق مع المسار المختار للتضخم. وسنعزز إدارتنا للسيولة وإطارنا

المستخدم للتنبؤ حتى يشمل كل قطاعات سوق المال، وسوق السندات الحكومية، وسوق الصرف الأجنبى. وسنعزيز التعاون بين البنك المركزى ووزارة المالية لإدراج تدفقات القطاع العام ضمن البرنامج النقدى، وتنمية القدرات اللازمة للقيام بأعمال التحليل والتنبؤ بالأنماط عالية التواتر لإيرادات المالية العامة والمصروفات واحتياجات التمويل الخارجى والمحلى، وستعتمد العمليات النقدية بالدرجة الأولى على أدوات السياسة غير المباشرة بالبناء فى الأساس على مزادات الودائع القائمة والتسهيلات الدائمة، مما سيساعد البنك المركزى على تحقيق أهدافه النقدية وإعادة توزيع السيولة بين البنوك. غير أن البنك قد يلجأ أيضاً إلى تغيير الاحتياطيات الإلزامية حسب الحاجة كلما أرتوى أن السيولة الفائضة أو الناقصة سمة هيكلية. وللحد من ضخ السيولة عن طريق الائتمان المباشر للحكومة، وستقوم فى موعد غايته 31 ديسمبر 2016 بتخفيض الرصيد الحالى من مسحوبات الحكومة على المكشوف من البنك المركزى عن طريق تحويل 250 مليار جنيه مصرى إلى سندات حكومية (معيار هيكلى) والقيام بعد ذلك بتحديد مبلغ 75 مليار جنيه مصرى كحد أقصى للسحب على المكشوف فى 2016/2017. وسيتم تحديد أى حيازات إضافية من السندات الحكومية لدى البنك المركزى استناداً إلى اعتبارات السياسة النقدية أو لتزويد البنك المركزى برأس المال إذا ظهرت الحاجة لذلك. ولن يُستخدم الإقراض المباشر قصير الأجل إلى الحكومة إلا فى حالات استثنائية لإتاحة تمويل مكمل لما تقدمه المصادر الأخرى مع الالتزام التام بحدود السحب على المكشوف .

10 - ونحن ملتزمون بالحفاظ على نظام سعر الصرف المرن، مع استهداف إعادة بناء الاحتياطيات الرسمية. وإذ انتهينا من عملية تعديل سعر الصرف، سيقوم النظام الجديد بدور حيوى فى الحفاظ على التنافسية وبشكل أداة مهمة للوقاية من الصدمات الخارجية. وسيكون هدفنا لإجمالى الاحتياطيات الدولية هو تكوين حوالى 4,9 مليار دولار أمريكى بين يونيو 2016 ويونيو 2017، و7 مليارات دولار أمريكى فى 2017/2018 و4 مليارات دولار إضافية فى 2018/2019 للوصول إلى 136% من مقياس كفاية الاحتياطيات الذى حدده الصندوق لنظم أسعار الصرف المرنة. وسيواصل البنك المركزى تزويد الحكومة بالعملية

الأجنبية بأسعار السوق لخدمة الدين الخارجى وكذلك لتيسير المدفوعات الحكومية مؤقتاً للحصول على الواردات الضرورية. وبدعم من السياسات المترابطة وتجدد الثقة فى مصر، نتوقع أن يزداد دخول التدفقات الرأسمالية الخاصة، مما سيتيح للبنك المركزى استعواض احتياطياته. وسيظل البنك المركزى مستعداً أيضاً لإجراء مبيعات بين الحين والآخر إذا شكلت التدفقات الكبيرة قصيرة الأجل خطراً على استقرار السوق. وستتم هذه التدخلات على أساس من الشفافية وسيتم الإفصاح للسوق بوضوح عن الأهداف المتوخاة منها. وفيما عدا ذلك سيتحدد سعر الصرف تبعاً لقوى السوق فى سياق التداول المفتوح والشفاف، وهو ما وضعنا بالفعل البنية التحتية الملائمة له. وإذا حدثت زيادة مفردة فى مبيعات العملات الأجنبية فى المزادات أو آلية سوق ما بين البنوك، سنقوم بتشديد السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة الأساسية أو زيادة حجم مزادات الودائع، أو رفع متطلبات الاحتياطى الإلزامى (معياري هيكلية). وستشاور مع الصندوق حول استجابة السياسة الملائمة إذا حدثت زيادة مفردة فى مبيعات العملات الأجنبية (بما فى ذلك المبيعات المباشرة إلى الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة).

11 - وسيقوم البنك المركزى بتعزيز ممارساته المتعلقة بإدارة الاحتياطيات تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية. فمن المقرر أن نضع إرشادات استثمارية جديدة لإدارة الاحتياطيات تقضى بالآلة بوجه البنك المركزى احتياطياته إلا للبنوك الأجنبية حسنة السمعة والأدوات المالية عالية الجودة. وستقتصر الاحتياطيات التى تخصص للبنوك الواقع مقرها الرئيسى فى مصر ولها فروع فى الخارج على 5.6 مليار دولار أمريكى. وسيتم أيضاً إصدار إرشادات حول توزيع العملات وحدود التعرض لمخاطر الائتمان. وستشمل الإرشادات :

- (أ) أهدافاً واضحة لإدارة الاحتياطيات .
- (ب) إطاراً للمساءلة والشفافية بشأن أنشطة إدارة الاحتياطيات ونتائجها .
- (ج) هياكل سليمة للمؤسسات والحكومة .
- (د) إطاراً متحفظاً لإدارة المخاطر. وسيوافق مجلس إدارة البنك المركزى على إرشادات الاستثمار فى موعد أقصاه 31 ديسمبر 2016 (معياري هيكلية) .

12 - ولزيادة فعالية سياسات النقد والصراف، عزز البنك المركزى إستراتيجيته المتعلقة بالإفصاح. فنحن نؤمن أن الإفصاح الشفاف والمتواتر عن أهداف السياسة النقدية وأسباب قراراتها وتقييم البنك المركزى للتطورات الاقتصادية من شأنه المساعدة فى توجيه توقعات السوق صوب الوجهة الصحيحة والحد من المفاجآت ، مما يؤدى بدوره إلى تحسين التصورات السائدة بشأن الاستقرار والمساهمة فى دعم مصداقية السياسة. واعتباراً من مارس 2017، سينشر البنك المركزى تقارير منتظمة عن الاستقرار المالى كما سيبدأ فى نشر تقارير ربع سنوية عن السياسة النقدية و/أو التضخم تتناول التطورات النقدية ومستجدات سعر الصرف وسعر الفائدة وأسباب التضخم والإجراءات المتخذة للسيطرة عليه، وتطرح رؤية البنك المركزى للأفاق المتوقعة والمخاطر التى تتعرض لها هذه التوقعات ووجهة السياسة النقدية (معياري هيكلي). وعند شراء أو بيع النقد الأجنبي فى السوق، سيحرص البنك المركزى على الإفصاح الواضح أيضاً عن أسباب ما قام به من تدخلات .

13 - وسيعمل البنك المركزى على الإلغاء التدريجى لممارسة تعدد أسعار الصرف (MCP) التى رصدها الصندوق. وتنشأ هذه الممارسة من النظام الذى أنشأه البنك المركزى للمزادات ذات الأسعار المتعددة والذى يجيز اختلاف أسعار الصرف للمعاملات الفورية فى أى مزاد بنسبة تتجاوز 2%. ونحن نطلب الموافقة مؤقتاً على الاحتفاظ بهذا الإجراء. وقد قام البنك المركزى فى مطلع هذا العام بإلغاء معظم الحدود المفروضة على الودائع بالعملات الأجنبية مع الاحتفاظ بالقيود المفروض على الأفراد المقيمين بألا تتجاوز تحويلاتهم إلى الخارج 100 ألف دولار سنوياً إذا كانت غير مرتبطة بمعاملة تجارية. أما تحويلات الشركات المقيمة فى سياق المعاملات الجارية القائمة على حسن النية، وتحويلات غير المقيمين، فهى لا تخضع لقيود وشريطة استمرار الاستقرار فى سوق الصرف الأجنبى وتراكم الاحتياطيات الدولية الصافية وعدم خضوع سوق الصرف الأجنبى لضغوط، سنقوم بإلغاء الحد الأقصى للودائع النقدية البالغ 50 ألف دولار أمريكى للسلع غير ذات الأولوية وكذلك القيد المفروض على الأفراد المقيمين بألا تتجاوز تحويلاتهم إلى الخارج 100 ألف دولار أمريكى إذا كانت غير مرتبطة بمعاملة تجارية. ونحن نرحب بتقييم نظام الصرف المعدل مع حلول موعد المراجعة الأولى للبرنامج، وسنعمل بالتعاون الوثيق مع خبراء الصندوق لإلغاء القيود المتبقية .

سياسة المالية العامة :

14 - تركز سياسة المالية العامة على هدف إرساء الدين العام على مسار تنازلي واضح وصولاً إلى مستويات مستدامة يمكن تحملها، ولتحقيق هدف النمو الاقتصادي القوى والاحتوائى والسيطرة على الضغوط التضخمية، نقوم بتنفيذ إصلاحات فى المالية العامة بغية تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمويل برامجنا الاجتماعية بصورة أكثر قابلية للاستمرار والمساهمة فى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. ويعتبر الضبط الطموح لأوضاع المالية العامة أمراً ضرورياً ومن المخطط أن يساهم فى خفض تكاليف خدمة الدين وتحرير الموارد للإنفاق على الاحتياجات ذات الأولوية، مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وسيدعم هذا جهود تخفيض التضخم وزيادة نمو ائتمان القطاع الخاص، ويسمح بإعادة بناء هوامش مالية وقائية لمواجهة الصدمات المستقبلية. ويتمثل هدفنا فى تخفيض إجمالي دين الحكومة العامة من 94.6% من إجمالي الناتج المحلى فى 2016/2015 إلى نحو 85.8% من إجمالي الناتج المحلى فى تاريخ غايته 2019/2018 وإلى 78.2% فى تاريخ غايته 2021/2020. ولتحقيق هذا الغرض، ننوى الانتقال من عجز مالى أولى فى قطاع الموازنة قدره 3.4% من إجمالي الناتج المحلى فى 2016/2015 إلى فائض قدره 2.1% من إجمالي الناتج المحلى فى 2019/2018، والحفاظ على هذه الفوائض بشكل عام حتى نهاية 2021/2020، ولتحقيق المصدقية وتسريع النتائج، نقوم بتكثيف إجراءات الإصلاح فى البداية، حيث تهدف موازنة 2017/2016 التى وافق عليها البرلمان فى أواخر يونيو الماضى إلى تحقيق عجز أولى قدره 0.8% من إجمالي الناتج المحلى، وإذا تجاوز الدعم الخارجى للموازنة (المبالغ المنصرفة فى سياق البرنامج) المستويات المحددة فى البرنامج، سننظر فى استخدام جانب من الزيادة فى مشروعات استثمارية عامة تحقق عوائد اجتماعية و/أو اقتصادية عالية. وفى مثل هذه الحالات، سنسعى لتعديل معايير الأداء المتعلقة بعجز المالية العامة الأولى وصافى الاحتياطات الدولية، بما يتوافق مع أهداف البرنامج، فى سياق مراجعة البرنامج القادمة، وكما ينص قانون الموازنة، سنطلب موافقة البرلمان على أى زيادات فى الإنفاق تحت البنود المحددة التى يتطلبها تنفيذ موازنة البرنامج .

15 - وترتكز عملية الضبط المالى بقوة على عدد من الإجراءات الداعمة للإيرادات

والمُرشدة للنفقات. وعلى وجه التحديد، الإجراءات الداعمة للإيرادات :

إصلاح ضريبة القيمة المضافة: وافق البرلمان فى أغسطس الماضى على قانون ضريبة القيمة

المضافة الجديد (إجراء مسبق)، الذى دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 8 سبتمبر 2016 ليحل

محل الضريبة العامة على المبيعات التى كانت مطبقة فى السابق. ويحقق نظام ضريبة القيمة

المضافة الجديد مزيداً من العدالة والكفاءة، ويحقق توسعاً كبيراً فى القاعدة الخاضعة للضريبة.

وينص القانون المعتمد مؤخراً على سعر ضريبي موحد قدره 13% فى السنة المالية 2017/2016

ثم يرتفع إلى 14% بدءاً من السنة المالية 2018/2017. وبهذا السعر البالغ 14% لضريبة

القيمة المضافة، سيحقق هذا الإصلاح إيرادات إضافية تتراوح بين 1.1% و 1.3% من إجمالي

النتائج المحلى فى الفترة 2017/2016 - 2019/2018 .

نظام الضريبة على المشروعات الصغيرة: وافق البرلمان أيضاً فى أواخر أغسطس

الماضى على قانون جديد مبسط لتسوية المنازعات الضريبية. وسيطبق هذا القانون آلية

جديدة مبسطة وشفافة من المنتظر أن تضع نهاية للمنازعات العديدة الحالية مع دافعى

الضرائب. ومن شأن هذا أن يولد إيرادات إضافية فى 2017/2016 كما يساهم فى تحسين

الثقة بين السلطات الضريبية ودافعى الضرائب. وسيتم استكمال هذا العمل قبل نهاية

مارس 2017 باستحداث نظام ضريبي فعال ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوم

بمقتضاه صغار الممولين الضريبيين بدفع سعر ضريبي موحد مخفّض على المستويات المسجلة

لرقم الأعمال السنوى .

توسيع القاعدة الضريبية والإصلاحات الإدارية: على مدار العام القادم، سنجرى دراسة

دقيقة لأثر الإعفاءات الضريبية على إعادة توزيع الدخل من أجل توسيع القاعدة الضريبية

وتحسين الكفاءة الضريبية والحد من التشوهات الاقتصادية. ونهدف إلى زيادة الإيرادات

بنسبة تتراوح بين 0.4% و 0.6% من إجمالي الناتج المحلى فى 2019/2018 .

ضريبة الأرباح الرأسمالية أو ضريبة الدمغة: تم استحداث ضريبة الأرباح الرأسمالية

فى عام 2014 ولكنها أوقفت مؤقتاً للشركات المدرجة فى البورصة، ليتم فرضها من جديد اعتباراً من مايو 2017 (معيار هيكلى). ومن المرجح أن تكون الإيرادات المحققة منها محدودة نسبياً فى البداية (حوالى 0.1% من إجمالى الناتج المحلى)، ولكنها يمكن أن تزداد بقوة فى الأجل الطويل .

رسوم التبغ: تمت زيادة الرسوم على منتجات التبغ، ومن المتوقع أن تولد هذه الرسوم

ما يعادل 0.2% من إجمالى الناتج المحلى فى 2016/2017 .

إجراءات أخرى تتعلق بالإيرادات: سيؤدى عدد آخر من الإجراءات المتعلقة بالإيرادات

إلى إعطاء دفعة للإيرادات الحكومية بنسبة إضافية تعادل 0.3% من إجمالى الناتج المحلى فى 2016/2017، لتزداد إلى 0.5% فى 2018/2019 وتتضمن هذه الإجراءات الأخرى بيع تراخيص الاتصالات والأراضى، والرسوم وإصدار التصاريح، واستعادة الأرصدة النقدية الموجبة فى الهيئات الحكومية .

الإجراءات المتعلقة بالنفقات :

فاتورة الأجور: انخفضت فاتورة الأجور الكلية من 8.5% من إجمالى الناتج المحلى

فى 2013/2014 إلى 7.6% من إجمالى الناتج المحلى فى 2015/2016، ومن المتوقع أن تسجل مزيداً من الانخفاض لتصل إلى 6.7% فى 2016/2017. ومن المتوقع أن يتحقق هذا المسار المرتقب ، من خلال عدة مصادر :

(أ) قانون الموازنة العامة الجديد يحدد العلاوات والبدلات التى يتقاضاها الموظفون

العموميون كقيمة اسمية مقارنة بالنظام السابق الذى كان يحسبها كنسبة مئوية من الراتب الأساسى .

(ب) النظام الحالى الذى يقضى بالتدقيق فى التعيينات الجديدة وعدم شغل الوظائف الشاغرة تلقائياً .

(ج) قانون الخدمة المدنية الجديد الذى أقره البرلمان فى أغسطس الماضى، والذى ينطوى

على تحديث كامل لإطار التوظيف فى القطاع العام .

دعم الطاقة: تم في أوائل أغسطس 2015 إعلان المرحلة الثالثة في سلسلة زيادات تعريفات الكهرباء، وقد زادت هذه التعريفات بمتوسط 40% اعتباراً من يوليو 2016، وسيتم إجراء زيادة أخرى في 2017/2018 و2018/2019 حسب المخطط المعلن في عام 2014، وذلك للوصول إلى مستوى استرداد التكلفة في السنوات القادمة، وسوف نستأنف برنامج إصلاح دعم الوقود الذي بدأ في 2014. وخطتنا هي الإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء ومعظم أنواع الوقود، وقد رفعتنا أسعار التجزئة للبنزين والديزل بمتوسط 35% في أوائل نوفمبر، وسنواصل إصلاح الدعم لهذه المنتجات حتى تصبح النسب المتوسطة للسعر قبل الضريبة حوالي 56% من التكلفة في 2016/2017 (إجراء مسبق)، مع الوصول بالتدريج إلى 100% في 2018/2019 وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بزيادة أسعار غاز البترول المسال بنسبة 87.5%. وفي حالة حدوث تغييرات كبيرة في سعر النفط أو سعر الصرف عن المستويات المتوقعة، ستكون الحكومة مستعدة أيضاً لتعديل أسعار الوقود دورياً أو اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على اتساق مستويات الدعم مع أهداف المالية العامة وتحقيق المستوى المستهدف لنسب السعر إلى التكلفة. وسيتم تقييم التقدم في تحقيق هذه الأهداف في سياق كل مراجعة للبرنامج.

16 - ولتخفيف أثر هذه الإجراءات على الفقراء، تم تجنيب نسبة من الوفر المحقق في 2016/2017 بما يعادل حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق على الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى المبالغ المخصصة في موازنة العام الحالي (معياري هيكلي). وتتضمن هذه المبالغ دعم الغذاء والتحويلات النقدية الاجتماعية الموجهة للمستحقين. وبالإضافة إلى ذلك، سنحافظ في حدود اعتمادات الموازنة الكلية على عدد من البرامج الأساسية الأخرى أو نزيد منها، مثل معاشات التضامن الاجتماعي، معاشات الأطفال، مخصصات مشاريع الإسكان الاجتماعي، التأمين الصحي والأدوية المجانية للفقراء، الوجبات المدرسية، دعم ألبان الرضع وأدوية الأطفال، دعم وسائل النقل للطلاب والمناطق محدودة الدخل، التأمين الصحي للصغار والمرأة المعيلة، والتدريب المهني للشباب. وستعطي الأولوية للإنفاق الذي قرره الدستور على الصحة والتعليم والبحوث والتطوير، وكذلك على الاستثمارات الضرورية في البنية التحتية العامة، ونخطط لتحسين مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق زيادة دور الحضانة عالية الجودة، كما سندرس كيفية رفع مستويات الأمان في المواصلات العامة.

17 - وستتخذ إجراءات إضافية أثناء البرنامج، حسب الحاجة، لتحقيق أهدافنا المرتبطة بالميزان الأولي، وتتضمن هذه الإجراءات: تحسين وصول الدعم الغذائي إلى مستحقيه عن طريق تحسين النظام الحالي للبطاقات التموينية الذكية، والتعجيل بإصلاحات دعم الطاقة، وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية وغيرها من النفقات الضريبية، وإجراء مزيد من الخفض في النفقات غير ذات الأولوية .

إدارة المالية العامة وشفافيتها:

18 - سنعمل على تعزيز إدارة المالية العامة وزيادة شفافية معلومات الموازنة والتوسع في نشرها. وقد أنشأنا في يوليو 2016 وحدة داخل وزارة المالية تختص بتحديث إدارة المالية العامة، وللوحدة الجديدة تكليف واضح في هذا الخصوص، كما عيّن فيها عدد كافٍ من الكوادر المناسبة، وسيساعد هذا في تحقيق أهداف المالية العامة، ودعم الحوكمة الرشيدة والمساءلة في كل من القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستخدام الكفء والشفاف لموارد المالية العامة. وتشمل الإجراءات في هذا المجال :

الوحدات والهيئات الاقتصادية: ستنتم مراجعة الأداء التشغيلي والموارد المالية المخصصة للوحدات والهيئات الاقتصادية لضمان صحة تصنيفها طبقاً للمعايير الدولية، وحيثما يتبين أن الوحدات والهيئات الاقتصادية تقدم وظائف عامة، ستطرح مقترحات لترشيدها وإدراجها في موازنة الدولة .

ضمانات الدولة: سنقوم بتحسين الإشراف على الضمانات التي تصدرها الدولة للتأكد من أنها مبررة ولا تعرض المالية العامة لمخاطر مفرطة أو غير ضرورية، وسيتم إعداد تقرير في موعد غايته نهاية يناير 2017 عن كل الضمانات القائمة في نهاية يونيو 2016 (معيار هيكلية)، على أن يكون هو الأساس لتحديد سقف واضح للضمانات مع نهاية يونيو 2017. وفي نفس الوقت، سننشئ لجنة من كبار المسؤولين في وزارة المالية لتقييم كل طلبات الضمانات، وتقديم المشورة للوزير بشأن الدوافع والمخاطر المصاحبة للطلب، وستقدم صلاحيات اللجنة إرشادات بشأن المعايير التي ينبغي تقييم الضمانات في ضوءها، وننوي طلب مساعدة فنية لتعزيز قدراتنا في هذا المجال .

صندوق التأمينات الاجتماعية (SIF): سيستفيد صندوق التأمينات الاجتماعية من الإصلاح الشامل لضمان استمراريته المالية على المدى الطويل والاحتفاظ بقدرته على صرف معاشات تقاعد ملائمة وعادلة للمواطنين المتقاعدين، وسنسعى للحصول على مساعدة فنية من شركاء التنمية ونضع خارطة طريق واضحة لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية فى موعد لا يتجاوز يونيو 2017

إعداد الموازنة على أساس متوسط الأجل: سنعمل على تقوية تخطيطنا المالى باستحداث إطار للإنفاق متوسط الأجل يعين الحدود القصوى للإنفاق على مدار عدة سنوات مع تقسيمه حسب فئات الإنفاق الأساسية، وسينصب التركيز فى وثائق الموازنة والمناقشات المتعلقة بها على التصنيف الوظيفى لخطط الإنفاق، كما سنلتزم فى كل موازنة للدولة بتقديم بيان سابق على الموازنة إلى البرلمان، نوضح فيه تطورات الاقتصاد والمالية العامة، وسنقوم أيضاً، إذا دعت الحاجة، بتحديث دليل حسابات موازنة الدولة بما يتوافق مع "دليل إحصاءات مالية الحكومة" الصادر عن الصندوق .

مخاطر المالية العامة: من أهم الخطوات لتعزيز إدارة المالية العامة تنمية القدرات التى تتيح مراقبة مخاطر المالية العامة وإدارتها، بما فى ذلك المخاطر الواردة أعلاه. ولهذا الغرض، أنشأت وزارة المالية الوحدة الجديدة المذكورة آنفاً وستقوم فى موعد لا يتجاوز 31 مارس 2017 بإعداد بيان شامل عن مخاطر المالية العامة يغطى كافة المجالات الأساسية بما فيها المخاطر الاقتصادية الكلية، المؤسسات العامة، إدارة الدين، الالتزامات الاحتمالية، معاشات التقاعد، وتعبئة الموارد (معياري هيكلي)، وسيتم إعداد هذا البيان بالإضافة إلى التقرير السنوى عن الأداء المالى للمؤسسات العامة الذى تصدره وزارة قطاع الأعمال العام .

سياسات قطاع الطاقة :

19 - نقوم حالياً بإطلاق برنامج إصلاح شامل لقطاع الطاقة يشمل البترول والغاز والكهرباء ويهدف إلى تحسين المركز المالى للقطاع ورفع كفاءته، ذلك أن التسعير الحالى الأقل من التكلفة فى المجالات الثلاثة (عدا الغاز الطبيعى) يفتقر إلى الكفاءة الاقتصادية ولا يستهدف المستحقين، ومن ثم يشجع على الاستهلاك المفرط للطاقة، ويعطى أفضلية

للأنشطة ذات الكثافة الرأسمالية بدلاً من الأنشطة كثيفة العمالة، ويتسبب فى انصراف الاستثمار الخاص عن القطاع وإلقاء عبء ثقيل على كاهل المالية العامة. ومن المؤثرات السلبية الأخرى على الأداء المالى للقطاع ضعف الحوكمة وهيكلة التكلفة المرتفع، ونهدف إلى تحديث الصناعة ووضعها على مسار مالى سليم لضمان إتاحة منتجات الطاقة بكفاءة ودون انقطاع لكل من الأعمال والأسر. وننوى القيام تدريجياً بإلغاء الدعم غير الموجه إلى المستحقين والعمل على جذب مشاركة القطاع الخاص. وبالتوازي مع ذلك، سيتم فصل وظائف صنع السياسات عن الوظائف التنظيمية، وتشكيل جهاز مستقل لتنظيم قطاع الطاقة. وسيعمل هذا الجهاز على تشجيع المنافسة وإقامة آلية تسعير شفافة لضمان استرداد التكلفة، مع توفير الحماية للمستهلكين. وحتى نتمكن من تحقيق هذا الهدف، تعاقدنا بالفعل مع جهة استشارية دولية بارزة لإجراء دراسة تشخيصية فى هذا الخصوص ومساعدتنا فى تصميم خارطة طريق محددة التوقيت لإصلاح قطاع الطاقة. ومن المتوقع أن نتسلم تقرير الجهة الاستشارية فى موعد لا يتجاوز 30 سبتمبر 2016. وفى ضوء نتائج التقرير نعتزم الانتهاء بحلول 31 مارس 2017 من وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإصلاحات قطاع الطاقة (معياري هيكلي).

20 - ومن التحديات الأساسية التى نواجهها إعادة هيكلة الهيئة المصرية العامة للبترول (EGPC)، فقد حدث تدهور ملحوظ فى وضعها المالى منذ ثورة 2011. ورغم التراجع الكبير فى أسعار النفط الدولية، ظلت إيرادات الهيئة من بيع منتجات الوقود أقل من التكاليف التى تتحملها، مما أسفر عن احتياج لدعم الموازنة والاقتراض بأسعار مرتفعة. وبسبب صعوبة الوضع المالى للهيئة، بدأت فى مراكمة متأخرات مستحقة لشركات النفط الدولية، وكانت هذه المتأخرات قد تجاوزت 6 مليارات دولار أمريكى فى عام 2014 على أثر الارتفاع الاستثنائى الكبير فى أسعار النفط العالمية، ولكنها انخفضت فيما بعد حتى بلغت 3.6 مليار دولار أمريكى مع نهاية سبتمبر 2016. وينبغى اتخاذ إجراءات عاجلة لكى تستعيد الهيئة الاستدامة المالية وتحد من المخاطر التى تتعرض لها الموازنة.

ولمعالجة هذه المشكلة، سنسترشد بتوصيات الاستشارى الخارجى لرسم خطة عمل فى موعد لا يتجاوز 31 مارس 2017 تكفل إرساء الهيئة على مسار مالى مستدام (معياري هيكلي). وبالإضافة إلى الإصلاح الجارى فى دعم الوقود والذى من شأنه تحسين إيرادات الهيئة، ستقترح الخطة سبلاً لتعزيز حوكمة الشركات وتحقيق المستوى الأمثل للتكاليف التشغيلية. وفى إطار الخطة، نوى تشجيع مشاركة القطاع الخاص بعرض أسهم الأقلية فى العديد من شركات الطاقة المملوكة للدولة للبيع إلى المستثمرين عن طريق طروحات عامة أولية. وستتضمن الخطة أيضاً وضع استراتيجية لتسوية المتأخرات القائمة، بينما تعمل الهيئة على ضمان عدم تراكم متأخرات جديدة، وتسعى للتوصل إلى اتفاقات مع الدائنين حول جدول لسداد الرصيد الحالى حتى ينتهى بالتدريج مع نهاية يونيو 2019 .

21 - وتمتلك مصر إمكانات هائلة تؤهلها لأن تصبح من كبار المنتجين والموردين للغاز الطبيعى، وقد تراجع إنتاج الغاز إلى حد كبير منذ ثورة 2011، حيث انخفض الإنتاج اليومي من 7 مليارات قدم مكعب فى 2010 إلى حوالى 4 مليارات حالياً. غير أن عدداً من الحقول الجديدة تم تطويره فى منطقة دلتا النيل والمياه الإقليمية المصرية فى البحر المتوسط خلال السنوات الأخيرة، ومنه حقل ظهر الذى يعتبر الأبرز من حيث إمكاناته الواعدة. وفى الفترة 2016/2017 من المنتظر أن يزداد إنتاج الغاز من 3.8 مليار قدم مكعب إلى 4.9 مليار قدم مكعب مع حلول يونيو 2017، مما سيحقق خفضاً كبيراً فى تكاليف توليد الكهرباء وكذلك فى فاتورة استيراد الوقود. وعلى مدار ثلاث السنوات القادمة، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز من هذه الحقول إلى 7.7 مليار قدم مكعب يومياً، وهو ما يتجاوز احتياجات مصر المحلية (التي تبلغ حالياً 5.2 مليار قدم مكعب يومياً) ويتيح فرصة ممتازة لادخار الكميات الفائضة للأجيال القادمة و/أو تصدير الغاز لبلدان أخرى فى المنطقة وخارجها وبالإضافة إلى ذلك، تشير عمليات التنقيب البحرية الجارية إلى احتمالات قوية بوجود مخزونات غاز أكبر من المكتشف حالياً، مما سيؤدى حال تأكيده إلى تعزيز إمكانات مصر فى مجال الغاز. وقد وصلت مصر إلى مرحلة متقدمة فى مفاوضاتها مع الشركات الدولية للتنقيب عن الغاز حول تطوير هذه الحقول الجديدة وعقد اتفاقيات مشاركة فى الإنتاج بشروط مواتية لها .

سياسات القطاع المالى :

22 - نجح الجهاز المصرفى المصرى فى عبور فترة التحول السياسى ومجموعة من الصدمات المتعددة، بما فى ذلك الأزمة المالية العالمية فى الفترة 2007-2009 والتداعيات الاقتصادية والسياسية التى أعقبت ثورة 2011، ولا تزال بنوكنا تتمتع بمستوى جيد من الرسمة والسيولة والربحية، وهناك تحسن مستمر فى جودة الأصول، كما أن مخصصات تغطية خسائر القروض ملائمة. وبناءً على بيانات يونيو 2016، بلغت نسبة كفاية رأس المال متوسطاً قدره (13.7%)، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى الموصى به من لجنة بازل وقدره (8.625%) وكذلك الحد الأدنى الذى وضعه البنك المركزى المصرى وقدره (10%)؛ كما بلغ العائد على حقوق المساهمين نسبة مرتفعة قدرها (19%)؛ وتراجعت نسبة القروض المتعثرة من القروض الكلية إلى (6.8%) بعد أن كانت (8.5%) فى (2014) وقرابة (11%) فى 2011؛ وتقترب نسبة المخصصات المرصودة لتغطية خسائر القروض من (100%).

23 - والهدف الأساسى للبرنامج فى هذا المجال هو حماية وتعزيز سلامة وصلابة النظام المالى فى مصر، ويسعى إطارنا المعنى بالتنظيم والسياسات إلى كسب ثقة الجمهور فى الجهاز المصرفى حتى يقوم بدور أساسى فى الوساطة المالية ويوجه المدخرات بكفاءة إلى الاستثمارات المنتجة، وسنحرص على متابعة تطورات القطاع بصورة مستمرة لضمان ملاءمة الرقابة المالية وسياسات الإقراض وممارسات الحوكمة. وسنركز جهودنا على الأمور التالية :

(أ) تقوية الإطار التنظيمى والرقابى .

(ب) تحسين استراتيجية الرسمة المصرفية، وهو ما قد يتطلب موارد إضافية فى ضوء المخاطر الإضافية المتعلقة بسعر الصرف وأسعار الفائدة (أنظر أدناه) .

(ج) تشجيع المنافسة لرفع كفاءة تقديم الخدمات المالية .

(د) تعزيز إطار إدارة الأزمات وتسوية الأوضاع المصرفية لتخفيف المخاطر النظامية المحتملة .

(هـ) تعزيز الاحتواء المالى عن طريق تشجيع البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع عدم الإضرار بجودة الائتمان .

24 - أما مخاطر سعر الصرف وأسعار الفائدة فهي في حدود يمكن التعامل معها، فالبنوك معرضة لمخاطر انخفاض سعر الصرف من خلال صافي مركز النقد الأجنبي المفتوح السالب، بينما تؤدي حيازاتها الكبيرة من الدين الحكومي إلى تعريضها لخسائر التقييم في حالة ارتفاع أسعار الفائدة. وقد استكملت إدارة الرقابة المصرفية في البنك المركزي اختبارات دقيقة لقياس تحمل الضغوط في كل بنك على حدة قبل الانتقال إلى نظام سعر الصرف الجديد، وخلصت إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بالصلابة اللازمة إزاء صدمات سعر الصرف وأسعار الفائدة، وسنواصل مراقبة أثر التغيير في نظام سعر الصرف على الميزانيات العمومية للبنوك والمؤسسات غير المصرفية، وسنتخذ كل الإجراءات اللازمة للحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي، وسنراقب عن كثب أيضاً حالات عدم التطابق بين العملات في الميزانيات العمومية للشركات الكبيرة والمؤسسات المملوكة للدولة من أجل تخفيف المخاطر الائتمانية المحتملة .

25 - ونحن بصدد اتخاذ إجراءات لتعزيز الرقابة المصرفية والإطار التنظيمي،

ويتضمن هذا :

(أ) مراجعة النموذج الرقابي لدى البنك المركزي .

(ب) تشجيع المنافسة من خلال زيادة متطلبات الشفافية وإعداد التقارير .

26 - وسنسعى أيضاً لتعزيز قدراتنا في مواجهة الأزمات، وقد ثبتت فعالية ونجاح

إطارنا الحالي في الفترة 2006-2007، حين أجرينا عملية دمج وإعادة هيكلة ناجحة في جهازنا المصرفي. وفي هذا الإطار، تم دمج أكثر من 20 بنكاً مع بنوك أخرى أو إعادة هيكلتها دون أن يتسبب ذلك في إشاعة الذعر على مستوى النظام أو حدوث موجة من السحب الجماعي للودائع. وبناءً على هذه التجربة، سنواصل تعديل وتحسين إطار إدارة الأزمات عن طريق مراجعة وتحديث الآليات الحالية لمراقبة مخاطر القطاع المالي والتكيف معها، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك استخدام تقنيات أكثر تطوراً في قياس القدرة على تحمل الضغوط، وتحسين الحوكمة وأدوات تسوية أوضاع البنوك الفاشلة، وتعزيز ترتيبات توفير السيولة الطارئة .

بيئة الأعمال والإصلاحات الهيكلية الأخرى :

27 - فى إطار استراتيجيتنا التنموية، نعمل على إطلاق برنامج شامل للإصلاحات الهيكلية، والهدف وراء ذلك هو إطلاق إمكانات النمو فى مصر، وزيادة الصادرات والإنتاج الصناعى علاوة على خلق فرص عمل ملائمة ومجزية واستيعاب القوى العاملة سريعة النمو، ونطمح إلى تحقيق تحسن كبير فى ترتيبنا الحالى على مؤشرات "ممارسة أنشطة الأعمال" و"التنافسية العالمية"، حيث تراجع مرتبة مصر على هذه المؤشرات فى السنوات القليلة الماضية. وفى هذا السياق، تهدف إجراءات الإصلاح التى نقوم بتنفيذها إلى خلق بيئة تنافسية للأعمال وجذب الاستثمارات وزيادة الإنتاجية بما يهين أرضاً خصبة لنشاط القطاع الخاص، وفيما يلي أهم الإجراءات فى هذا الصدد :

يفرض نظام منح التراخيص تكلفة باهظة على الأعمال، ونحن بصدد إنشاء نافذة موحدة لاستخراج التراخيص وقد أصدرنا قانوناً بشأن شركات الشخص الواحد لتيسير إقامة وتسجيل الشركات الصغيرة، وتشير الدراسات المسحية للأعمال إلى العبء المفرط الذى يواجه رواد الأعمال عند التعامل مع التراخيص الصناعية، وتصاريح البناء، والحصول على الأراضى. وسنقوم بإلغاء التراخيص الصناعى فى مصر مع استثناء الصناعات التى تؤثر على المصالح العامة الحيوية والاحتفاظ بتصاريح المصانع فقط. وستتولى الوزارات المسؤولة إصدار التراخيص الصناعية المتبقية، بينما تتولى السلطات المحلية إصدار تصاريح المصانع على أساس إدارة المخاطر لضمان الاستخدام الملائم للأراضى والالتزام بأكواد البناء والحريق والصحة والسلامة الصناعية. وسيقتصر استخدام السجل الصناعى على الأغراض الإحصائية ولن يتم ربطه بممارسة الأنشطة الصناعية .

يشكل إصلاح عملية الموافقة المسبقة على استيفاء اشتراطات الدفاع المدنى والوقاية من الحريق عاملاً أساسياً أيضاً يوازى إصلاح التراخيص الصناعية. وطبقاً للنظام الجديد، سنضع حداً أدنى لمنشآت الإنتاج منخفضة المخاطر، وسنراجع الكود المصرى للوقاية من الحريق لضمان الاتساق والكفاية والملاءمة والبساطة، وسيكون لهذا الإصلاح أثر مباشر أيضاً على تخفيض المدة التى يستغرقها الحصول على تصاريح البناء .

وبالمثل، نعمل على تبسيط إجراءات الإفلاس والتصفية التى تؤدى بوضعها الراهن إلى تشبيط الاستثمار والعزوف عن المخاطرة، وقد أعدنا بالفعل تعديلاً لمشروع قانون الإفلاس بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية وسيحال إلى البرلمان للنظر فيه قبل نهاية 2016 ومن المتوقع إقراره فى موعد لا يتجاوز 30 يونيو 2017 وكثيراً ما يشار إلى الافتقار للضمانات باعتبارها عقبة أساسية أمام الحصول على الائتمان، وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولتخفيف حدة المشكلة سننشئ سجلاً كفوئاً للضمانات مع نهاية مارس 2017 .

ولا تشكل الصادرات السلعية غير النفطية المصرية إلا (4%) من إجمالى الناتج المحلى، وهى نسبة بالغة الانخفاض بالمعايير الدولية. ولتحسين الاستفادة من إمكانيات التصدير، سنضع خطة عمل مع نهاية مارس 2017 لتحسين مواطن التركيز فى نظام تشجيع الصادرات. وفى هذا السياق، سنستهدف تخفيض الحواجز غير الجمركية .

ويمثل تخفيض البطالة المرتفعة أولوية قصوى، وخاصة فى فئتى المرأة والشباب حيث تشير إحصاءات التوظيف والمشاركة فى سوق العمل إلى مستويات بالغة الانخفاض، وستؤدى كل السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية التى نقوم باعتمادها إلى زيادة خلق فرص العمل، ولكننا ننوى أيضاً تعزيز سياسات سوق العمل النشطة. ونعمل حالياً على وضع برامج تدريبية متخصصة للشباب ونظم للوساطة فى مجال توظيف العمالة، ونحن ملتزمون أيضاً بإنفاق حوالى 250 مليون جنيه مصرى لتوفير المزيد من دور الحضانة العامة وغيرها من التسهيلات التى يمكن أن تعزز قدرة المرأة على البحث النشط عن فرص العمل (معيار هيكلى) وبالإضافة إلى ذلك، سنشكل لجنة مشتركة تضم الأطراف المعنية ومنها وزارة العمل ووزارة التضامن الاجتماعى ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة، إلى جانب ممثلين للمجلس القومى للمرأة والمجتمع الأكاديمى ومجتمع الأعمال. وسيتم تكليف اللجنة بتحديد إجراءات واضحة للتدخل بما يكفل تحسين معدل مشاركة المرأة فى سوق العمل، كإدخال تحسينات تزيد مستوى الأمان فى وسائل المواصلات .

ويشكل برنامج الطروحات العامة الأولية لمدة خمس سنوات جزءاً من جدول أعمال الحكومة لإطلاق إمكانات أصول القطاع العام فى مصر، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة الشفافية وحوكمة الشركات فى الشركات المملوكة للدولة وتنويع مصادر الاستثمار وجذب استثمارات بقيمة 5 مليارات دولار أمريكى على مدار ثلاث سنوات. والمشاورات جارية مع عدة بنوك استثمارية وشركات للاستشارات القانونية بغية وضع قائمة بالشركات التى يمكن أن يشملها البرنامج إلى جانب خطة بالتفاصيل تتضمن التوقيت والتقييم. وسيتم التركيز فى البداية على الشركات الناجحة التى تتوافر لها مقومات الاستمرار فى القطاعات التالية: الخدمات المصرفية والمالية، النفط والغاز، البتروكيماويات، مواد البناء، والتطوير العقارى، ومن المتوقع أن يتم أول طرح فى الربع الأول من عام 2017 .

دال - متابعة التمويل والبرنامج :

28 - ودعماً لهذا البرنامج، سواصل تعبئة الموارد من الشركاء الدوليين لتخفيف أثر التصحيح والمساعدة فى سد الفجوة التمويلية الباقية، وتشير التوقعات الحالية إلى أن فجوة التمويل الباقية للسنوات الثلاث القادمة (فترة البرنامج) ستبلغ حوالى 35 مليار دولار أمريكى فى ظل السياسات المحددة فى هذه المذكرة، منها 16.3 مليار دولار للسنة المالية 2017/2016 ولسد فجوة 2017/2016 أمنت مصر مليار دولار أمريكى من دولة الإمارات، 2.7 مليار دولار أمريكى من الصين فى إطار مبادلة العملة، ومليار دولار أمريكى من البنك الدولى، وقامت بتجديد قرض البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد (Afreximbank) البالغة قيمته 3.2 مليار دولار أمريكى، كما أمنت 1.35 مليار دولار أمريكى من خلال عملية إعادة شراء ("ريبو") مع بنوك تجارية دولية، و950 مليون دولار أمريكى من إصدار سندات يورووند و250 مليون دولار أمريكى من ألمانيا

و150 مليون دولار أمريكى من المملكة المتحدة و 150 مليون دولار أمريكى من فرنسا و50 مليون دولار أمريكى من اليابان. ونتوقع الحصول من صندوق النقد الدولى على 4 مليارات دولار فى ظل اتفاق الاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد"، ومليار دولار هى الشريحة الثانية من البنك الدولى فى إطار "تمويل سياسات التنمية"، و0.5 مليار دولار أمريكى من بنك التنمية الإفريقى .

29 - وستتم مراقبة البرنامج من خلال الإجراءات المسبقة، ومعايير الأداء الكمية، والأهداف الإرشادية، والقواعد المعيارية الهيكلية. وستركز مراجعات البرنامج نصف السنوية على تواريخ التحقق من استيفاء معايير الأداء فى شهرى ديسمبر ويونيو. ويحدد الجدول (1) كل معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية، كما يحدد الجدول (2) أدناه الإجراءات المسبقة والمعايير الهيكلية، ونرفق أيضاً مذكرة التفاهم الفنية التى تصف تعاريف معايير الأداء الكمية ومتطلبات التشاور وتقديم البيانات .

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٧

وزير الخارجية

بعد الإطلاع على القرار الجمهوري رقم (١٠٨) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٣/١
بالموافقة على اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد» بين جمهورية مصر العربية
وصندوق النقد الدولي الذي اعتمده مجلس إدارة الصندوق بتاريخ ٢٠١٦/١١/١١ ؛
وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٧ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣٠ ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

يُنشر في الجريدة الرسمية اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد» بين جمهورية مصر العربية
وصندوق النقد الدولي الذي اعتمده مجلس إدارة الصندوق بتاريخ ٢٠١٦/١١/١١
ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٦/١١/١١
صدر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٣

وزير الخارجية

سامح شكرى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع مسار ربط طريق مدينة دمياط الجديدة

بالطريق الدولى الساحلى بمدينة دمياط الجديدة بمحافظة دمياط ؛

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه

بالمادة السابقة ، والبالغ مساحتها (١٦) فداناً (بطول ٧٢٥ متراً طولياً) ، والمبين موقعها

وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٢٧ يناير سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار بالتنفيذ المباشر لأراضى مسار ربط طريق مدينة دمياط الجديدة

بالطريق الدولى الساحلى بمدينة دمياط الجديدة

نود الإحاطة بأنه بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ والمعتمد من رئيس الجمهورية بشأن مشروع ميناء دمياط الجديدة والذى نص فى مادته الأولى : يعتبر مشروع ميناء دمياط الجديدة وما يتضمنه من منطقة سكنية وأعمال أخرى مرتبطة ومكملة له مجتمعاً عمرانياً جديداً فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة التى يحددها شمالاً البحر الأبيض وشرقاً فرع دمياط حتى مأخذ ترعة البلامونى وجنوباً ترعة البلامونى حتى مأخذ مصرف كفر البطيخ وغرباً خط يمتد من البحر على بعد خمسة كيلو مترات من الموقع المقترح للمنطقة السكنية حتى التقائه بمصرف كفر البطيخ .

كما ورد فى مادته الثالثة ما يلى :

يعتبر المشروع المشار إليه فى المادة الأولى من هذا القرار من أعمال المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات المملوكة للأفراد والجهات الخاصة المتداخلة فيه والموضحة حدودها ومعالمها والبيانات الخاصة بها بالخرائط والكشوف المرفقة بهذا القرار ويستولى عليها بطريقة التنفيذ المباشر .

ويكون التعويض نقداً كما يجوز أن يكون عينياً بموافقة الملاك وذلك وفقاً لأحكام

المادة (٥) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ والمشار إليه .

ومن حيث إن المادة (٥) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات

العمرائية الجديدة تنص على الآتى :

إذا تداخلت فى مشروعات إنشاء المجتمعات العمرائية الجديدة أو الطرق الموصلة إليها أراضى مملوكة للأفراد أو للجهات الخاصة فىكون الحصول عليها بالطريق الودى بالثمن والشروط التى يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمالك فإذا تعذر الاتفاق نزع الملكية وفقاً للقانون المنظم لنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ويكون التعويض نقداً ، كما يجوز أن يكون عيناً بموافقة المالك فضلاً عن ذلك نصت المادة السادسة من ذات القانون على أن يكون تقرير المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات اللازمة وفقاً لأحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء .

وحيث إن قرار الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة الثالثة من القرار رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر قد صدر فى ظل إمكان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وبصدر قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة فإنه قد نسخ القانون سالف الذكر حيث نص القانون الحالى فى المادة (١٤) منه على أن « يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريقة التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة ، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه ، ينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بياناً إجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ... » .

ومن ثم يكون من الملائم قانوناً إعادة العرض لاستصدار قرار بالتنفيذ المباشر فى ظل

أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

ولإمكانية الاستفادة من تنفيذ مشروع مسار طريق ربط مدينة دمياط الجديدة بالطريق الدولى حيث إنه يمثل أهمية كبيرة ومدى الحاجة إليه لدفع عجلة التنمية بمدينة دمياط الجديدة .

قامت الهيئة المصرية للمساحة (مديرية المساحة بدمياط) بحصر العقارات التى تعترض تنفيذ الطريق المشار إليه والصادر بشأنه بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٥ صادر رقم م.٥٤١/ح.٣ ملف رقم "٤٢٥١١ تحديد" كتاب الإدارة العامة لنزع الملكية والقضايا بالهيئة المصرية للمساحة والمنتهى إلى اعتبار مشروع الطريق الغربى لربط مدينة دمياط الجديدة بالطريق الدولى الساحلى بمساحة ١٦ فداناً مشروعاً تحت رقم (١٧) إسكان وتعمير "مرحلة ١٩" .

وقد تم عرض الموضوع على مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١١٠ بتاريخ ٣/١٠/٢٠١٧

والذى انتهى إلى الموافقة على الآتى :

أولاً - إعادة استصدار قرار نزع الملكية للأراضى والعقارات الواقعة بمسار طريق ربط مدينة دمياط الجديدة بالطريق الدولى الساحلى بطول ٧٢٥ م.ط وبمساحة حوالى ١٦ فداناً والذى اعتبرته الهيئة المصرية العامة للمساحة مشروعاً تحت رقم (١٧) إسكان وتعمير مرحلة (١٩) ، فى ضوء ما تضمنته المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ والتي تنص على أنه «يعتبر المشروع المشار إليه فى المادة الأولى من هذا القرار من أعمال المنفعة العامة ، ونزع ملكية العقارات المملوكة للأفراد والجهات الخاصة المتداخلة فيها ، ويستولى عليها بطريقة التنفيذ المباشر» ، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

ثانياً - عرض الأمر على مجلس الوزراء للموافقة على استصدار قرار بالتنفيذ المباشر

لأرض مسار طريق ربط مدينة دمياط الجديدة بالطريق الدولى الساحلى وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

لذلك وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .
فالأمر معروض على سيادتكم للتفضل بالموافقة على ما تقدم .

ولسيادتكم عظيم الشكر والتقدير

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

أ.د.م / مصطفى مديولى

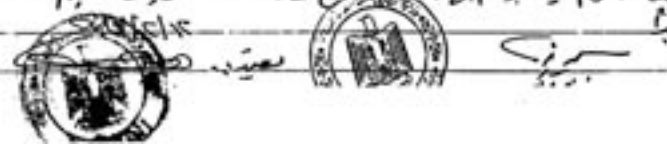


مؤرخة ١٧ رجب ١٤٣٩
 وزير التعليم العالي والبحث العلمي
 نزع الملكية
 الصادر ج ٣ / ١٨
 كونه بأحكام المرسوم الظاهر في الظاهر
 مؤرخ ١٧ رجب ١٤٣٩

الرقم	تعدد القوائم		اسم الموقوف	المساحة			الرقم القيد	الرقم المخطط	الرقم المخطط	الرقم المخطط	الرقم المخطط
	م	ن		م	ن	م					
٢١٤٤٧٩١	٦٠٠	٥٥٠٠٠	م. م. الزين	٥	٥	١٩	٥	٥	١٩	٥	٥
٩٩٧٩١٦	٦٦٠	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	١	١	٥٥	١	١	٥٥	١	١
٢٠٢١٤	٩٩٠	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	١	١	٢	١	١	٢	١	١
٥٥١٠٤١	٦٦٠	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	٥	٥	١	٥	٥	١	٥	٥
١٩١٦٦٦	٦٦٠	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	٥	٥	١٦	٥	٥	١٦	٥	٥
٧٤١٧٤	٩٩٠	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	٥	٥	٤	٥	٥	٤	٥	٥
٢٥٠٠٠٠	-	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	٥	٥	١٤	٥	٥	١٤	٥	٥
٢٨١٥٤	٩٩٩	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	١	١	٢	١	١	٢	١	١
١١٥٥٠٨	٢٠٠	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	١	١	٥	١	١	٥	١	١
٩٤٧٠٨	٢٢٠	٥٥٠٠٠	م. م. م. م.	١	١	١٢	١	١	١٢	١	١

صحة البيانات المذكورة أعلاه
 المبررة بما ورد في
 المراسم السابقة

٢٤١٢



مدينة الملك عبدالعزيز

تحت المملكه
الاصحاح ٤٣ | ٢٠١٨

كيفية أسماء الملازم الظاهرين للفرامات
في تاريخ ١٧ رجب المرجب سنة ١٤٣٩

الرقم	الاسم	الوظيفة	الفرع	الملح		الاجبات	
				س	ط	م	م
١	مفتي الشافعي ابراهيم عازن	البروق	المعلم	١٥	١	٢٢٢	٢١٩٢٢
٢	ياسر كامل علاء الدين	مفتي	بجيم	٤	١	٤٩٩	١٤٤٢٧
٣	ابراهيم محمد ابراهيم خضرة	مفتي	ذرة	١٤	-	-	٤٢٠٠
٤	امين البحري	مفتي	المعلم	٥	١	٣٣١	٢٠٢٦٦
٥	ياسين جيل	مفتي	بجيم	٢	١	٤٩٩	٥٦٢

صحة البيانات المذكورة أعلاه بعد عرضها على رؤساء الأقسام المعنية في
مديريات الأمانة العامة في منتهى الملكة بمرقة التي هي اجازة الشرح ووردت أدنى تسوية
في هيئة الأمانة العامة بموجب هذا.



سنة ١٤٣٩

مدير عام الأمانة العامة

٢٠١٧/٢/١٥



مدير عام الأمانة العامة

٢٠١٧/٢/١٥

٢٠١٧/٢/١٥

مديرية المرافق بدمياط

نزع الملازم

حج ٤٣ ٢٠١٨

الصادر

كشور باسماء الملازم الظاهرين للمعاني
عبروع ١٧ لم كالمدة تعيين مرهله ١٩

الاسم	الموقف	المنطق		السر	الدمج
		س	م		
١. الشيخ محمد ابراهيم عارف	ابريزغا	٢٥	-	٢٥٠	٨٧٥٠
٢. ابراهيم محمد ابراهيم عارف	ابريزغا	٤٩	-	٢٥٠	١٢٢٥٠
٣. عقاب عبد القادر بلح	ابريزغا	١٥	١٢٧	١٥٠	٢٠٥٧٢ ٥٠

هذه البيانات ليست نهائية ولا يمكن الاعتراض عليها
مما جازت الدوره بخروج الملزمه عبرة لجزء مما جازت المشورع
مع صفة لها اتمه ما لا يرد سبيل

بمديرية

مديرة/ هبة محمد عمار

مديرة/ ابراهيم محمد بلح

٢٠١٧/ ٢/ ١٢



مديرة

مديرة/ هبة محمد عمار

مديرة/ ابراهيم محمد بلح

٢٠١٧/ ٢/ ١٢

٢٠١٧



٢٠١٧

مديرية المساحة ببيلا

تختم الملائمة

الصادرة ج ٤٣ / ٢٠١٨

كشور باحساب الملائمة الظاهرية للعرض المبني
مستوع ١٦ رقم كاشور وتعمير مرقمة ١٩

الرقم	اسم الموقوف	الرقم	المطبخ		تختم القرايط		الدوام
			س	ل	ط	ح	
٤٩٩٩	محمد الهميد علوان البويخرا	١٥	-	-	٥٥٥	٩٩٩	٤٩٩٩
٦٩٩٩	ابراهيم محمد الهميد علوان	١٦	-	-	٥٥٥	٩٩٩	٦٩٩٩

هذه البيانات ليست نوية لعدم عرض وثائق الكاشور وبيع المساحة من مسئلة
بيانات اعداده بل وفق الملكة عبرة لوجهاية الشرح وبيع ارض مسئلة الى هتيا
طالما ستقبل

مديرية المساحة

مهندس (هنا) مزارحيات

مدير عام مديرية المساحة

٥٠١٨ / ٥ / ١٥



مديرية المساحة
٥٠١٨
١٥ / ٥ / ٢٠١٨

٢٠١٨/٤٣٣

٢٠١٨/٤٣٣

٢٠١٨/٤٣٣

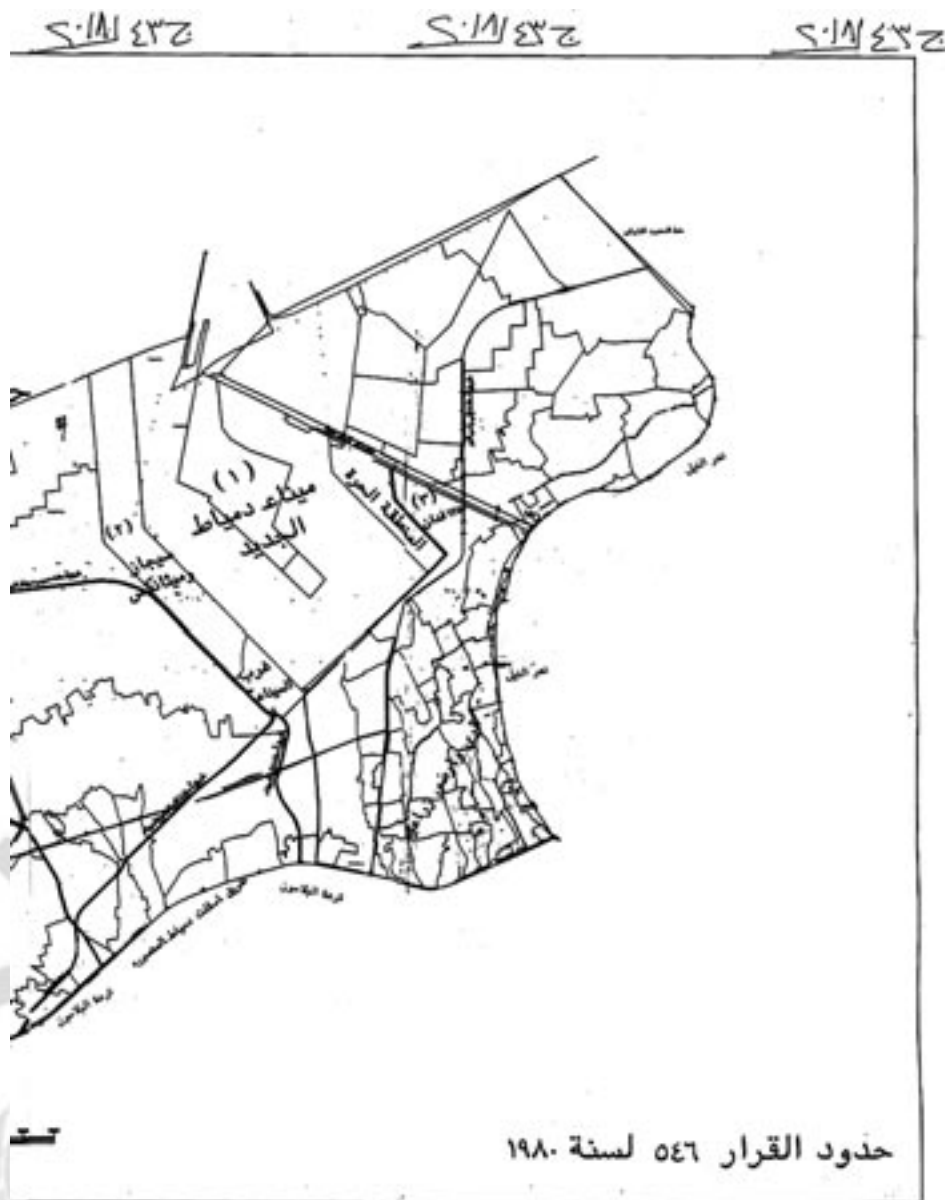
احداثيات المدخل الغربى
لمدينة دمياط الجديدة



NO	East	North
1	675926.99	968549.09
2	675827.95	968520.5
3	675735.53	968482.31
4	675648.65	968433.4
5	675568.01	968374.17
6	675494.95	968305.46
7	675430.93	968228.64
8	675355.15	968163.48
9	675294.48	968094.58
10	675249.35	968037.94
11	675210.44	967999.77
12	675172.05	967946.75
13	675133.38	967893.39
14	675095.44	967840.84
15	675056.6	967798.8
16	675025.42	967757.14

٢٠١٨





قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية

ذات الأهمية العسكرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطنى لتخطيط

استخدامات أراضى الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضى الدولة

حتى عام ٢٠١٧ ؛

وبناءً على ما عرضه المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُخصَّص قطعة أرض مساحتها (٢٩,٩٤ فدان تقريباً) تعادل ٢م١٢٥٨٠٩ من الأراضى

المملوكة للدولة ملكية خاصة بناحية محافظة أسوان ، وفقاً للخريطة والإحداثيات المرفقة ،

لصالح محافظة أسوان ، لاستخدامها فى إقامة مصنع لإنتاج السماد العضوى

من المخلفات الزراعية ، وفقاً للقواعد والقوانين المعمول بها فى هذا الشأن .

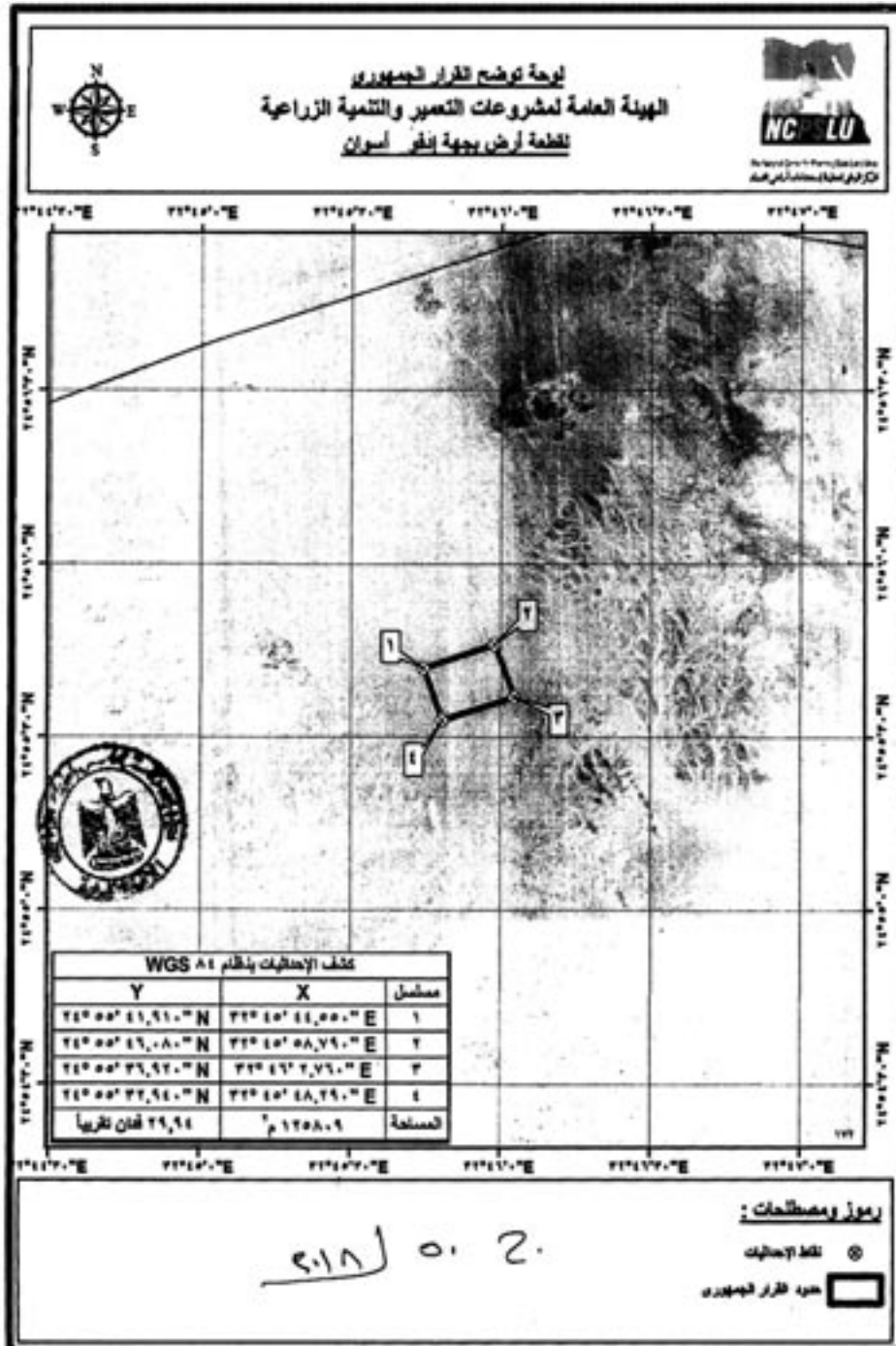
(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ١ فبراير سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى



قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١ لسنة ٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية

ذات الأهمية العسكرية من الأراضى الصحراوية والقواعد الخاصة بها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطنى لتخطيط

استخدامات أراضى الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضى الدولة

حتى عام ٢٠١٧ ؛

وبناءً على ما عرضه المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار :

(المادة الأولى)

ووفق على تخصيص قطعة أرض من الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة بناحية حاجر الدهسة

البحرى - مركز فرشوط - محافظة قنا ، بمساحة ٤,٠ فدان (تعادل ٢١٧١٠م^٢) وفقاً للخريطة

والإحداثيات المرفقة ، لصالح وزارة البترول والثروة المعدنية ، لاستخدامها فى إقامة محطة لتخفيض

ضغط الغاز الطبيعى ، وفقاً للقواعد والقوانين المعمول بها فى هذا الشأن .

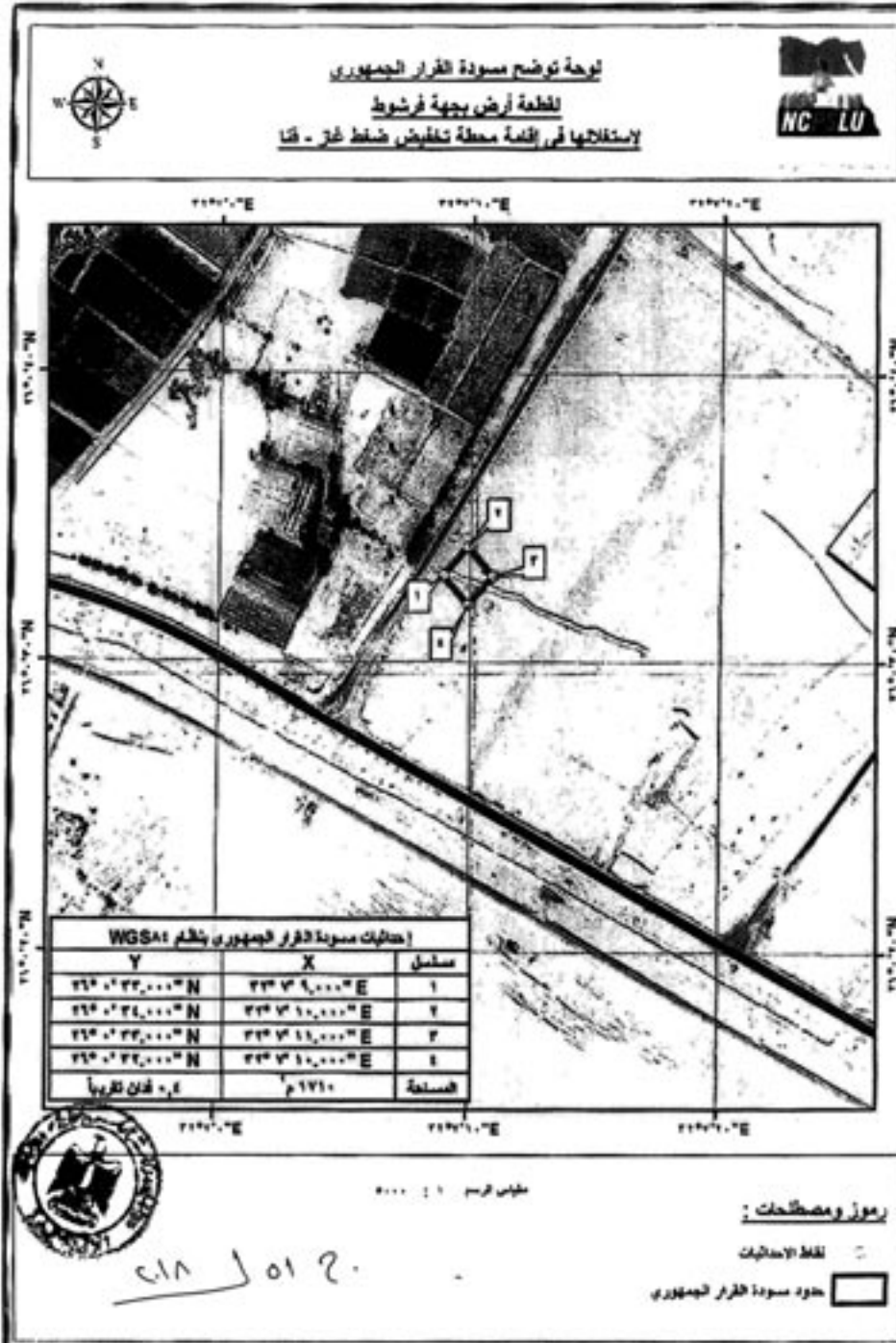
(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ١ فبراير سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى



قرار مجلس الوزراء

رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية؛

وبناءً على ما عرضه وزير الداخلية؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر :

(المادة الأولى)

ووفق على إسقاط الجنسية المصرية عن السيد / صلاح الدين محمد محمد صلاح الدين صالح أحمد - من مواليد إسرائيل بتاريخ ١٩٩٤/٦/٨ ، وذلك لتجنسه بالجنسية الإسرائيلية بدون إذن سابق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٥ فبراير سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل

قرار مجلس الوزراء

رقم ٣ لسنة ٢٠١٨

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية؛

وبناءً على ما عرضه وزير الداخلية؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر :

(المادة الاولى)

ووفق على إسقاط الجنسية المصرية عن السيد/ نور الدين محمد محمد صلاح الدين صالح أحمد - من مواليد إسرائيل بتاريخ ١٩٩٤/٦/٨ ، وذلك لتجنسه بالجنسية الإسرائيلية بدون إذن سابق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٥ فبراير سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل

قرار القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٨٣٧ لسنة ٢٠١٧

القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٦ لسنة ٢٠١٧ بتحديد القائم بأعمال

رئيس مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٢٦٢ الصادر بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٤

بإضفاء صفة النفع العام على جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة ؛

وعلى طلب محافظ الجيزة ؛

وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُخصّص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٢٥٠٠ م^٢، بناحية شارع المحطة بجانب مدرسة باحثة البادية - حي شمال الجيزة - محافظة الجيزة، لصالح جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة، بالإيجار الاسمي، لإقامة حديقة للمرأة والطفل على أن يتم تنفيذ المشروع خلال سنتين من تاريخ استلام الأرض وإلا يلغى التخصيص وتسحب الأرض، وفقاً للحدود والأبعاد المبينة بالرسم الكروكي المرفق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

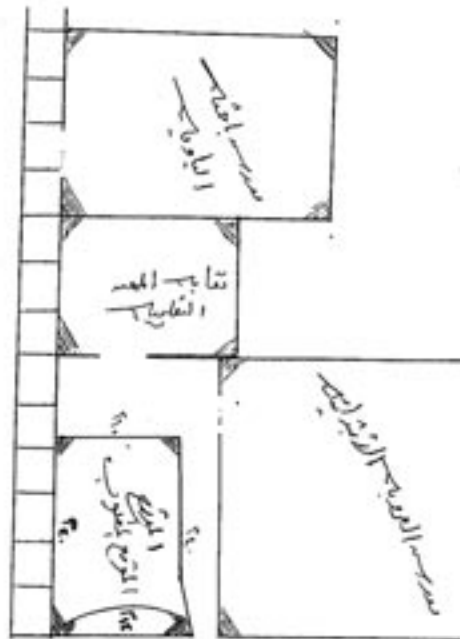
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٣١ ديسمبر سنة ٢٠١٧ م) .

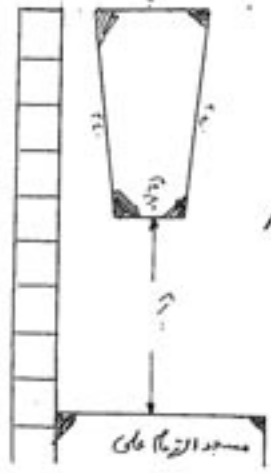
القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديبولي

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية



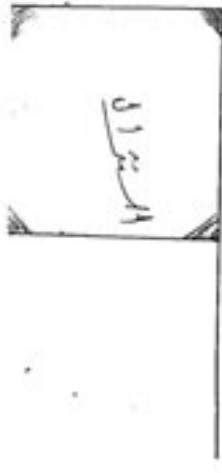
مساحة البناء ١٠٠ م^٢



شارع المطار



مساحة البناء ١٠٠ م^٢



مساحة البناء ١٠٠ م^٢

قرار القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٨٣٨ لسنة ٢٠١٧

القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٦ لسنة ٢٠١٧ بتحديد القائم بأعمال

رئيس مجلس الوزراء ؛

وعلى طلب محافظ الوادى الجديد ؛

وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُخصص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٢٣٠٠٠ م^٢، بمدينة موط - مركز الداخلة - محافظة الوادى الجديد، لصالح مديرية التربية والتعليم بالوادى الجديد، بالمجان، لإقامة مبنى بيت طلبة عليها، على أن يتم تنفيذ المشروع خلال سنة واحدة من تاريخ استلام الأرض وإلا يُلغى التخصيص وتُسحب الأرض، وفقاً للحدود والأبعاد المبينة بالرسم الكروكى المرفق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

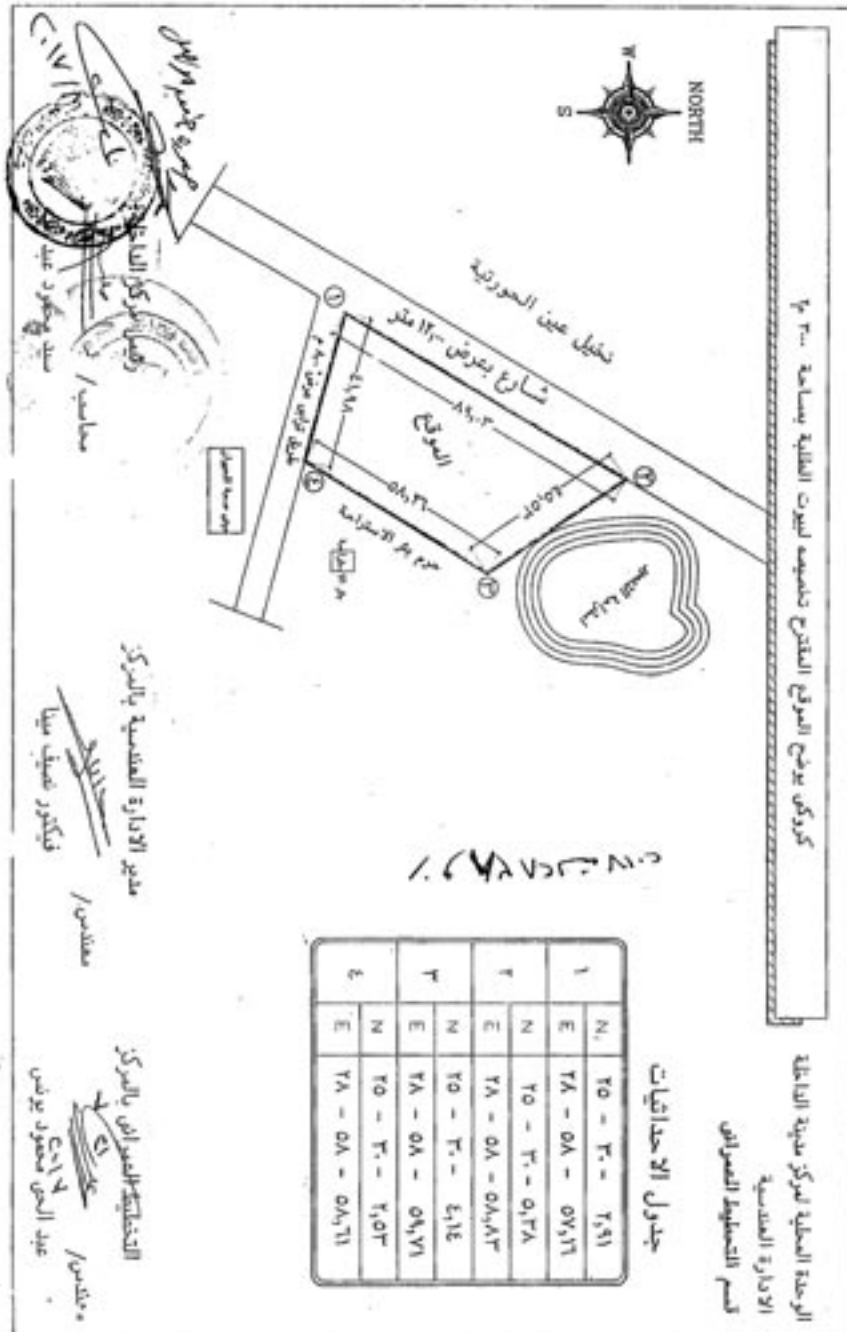
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٣١ ديسمبر سنة ٢٠١٧ م) .

القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية



رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٨/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٠٨ - ٢٠١٨/٢/١٥ - ٢٠١٧ / ٢٥٨٨١

